هذا المشروع ممول
من الاتحاد الأوروبي

منظمة العمل الدولية

METI

تأثير سياسات التجارة و الاستثمار على العمل المُنتِج واللائق

التقرير القطري للمغرب

ناصر بويحيى
منظمة العمل الدولية

نبيل بوبراهيمي
أستاذ الاقتصاد بجامعة ابن طفيل، القنيطرة

ديسمبر، 2022

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠٢٢ الطبعة الأولى ٢٠٢٢ تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق باالتفاقية العالمية لحماية حقوق الم ؤلف, على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها بدون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها، وأي طلب للحصول على إذن باالستنساخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية)الحقوق والتراخيص(، بمكتب العمل الدولي بجنيف، CH-1211 Geneva 22 ، Switzerland،أو عبر البريد الإلكتروني rights@ilo.org : والمكتب يرحب دائما بهذه الطلبات .ويجوز للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين لدى المنظمات التي لها حقوق النسخ أن تنتج نسخا ً وفقا للتراخيص الصادرة لهم لهذا الغرض. ويمكن زيارة www.ifrro.org لالطلاع على المنظمات التي لها حقوق النسخ في بلدك

عنوان التقرير: تأثير سياسات التجارة والاستثمار على العمل المُنتِج واللائق

ISBN

9789220394717 (print)

9789220394724 (web PDF)

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتماشى مع تلك التي تستعملها الأمم المتحدة، والمواد المعروفة فيها، على التعبير عن رأي مكتب العمل الدولي بأي شكل بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها إن مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا، هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها كما أن الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كذلك إغفال ذكر أي شركات أو منتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها .يمكن الحصول على معلومات عن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية من خلال زيارة موقعنا الالكتروني على العنوان التالي www.ilo.org/publns

◄ المحتويات

قائمة الجداول iv
قائمة الأشكال v
الملخص التنفيذي vi
شكر و تقدير vii
نبذة عن برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي viii
المقدمة 1
العلاقة بين التجارة والاستثمار والعمالة 3
تقييم تطورات التجارة والاستثمار 6
رؤية عامة على التجارة و الاستثمار الاجنبي المباشر 6
تطور التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة 6
تدابير الانتعاش الاقتصادي بعد أزمة كوفيد 19 17
سوق الشغل في المغرب : نظرة عامة و تطور 17
تقديم عام لسوق الشغل في المغرب 17
القطاع غير الرسمي والشركات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في المغرب 21
الهيكلة الاقتصادية وخلق فرص العمل 22
التجارة وخلق فرص العمل في المغرب 23
تأثير أزمة كوفيد 19 على التوظيف 23
نظرة عامة على الشركات الصغرى والكبرى والمتوسطة في المغرب 27
تقديم عام 27
تأثير أزمة الكوفيد 19 على الشركات الصغرى، المتوسطة و الكبرى 29
مراجعة سياسات الاستثمار والسياسات التجارية وسياسات التوظيف 32
تطور سياسات الاستثمار 32
تطور السياسات التجارية 33
تطور سياسات التوظيف 35
تفاعل التوظيف مع سياسات التجارة والاستثمار 37
الآليات المؤسسية 39
السياسة التجارية 39
سياسة الاستثمار 40
سياسة التوظيف 41
التحديات السياسية والاقتصادية 43
تحديات الاستثمار 43
تحديات التجارة 44
الخلاصة 47
المراجع 48
الملاحق 51
اخلاء مسؤولية منظمة العمل الدولية 60

◄ قائمة الجداول

الجدول 1 :المنتجات المتميزة على أسواق التصدير المغربية لسنة 2020 9
الجدول 2 : المنتجات الأكثر استيرادا على السوق المغربية سنة 2020 10
الجدول 3: التدفقات الوافدة للاستثمارات الخارجية المباشرة حسب القيمة السنوية بملايين الدولارات الأمريكية 13
الجدول 4: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب القطاع بملايين الدراهم الحالية 16
الجدول 5: العمالة حسب الجنس (2009-2019) 18
الجدول 6: حجم العمالة في القطاع غير الرسمي 21
الجدول 7 :حصة الشركات حسب الفرع (2019) 28
الجدول 8: نصيب الشركات المصدرة حسب القطاع 29
الجدول 9: نسبة الشركات المغربية (جميع الأحجام مجتمعة -الشركات الصغيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة في حالة إغلاق مؤقت أو دائم حسب قطاع النشاط 30
الجدول 10:ترتيب بعض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 33
الجدول 11 :معدلات الرسوم الجمركية المطبقة 34

◄ قائمة الأشكال

الشكل 1: تطور الصادرات والواردات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) 6
الشكل 2 :توزيع صادرات المغرب حسب البلدان (%) 7
الشكل 3: توزيع واردات المغرب حسب البلدان (%) 7
الشكل 4:العجز التجاري بمليارات الدولارات الأمريكية من الثلاثي الثالث لعام 2016 إلى الثلاثي الثاني لعام 2021 8
الشكل 5: الصادرات والواردات الصافية للمنتجات المتميزة للمغرب عام 2020 8
الشكل 6: إمكانيات التصدير الغير مستغلة حسب المنتجات (المنتجات 15 المتصدرة للترتيب) 10
الشكل 7: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بمليارات الدولارات الأمريكية وبالنسبة المائوية من الناتج الداخلي الخام في الفترة ما بين 2000 و 2019 11
الشكل 8: التطور السنوي للإستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة المائوية في الفترة ما بين 2008 و 2021 12
الشكل 9: نمو الناتج المحلي الخام، تدفقات مخازن الاستثمار الخارجي المباشر الوافدة في فترة ما بين 1990 و 2017 13
الشكل 10: تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط في الفترة ما بين 2007 و2021 14
الشكل11 : تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلد المصدر من 1998 إلى 2020 (بملايين الدراهم) 15
الشكل 12: تطور السكان النشطين بالآلاف وتطور معدل النشاط 19
الشكل 13: تطور معدل البطالة حسب الجنس بين 2010-2019 (%) 19
الشكل 14:معدل البطالة حسب العمر والجنس لعام 2019 (%) 20
الشكل 15:تطور التوظيف حسب قطاع النشاط..... 20
الشكل 16:حصة التوظيف حسب القطاع في عام 2019 (%) 20
الشكل 17: الوحدات غير الرسمية حسب القطاع (%) 22
الشكل 18: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الحالي ومعدل بطالة الشباب (%) 22
الشكل 19:المحتوى الوظيفي للصادرات والواردات (2007-2017) 23
الشكل 20: صافي فقدان الوظائف بين الربع الثاني من عام 2019 وعام 2020 حسب مكان الاقامة 25
الشكل 21: صافي فقدان الوظائف بين الربع الثاني من عام 2019 وعام 2020 حسب مكان الإقامة 25
الشكل 22 :تطور معدل البطالة بين الربع الثاني لعام 2019 وعام 2020 لفئات معينة من السكان (%) 26
الشكل 23:تطور نسبة عمالة الإناث في القطاع غير الرسمي 27
الشكل 24: توزيع الشركات حسب الحجم (2019) (%) 27
الشكل 25: توزيع الشركات حسب الحجم (2019) 28
الشكل 26: أهم الصعوبات المتعلقة بإجراءات تصدير الشركات 29
الشكل 27: الشركات المغربية حسب حالة النشاط 29
الشكل 28:واقع الصادرات من حيث الحجم (النصف الثاني من عام 2020) (%) 31
الشكل 29: قائمة الاتفاقيات التجارية التي أبرمها المغرب 33
الشكل 30:الإجراءات التقييدية على الصادرات المغربية 35
الشكل 31:صياغة ومراقبة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 36
الشكل 32: الجهات المؤسسية الفاعلة في التجارة والاستثمار 39

◄ الملخص التنفيذي

كان تعزيز المبادلات التجارية والاستثمار الأجنبي أحد الأهداف الأساسية للسياسات والاستراتيجيات الوطنية للبلدان النامية. ولقد عرفت هذه المبادلات تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة (باستثناء فترات الأزمات، ولا سيما فترات وباء الكوفيد 19) مصحوبا بنمو هام في تدفقاتها الواردة والصادرة، مما يشكل مصدر تمويل لها ومساهمة في نموها الاقتصادي.

وكما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية المتوسطة الدخل يبرز تحليل العلاقات التجارية التي تربط المغرب بمختلف شركائه زيادة في المبادلات التي لم تتوقف منذ التسعينيات، مما يمثل نقلة إلى اقتصاد أكثر انفتاحًا على بيئته العالمية. وهذا يعكس تنشيط التدابير لصالح تحرير معظم السلع المتبادلة. وقد أسفر ذلك عن مساهمة بنسبة 40 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي من حيث الصادرات مقابل 26 في المائة في عام 2000. ونلاحظ توجها مماثلا في الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لم يتوقف عن النمو في السنوات الأخيرة، مما يعكس رغبة المغرب في الاستفادة من التمويل الخارجي لتطوير قطاعات النشاط المحلي وخلق المزيد من فرص العمل اللائق والمنتج وتحسين المستوى المعيشي للسكان وزيادة إنتاجية العمل وكذلك رأس المال.

وتؤكد هذه الدراسة على العلاقات المحتملة بين السياسات التجارية والاستثمارية بالمغرب من جهة، وتحسين المؤشرات المتعلقة بالعمل اللائق والمنتج في البلاد من جهة أخرى.

وبالاعتماد على الابحاث والدراسات التجريبية الحالية، المدعومة بتحاليل معمقة أجريت في السياق المغربي، تجيب الدراسة على السؤال المركزي التالي: إلى أي مدى تؤثر سياسات التجارة والاستثمار العامة على عرض العمل اللائق والمنتج الموجه للمواطنين المغاربة؟ تتطلب الإجابة على هذا السؤال المحوري تحليلا مرحليا، يتعلق بتطور أنماط التجارة والاستثمار في المغرب مع شركائه ولا سيما الاتحاد الأوروبي. وسيسمح تحليل هذا التطور في مرحلة ثانية بتقييم التأثير على هيكل سوق الشغل.

وتحاول الدراسة أيضًا من خلال القيام بذلك تحديد تأثير جائحة كوفيد19على ديناميكيات سوق العمل وأنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدا. ولقد أجريت الدراسة على مرحلتين. تتكون المرحلة الأولى من بحث وثائقي معمّق بهدف تحديد الأعمال النظرية والتجريبية التي سعت إلى إثبات تأثير سياسات الانفتاح التجاري والاستثمار على العمل اللائق و المنتج مع مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي (تشغيل النساء والشباب)، و وزن القطاع غير الرسمي والكفاءات المطلوبة في مختلف قطاعات النشاط. كما أدى استعراض المراجع إلى تطوير نموذج شامل. ومثلت المرحلة الثانية كذلك فرصة لاختبار النموذج القائم في السياق المغربي.

وتهدف النتائج والمقترحات الأساسية في الدراسة إلى إعادة توجيه السياسات التجارية والاستثمار وتحسين مساهمتها في خلق فرص عمل منتج ولائق في المغرب. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

الأدبيات الموجودة لا تبرز بشكل واضح وإجماعي العلاقة بين سياسات التجارة والاستثمار وتحسين العمل اللائق والمنتج. وتحقيقا لهذا الهدف، تؤكد هذه الدراسات على الدور الرئيسي لبعض المتغيرات الوسيطة التي يفترض أن تعكس خيارات الانفتاح، مثل: إطار مؤسسي وتنظيمي فعّال، الحكم الرشيد ورأس مال بشري مؤهل.

وللعمل اللائق مفهوم متعدد الأبعاد. يقوم هذا المفهوم على أربع ركائز وهي: التشغيل والحماية الاجتماعية وحقوق العمال والحوار الاجتماعي الثلاثي. إلا أن الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمار الذي ينتج عنه فقط زيادة في التشغيل كماً وليس كيفا (العمل اللائق والمنتج) لا يمكن أن يكون مستداما وأن يضمن رفاهة السكان خاصة خلال الأزمات (حالة الكوفيد 19) التي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة مثل فقدان الوظيفة واختفاء الشركات الصغيرة جدا والمتوسطة.

ضرورة إدراج عمل النساء في سلسلات القيمة العالمية. رغم وجود قدر كبير من خلق الوظائف في البلاد عبر روابط سلسلات القيمة (صناعة السيارات والملاحة الجوية والأغذية الزراعية وما إلى ذلك) يظل وزن المرأة في ديناميكية خلق الوظائف أقل من وزن الرجل إذ أن الرجل غالبا ما يشتغل بوظائف دائمة وذات أجر أعلى، في حين أن النساء هن الأكثر عرضة لظروف العمل الهشة (من حيث الدخل والاحتفاظ بالوظيفة) ، وهذا يفسره المنوال الاقتصادي الذي يعتمد على قوة العمل في تنفيذ المهام بدلاً من الابتكار.

استمرار القيود المرتبطة بالصادرات والاستثمار لصالح التشغيل على الرغم من الفرص المتاحة. إن أهم الفرص التي تقدمها قطاعات التصدير والاستثمار الذي توليها السلطات العامة اهتماما خاصا، وتحشد حولها تدابير دعم وحوافز كبيرة وتضع لها الأطر المؤسسية والتنظيمية الأكثر ملائمة هي: المواقع الجغرافية، وتنوع الشركاء، وما إلى ذلك. من ناحية أخرى، هناك استمرار للقيود المتعلقة بالتصدير والاستثمار والتي يجب معالجتها لضمان المزيد من العمل اللائق والمنتج للاقتصاد. وهي صعوبات مرتبطة بالانتقال إلى السوق الراقية مع تطور وتنوع المنتجات المصدرة، ونقص العمالة الماهرة في القطاعات الجديدة ذات قيمة مضافة عالية، واستمرار الإجراءات الجمركية وغير الجمركية مع الصعوبات في الحصول على التمويل، لاسيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الصغيرة جدا، إلخ.

تعدد الجهات الفاعلة المؤسسية وضرورة تنسيق أساليب تدخلها. يكشف تحليل الإطار المؤسسي الذي يحكم سياسة التجارة والاستثمار في المغرب عن تعدد أصحاب المصلحة والفاعلين. الأمر الذي يتطلب تجانس أساليب تدخلهم، لا سيما على مستوى صياغة أدوات هذه الاستراتيجية التي يجب أن تكون شاملة (التجارة والاستثمار لصالح العمل اللائق والمنتج) فيما يتعلق بالقطاعات التي تستهدفها السياسات المذكورة. وعلى صعيد السياسة التنظيمية وتوجهها نحو الانفتاح والتحرر فإن تطورها على مدى العقدين الماضيين يظهر أن التكيف التدريجي مع التغييرات الاقتصادية والوطنية والدولية التي حصلت لا يزال غير كافي على الرغم من امتثال الدولة لالتزاماتها على المستوى الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. وبالتالي، فإن الإطار التنظيمي لم يتطور بما فيه الكفاية في ظل الوتيرة السريعة للانفتاح والتحرير (لم يتم تبني أوامر إنفاذ القانون 91-14 المتعلق بالتجارة الخارجية بعد).

ضرورة وجود استراتيجية استباقية لتحسين قدرة السياسات التجارية والاستثمار على خلق وظائف لائقة ومنتجة. على السياسات التجارية والاستثمار وكذلك الاستراتيجيات القطاعية (خطة التسريع الصناعي، وخطة المغرب الأخضر، وما إلى ذلك) أن تضمن كل من تطور وتنويع النسيج الإنتاجي الصناعي وكذلك أولوية خلق فرص عمل لائقة ومنتجة (كيفا وليس فقط كمّا) وينبغي ايضا إيلاء الاهتمام لدمج الأنشطة غير الرسمية في النسيج الوطني، وهو موضوع يمثل مصدر قلق كبير للسلطات العامة بالنظر إلى حجم هذا القطاع (30٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما أن التسريع في تحقيق بعض عوامل النجاح الرئيسية سوف يدعم بالتأكيد مستقبل العمل اللائق والمنتج، خاصة في عصر الرقمنة والتجارة الإلكترونية. كما ان تطور العمل عن بعد في عدة قطاعات من الاقتصاد وضرورة دعوة الكفاءات في هذه المجالات أصبح حتميًا، خاصة بعد جائحة كوفيد 19.

و في ما يخص موضوع جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات السلع التجارية ذات القيمة المضافة والتي لها تأثير قوي على خلق فرص العمل (الصناعات التحويلية على وجه الخصوص)، يجب التركيز على منح المزيد من المكافآت للمستثمرين في هذا المجال وتفضيلهم على الذين يتجهون نحو القطاعات غير التجارية وذات القيمة المضافة المنخفضة.

وأخيرا يجب تجسيد مراقبة تطورات السوق من خلال التدفقات التجارية والاستثمارية وتأثيرها على رأس المال البشري (من حيث الكمية والنوعية والنوع الاجتماعي) عبر إنشاء هيكل مراقبة يقدم تقاريره إلى هيئة اتخاذ القرار العليا في الدولة من أجل الاستفادة من العوامل الخارجية الإيجابية للبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا التي اتاحها تحرير التجارة وإنشاء شركات متعددة الجنسيات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

◄ شكر و تقدير

شارك في كتابة هذا التقرير نبيل بوبراهيمي، مستشار و ناصر بويحيى (عضو فريق برنامج الدعم الفني للعمل اللائق بشمال إفريقيا، المكتب القطري لمنظمة العمل الدولية بمصر وإريتريا).

نبيل بوبراهيمي هو أستاذ الاقتصاد بجامعة ابن طفيل، القنيطرة. وهو خبير مشارك في المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية. مستشار بالمعهد المغربي للذكاء الاستراتيجي وبعديد المنظمات الدولية (منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الافريقي للتنمية، مركز التجارة الدولية) وهو مدرب دولي معتمد من الاتحاد الدولي للنقل الجوي في إجراءات الجمارك والعبور ومستشار دولي معتمد من مركز التجارة الدولية لتنمية المشاريع الصغرى والمتوسطة.

يتقدم المؤلفان بالشكر للسيدة هالة المنياوي (فريق الدعم الفني لمنظمة العمل الدولية، العمل اللائق لشمال إفريقيا، المكتب القطري لمنظمة العمل الدولية في مصر وإريتريا)، السيد مارتن أوسترماير(Martin Ostermeier) (مقر منظمة العمل الدولية في جنيف، فريق المشروع)، السيدة هيلما كوبيلا موت (Mote Kupila Hilma) والسيد محمد موامادزينجو(Mwamadzingo Mohammed) (مكتب أنشطة العاملين في أكتراف منظمة العمل الدولية بجنيف) للمشاركة بملاحظاتهم.

كما استفاد التقرير من ملاحظات السيدة إلكترا تساكليدو (Ilektra Tsakalidou) من المفوضية الأوروبية وكذلك من أعضاء فريق بعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب ومن وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بالمغرب.

◄ نبذة عن برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي

برنامج إدراج مسائل التشغيل في التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي هو برنامج تُموّله المفوضية الأوروبية وتُنفّذه مُنظّمة العمل الدولية. ويهدف البرنامج إلى تمكين صانعي السياسات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من دمج منظور العمالة في سياسات التجارة والاستثمار، وذلك لدعم تصميم وتنفيذ استراتيجيات الاستثمار التي مِن شأنها زيادة فُرص العمل وتحسين نوعيّتها في المنطقة. وتُعدّ هذه الأهداف هي الأكثر إلحاحًا في سياق التعافي مِن آثار جائحة كوفيد-19. ويعمل البرنامج على تسهيل تفعيل خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي، التي تهدف إلى دعم التنمية الشاملة والمُستدامة لمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط للاتحاد الأوروبي. كما يهدف البرنامج إلى تعزيز الاستثمار العام والخاص لخلق المزيد مِن فرص العمل وتحفيز النمو لتحقيق مُستويات أعلى، والعمل على تحقيق أهداف الأمم المتحدة الأخرى للتنمية المستدامة. وقد أُطلق البرنامج في خريف 2020 وسيُواصل دعم صانعي السياسات لمدة أربع سنوات. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية: https://www.ilo.org/meti

ويتعاوَن البرنامج تعاونًا وثيقًا مع برنامجين آخرين مُموّلين مِن الاتحاد الأوروبي، يُنفّذهما مركز التجارة الدولي ومُنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويتمثّل الهدف العام لبرنامج مركز التجارة الدولي في المساهمة في تعزيز النّموّ الاقتصادي الشّامل والمستدام الذي يُركّز على خلق فرص عمل لائقة وتحقيق تكامل إقليمي أكبر مِن خلال تحسين عمليات صُنع السياسات التجارية والاستثمارية على نحو أكثر كفاءة في بُلدان جنوب البحر الأبيض المتوسّط. وتركّز البرامج على وجه الخصوص على (1) تعزيز الروابط الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. (2) تعزيز الشفافية على مستوى سياسات التجارة والاستثمار مِن خلال إتاحة الوصول الحر للمعلومات للمشغلين الاقتصاديين وصانعي السياسات.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: https://euromed.macmap.org/euromed/

وتُركِّز مُنظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية على دعم مناخ الاستثمار لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط مِن خلال جذب استثمارات عالية الجودة وأكثر شمولًا، وتعزيز قدرة البلدان على التقييم الذاتي، وتنفيذ إصلاحات مناخ الاستثمار وتحسينها، ودعم النّمو المُستدام وخلق فرص العمل اللائقة. ويتضمّن البرنامج ثلاثة مخرجات رئيسية: (1) تقديم المشورة بشأن السياسات اللازمة لدعم تنفيذ إصلاحات مناخ الاستثمار، لا سيما الأبحاث والرؤى المتعلقة بالسياسات المعنية بقياس جودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيرها على سوق العمل وعلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية. (2) إجراء حوار إقليمي ووطني بين القطاعين العام والخاص بشأن إصلاحات مناخ الاستثمار. (3) دعم رصد تنفيذ الإصلاحات المُحددة.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: https://www.oecd.org/mena/eu-oecd-mediterranean-investment/

وتُحدِّد اتقارير القطرية الخاصّة بالبرنامج القضايا والسياسات والتدابير الرئيسية في البلدان الشريكة الأربعة مِن أجل الاستفادة مِن الفرص المُحتمَلَة لخلق فرص عمل وتوسيع نطاق هذه الفرص، لا سيما تلك الفرص المُرتبطة بإنتاجيّة أعلى وظروف عمل لائق. وتختتم التقارير بإلقاء نظرةٍ عامّةٍ على تحديات السياسات المُتعلّقة بالتجارة والاستثمار والعمالة وتقدّم التوجيه لصانعي السياسات. وسيتبع كل تقريرٍ تحليل مُتعمّق لسلسلة القيمة الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية، وسيُلقي مزيدًا مِن الضوء على العقبات القائمة أمام خلق فرص العمل في سلسلة القيمة وكيفية تحسين هذه الفرص، لا سيما للنساء والشباب وداخل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبناءً على هذا العمل التحليلي، سيتولّى فريق عمل ثلاثي الأطراف معنيّ بالسياسات[1] وضع توصيات سياسية ملموسة لتحديد أفضل الطرق لتعزيز العمالة. وستغطّي هذه التوصيات تحقيق الارتقاء بالاقتصاد و/ أو تنويع هيكل سلسلة القيمة، وربط صغار المنتجين بالأسواق الدولية والإقليمية، وصياغة خطط عمل من خلال التعاون الثلاثي مع القطاعين العام والخاص، وتشجيع الابتكار التكنولوجي والإداري مع تنفيذ التحسينات المرتبطة به على مستوى إنتاجية العمال. وسيتم نشر توصيات السياسة المُستخلَصة في شكل نشرة مُوجزة للسياسات، ستكون بمثابة وثيقة مصاحبة للتقرير القطري، لتقديم التوجيه لأصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن كيفيّة الاستفادة من سياسات التجارة والاستثمار والسياسات القطاعية والسياسات الخاصة بالعمالة والسياسات الأخرى ذات الصّلة لخلق المزيد مِن فرص العمل المُنتج واللائق للعاملين.

[1] يتألف فريق العمل المعنيّ بالسياسة مِن عددٍ من صانعي السياسات من الوزارات الحكومية ذات الصلة والوكالات الوطنية المتخصصة (مثل هيئة الجمارك ووكالات ترويج الصادرات و مجالس الاستثمار وغيرهم)، وممثلين مِن الشركاء الاجتماعيين (مثل النقابات العمالية ومنظمات أصحاب العمل)، وممثلي القطاع الخاص الآخرين والعاملين في مجال التنمية.

◄ المقدمة

انخرطت البلدان النامية[2] في عصر العولمة في خط انفتاحي لأنظمتها الاقتصادية من خلال النهج الليبرالي لصادراتها من المنتجات والخدمات. لكن في الآونة الأخيرة، هناك عودة للحماية التجارية (بما في ذلك الواردات) بهدف ضمان التنافسية السعرية وغير السعرية للتجارة الخارجية. وعلى غرار الآليات التي نشرتها البلدان النامية، اتخذ المغرب تدابير لصالح سياسته التجارية القائمة على تعزيز الصادرات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. تهدف هذه السياسة إلى تعزيز القدرة التنافسية لتجارة المنتجات والخدمات مع الشركاء التجاريين للمغرب (من خلال توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة) وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. ومع ذلك فإن هذا المفهوم للاستراتيجية الوطنية للانفتاح يشكل أيضًا التحدي الرئيسي لقطاعات الأنشطة الاستراتيجية التي تنوي الدولة تطويرها ضمن سياق جديد يتسم بالمنافسة الأجنبية من قبل الدول الشريكة. وخيارات السياسة التجارية للبلدان النامية بشكل عام والمغرب بشكل خاص ترسخ تموقع هذه الدول في بيئتها الدولية والبحث عن مصادر تمويل مستدامة وقارة للأنشطة الاقتصادية الموجهة بشكل خاص للتصدير في غياب القدرة التمويلية الداخلية.

لذا، تميل معظم البلدان النامية إلى وضع إجراءات تهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه لتدارك ضعف المدخرات المحلية و توفير مزايا تنافسية للأنشطة التجارية الوطنية. ولا تتحقق تلك الفوائد فقط من خلال ضخ رأس المال لتمويل الاقتصاد ولكن أيضا بفضل تأثيراتها الإيجابية على مختلف المؤشرات المتعلقة بالسوق، ولا سيما القدرات الإنتاجية، وأرصدة ميزان الدفوعات وستساهم هذه الأنشطة في رفاه سكان البلد المستقطب لهذه الأموال، الذين سيتمتعون بعمل لائق ودخول قارة. وتحقيقا لهذه الغاية ووفقا للتعريف الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية، فإن العمل اللائق هو "العمل الذي يلبي تطلعات الإنسان في العمل ويشمل: الولوج إلى الشغل المنتج وبأجر لائق والسلامة في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر وآفاق أفضل لتنمية التكامل الشخصي والاجتماعي وحرية الأفراد في التعبير عن مطالبهم و التنظيم والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم وتكافؤ الفرص والعلاج للجميع، رجالا ونساء[3]". فمفهوم العمل كما أشار غاي (2003) ("... يعد إجمالا الجوانب الأكثر شموليا لما هو العمل اليوم ويجمعها في تعبير يمكن للجميع فهمه". (121) وهو يقوم على أربع ركائز هي: التشغيل، الحماية الاجتماعية[4]، حقوق العمال والحوار الاجتماعي الثلاثي (برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية[5]).

على غرار معظم البلدان النامية، وضع المغرب قضيّة العمل اللائق في صميم سياسته الحالية للنمو والتنمية. يتميز النسيج الإنتاجي بالأنشطة الغير منظمة التي تسمح لشرائح كبيرة من سكان المغرب من تفادي البطالة. و لكن هذه الظاهرة تؤدي إلى تفاقم الهشاشة في سوق الشغل، حرمان العمال من حقهم في العمل اللائق ومن الحماية الاجتماعية والمنافسة غير النزيهة على الشركات المنظمة سواء كانت محلية أو تم إنشاؤها بدعم من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على التنافسية المحلية.

وفي حين أن العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو راسخة ولا تزال قائمة، فالعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والعمل اللائق أكثر تعقيدًا وإثارة للجدل. إذ أن سياسات التجارة والاستثمار في الواقع، لا تعمل دائما على ضمان هدف العمل اللائق، فهي تعتمد على عوامل أخرى مثل الإطار المؤسساتي والتنظيمي والحوكمة ورأس المال البشري.

في هذا السياق، فإن الهدف من هذا التقرير الوطني هو بشكل أساسي تقييم أثر سياسات التجارة والاستثمار على العمل المنتج واللائق وعلى التشغيل في المغرب، مع تحليل تأثير أزمة كوفيد19 على التشغيل.

تم إنجاز هذا التقرير ضمن مشروع **"إدماج التشغيل في التجارة والاستثمار في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط"**، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتنفيذ منظمة العمل الدولية بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يتمثل الهدف العام من هذا المشروع في مساعدة صانعي السياسات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إدماج قضايا التشغيل في سياسات التجارة والاستثمار بهدف تحسين فرص العمل في أسواق الشغل الرسمية. كما سيساعد المشروع من خلال حوار السياسات على تفعيل الركيزة الثالثة لخطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي التي ستدعم المبادرات المتعلقة بوباء الكوفيد 19.

تمت هيكلة التقرير على النحو التالي: يستعرض القسم 1 الأدبيات الموجودة حول العلاقة بين التجارة والاستثمار والتشغيل. يشرح القسم 2 الترابط بين التجارة، التشغيل والاستثمار في المغرب ويقيم القسم 3 تطور الاستثمارات والتدفقات الأجنبية المباشرة وهياكل التجارة في المغرب، بما في ذلك تحليل الإمكانات الغير المستغلة للتصدير، فضلاً عن الخصائص الرئيسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وسوق الشغل، مع

---

[2] البلدان النامية هي البلدان التي شهدت وفقا لقاموس لاروس، على مدار فترة زمنية، تغييرات في الناتج المحلي الإجمالي وهي التي شرعت أيضا في عملية إصلاحات اقتصادية، ولا سيما التطور الإيجابي للنمو الاقتصادي.

[3] انظر موقع منظمة العمل الدولية على الرابط: http://www.oit.org/global/topics/decent-work/lang--fr/index.htm

[4] تعميم الحماية الاجتماعية التي أعلن عنه في يوليو / تموز 2020 من شأنه أن يمكن من دمج ما يقارب 22 مليون مغربي في التأمين الصحي الإجباري وتمديد المعاش والعلاوات العائلية والتعويض عن فقدان موطن الشغل بتكلفة 51 مليار درهم سنويا بحلول عام 2025 .

[5] wcms_470341.pdf (ilo.org)

التركيز على النساء والشباب. يركز القسم 4 على التطورات الأخيرة في السياسة التجارية والاستثمارية في المغرب. يعرض القسم 5 الآليات المؤسساتية التي تم الإعلان عنها في يوليو / تموز 2020. يسلط القسم 6 الضوء على التحديات الرئيسية للسياسة الاقتصادية للبلاد.

◄ العلاقة بين التجارة والاستثمار والعمالة

من المسلم به على نطاق واسع أن تحرير التجارة وجاذبية التدفقات التجارية لرؤوس الاموال من خلال إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مفيدان للدول. ومع ذلك، إذا كانت سياسات التجارة والاستثمار الليبرالية مواتية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، فهي يمكن ان تكون أيضا مصدر قلق من حيث تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي المرتبط بعدم التكافئ وعدم التناسق في التنمية والاستبعاد من التشغيل خاصة في القطاعات الهشة وضعيفة التنافسية. أما على المستوى النظري، فإن المساهمات بشأن العلاقة بين التجارة وسوق الشغل تجد قواعدها في النماذج الكلاسيكية والحديثة.

أي باختصار، يمكن أن تؤدي التجارة إلى خلق فرص عمل لائق من خلال تحسين الإنتاجية والأجور والحد من عدم التكافئ ، بشرط أن يتمكن الطلب الخارجي الموجه إلى الدولة من تحفيز النسيج الإنتاجي الموجه للتصدير (نماذج HOS) أو من خلال تأثير سلبي يترجم بشكل أساسي من خلال تدمير مواطن الشغل عندما تحل الواردات محل الإنتاج المحلي ذات قدرة تنافسية متدنية وفقًا لنظرية Stolper-Samuelson (1941).

فالهيكل الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد هو شرط لتكون التجارة الدولية مصدرا لخلق فرص الشغل و لزيادة الإنتاجية. إذ في الواقع، لو استخدمت الدولة استراتيجية نمو فعالة موجهة نحو التصدير ستكون قادرة على تحقيق نمو اقتصادي ملائم لخلق المزيد من فرص العمل وتحسين الدخل وخاصة بالنسبة للنساء و الشباب لتمكينهم من الحصول على عمل لائق ومنتج.

تناولت العديد من الدراسات تأثير التجارة الدولية وتحركات رؤوس الأموال على التشغيل من الناحية التجريبية. وحققت هذه الأعمال المبنية على تجارب بعض البلدان المتقدمة والناشئة بما في ذلك المغرب نتائجا متباينة.

أظهرت مراجعة انتقائية للدراسات التجريبية الحديثة وجود أعمال ركزت على تأثير التجارة وإبرام اتفاقيات التجارة الحرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإزالة الحواجز التجارية على العمل المؤهل والغير مؤهل، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الوسيطة وهي الإنتاجية والأجور ونقل المعرفة والكفاءات مع التركيز على النوع الاجتماعي والشباب والشركات الصغرى والمتوسطة.

بينت المحاولات التجريبية لتحليل تأثير تحرير التجارة أن بنية القطاعات المدروسة والمعبأة هي المحدد الرئيسي لذلك التأثير. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تقنيات النمذجة المستخدمة تؤثر بشكل كبير على قياس هذا التأثير.

في دراسة تركز على المغرب وتونس، قام بويوور وآخرون (Bouoiyour et al) (2010) بتقييم تأثير سياسات تحرير التجارة على سوق الشغل من خلال نمذجة التوازن العام. وتظهر نتائجهم أن الانفتاح يترجم من خلال تأثير متباين على التشغيل والتأجير حسب مستوى التأهيل. وبالرجوع إلى مؤلفي هذه الدراسة، فإن آثار سياسة تحرير التجارة في دولتين من شمال إفريقيا يمكن أن تكون مفيدة فقط إذا رافقت هذه السياسة تغييرات عميقة من حيث تحسين مستوى تأهيل رأس المال البشري.

من ناحية أخرى، قام زربو (Zerbo) (2011) بتحليل عينة من 123 دولة بما في ذلك المغرب، من خلال طرح فرضية أن الانفتاح التجاري مرتبط بالعجز وأن ارتفاع ميزان المنتجات المصنعة من شأنه أن يزيد من ولوج السكان إلي التشغيل اللائق. يلاحظ أن الاندماج في التجارة العالمية يمكن أن يقلل من مخاطر فقدان الشغل، بشرط أن تكون السياسات العامة المنفذة تهدف هي الاخرى إلى تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعة.

باستخدام المزيد من التقديرات التفصيلية مع الخصائص القطاعية للتجارة وتأثيرها على سوق الشغل في أفريقيا، تداول وانبووي ساكينيو (Wamboye et Seguino) (2015) و أبرز المؤلفان الدور المحدد للبنى التحتية (الولوج إلى المياه والكهرباء والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وما إلى ذلك) في مشاركة المرأة في سوق الشغل وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير.

في نفس السياق، أظهرت الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2018 أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل مدفوع الأجر للنساء، في قطاعات التصدير على وجه الخصوص، وإلى تحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة دخلهن، وبالتالي إلى تمكينهن ماليا.

تندرج الدراسة المشتركة التي أعدها المكتب الدولي للعمل (منظمة العمل الدولية) ومنظمة التجارة العالمية في عام 2018 في نفس السياق، حيث تظهر كيفية استفادة البلدان من التجارة والاندماج في الأسواق العالمية والإقليمية. وتوصي الدراسة باستخدام تقنيات جديدة في عمليات الإنتاج من أجل تحسين تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية من خلال تنمية الكفاءات، وهو ما أكدته دراسات تجريبية أخرى بما في ذلك عمل البوبراهيمي وفيو (Boubrahimi et Fayou) (2021) بشأن وضعية البلدان الأفريقية وخاصة المغرب.

بالإضافة إلى ذلك، كانت قنوات تجسيد السياسة التجارية موضوع تحليل إسلام (Islam) (2019) الذي أوضح الدور الرئيسي الذي تلعبه التجارة الخارجية في التعامل مع القضايا المعاصرة المتعلقة بالاندماج الاجتماعي على وجه الخصوص، وذلك من خلال خلق فرص عمل لائقة. ووفقًا لهذا المؤلف، فإن المزيد من الانفتاح يترجم إلى المزيد من الإنتاج وكذلك إلى خلق المزيد من الفرص في سوق الشغل. وبناء على ذلك، فإن ديناميكيات مواطن الشغل التي تم إنشاؤها بفضل تحرير التجارة تولّد زيادة في الدخل وبالتالي زيادة في الاستهلاك والطلب المحلي. كما يؤدي التأثير الدوري الناتج عن كل هذه العوامل إلى التشغيل (التوازن في سوق الشغل)، وبالتالي إلى تحسين الولوج إلى العمل المنتج واللائق.

وبينت الدراسة التجريبية اليامون - لوتز (2020) (Baliamoune-Lutz) حول البلدان النامية بما في ذلك المغرب أن التجارة والانفتاح لهما آثار متباينة على مشاركة المرأة في العمل المأجور. وتتماشى نتائج هذه الدراسة مع "مفارقة المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي تظهر الآثار المهمة على عمل النساء المأجور وغير المأجور وتؤكد على الدور الأساسي للمؤسسات و على قوانين عمل عادلة للنساء.

من جهة أخرى، تناول كبونيون وآخرون (2020) (Kpognon, et al) قضية تشغيل الشباب في أفريقيا بما في ذلك المغرب، من خلال تعبئة بيانات 41 دولة خلال الفترة 2000-2016 وأظهرت هذه الدراسة أن سياسات الانفتاح التجاري المطبقة في هذه الدول تتطلب في النهاية دعمًا وثيقًا من خلال نشر أدوات مؤسساتية فاعلة في سوق الشغل. ومع ذلك، فإن الصادرات تبقى المكوّن الذي له أكبر تأثير من حيث خلق فرص الشغل للنساء والشباب في إفريقيا مقارنة بالواردات.

وتشير النتائج الرئيسية لدراسة عيادي وآخرون (2021) (Ayadi et al) حول تأثير كوفيد19 على بلدان البحر المتوسط إلى أن المغرب وتونس كانت أكثر تأثرا بالوباء من الأردن ومصر، وذلك لضعف اندماجهما الإقليمي مع الشركاء الآخرين في الضفة الجنوبية من جهة ولاندماجهما في سلاسل القيمة العالمية لبلدان جنوب المتوسط من جهة أخرى.

من جهة أخرى ركزت الأعمال التي تناولت تحرير التجارة أساسا في إطار الاقتصاد المغربي على العلاقة بين الانفتاح والمشاركة الأجنبية في رؤوس أموال الشركات الوطنية وسوق الشغل.

في هذا السياق وفي إطار تقييم تجريبي لتأثير الانفتاح التجاري على التشغيل في المغرب بناء على تحليل خمسة قطاعات صناعية خلال الفترة ما بين 1988 و2009، سلط أومنصور (2017) (Oumansour) الضوء على الأثر الإيجابي للتجارة على زيادة القيمة المضافة للصناعات التحويلية وخلق فرص الشغل في المغرب. وبحسب المؤلف، فإن زيادة نقطة واحدة في الصادرات المغربية تؤدي إلى زيادة(1.1٪) في التشغيل بينما زيادة نقطة واحدة في الواردات تُترجم إلى زيادة بنسبة 0.1٪ في التشغيل.

وفي ما يخص نموذج الأثر الثابت المتعلق بوضع المغرب في سلسلات القيمة العالمية، فإنه حسب تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2016) المشار إليه كانت المغرب مع المملكة العربية السعودية من بين الدول التي شهدت اندماجًا متزايدًا في سلسلات القيمة العالمية وذلك بفضل مجموعة من العوامل وهي أساسا : ارتفاع معدل الاستثمار في البنية التحتية، والقرب من السوق الأوروبية والولوج التفاضلي إلى عدد من الأسواق الرئيسية بفضل اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة.

في نفس السياق ركز جعايدي و مصدفة (2017) (Jaidi & Msadfa) على مسألة التموقع التصاعدي النسق في سلسلات القيمة وذلك من خلال تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات التجارية في ما يخص قطاع تصنيع السيارات والطيران في المغرب وتونس وسيتيح تفعيل الشبكات الإقليمية للإنتاج المندمج إلى تحسين امكانيات الصعود النوعي لهذه الصناعات في المنطقة. و من المتوقع أن تسهم الجهود الرامية إلى تحسين الاندماج الإقليمي في بعث منصّات تبادل وإنتاج مشترك، وبالتركيز على نفس المنطقة أظهر عيادي وراموس (2018) (Ayadi, & Ramos) في مقالتهم أن تحسين الوصول إلى الأسواق -من خلال إزالة الحواجز الجمركية -يمكن من خلق فرص جديدة للشركات التنافسية. ممّا من شأنه أن يزيد الطلب على الشغل ويساهم في خلق مواطن شغل جديدة في المنطقة. إزالة الحقوق الجمركية وقد تؤدي إلى تخفيض الأسعار المحلية إلى أدنى المستويات المعروفة في المنطقة.

ودرس إبورك وغازي (2019) (Ibourk et Ghazi) من جانبهما تأثير تزايد التبادلات التجارية على التشغيل عامة و حسب قطاع النشاط في المغرب وذلك بإستعمال تحليل المدخلات والمخرجات و أظهرت النتائج التأثير الإيجابي للتجارة العالمية على التشغيل وبوجه خاص في قطاع الصناعة. عاينت الدراسة بصفة أدق امتياز تفارني بالنسبة لـ 15 منتجات منتسبة إلى الصناعات الغذائية والتبغ، 16 منتجات معدنية، 12 منتجات متـأتية من الصناعات الكيماوية،61 منتجات من الصناعات النسيجية والجلود و21 منتجات من الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهرباء.

وبالإهتمام بتداعيات جائحة كورونا 19 سرد العيناوي وآخرون. (2020) (El Aynaoui et al) التحديات التي يجب رفعها لضمان تصرّف ناجع للوضعية الإقتصادية والإجتماعية وأقترح المؤلفون سبل التحسين مثل تبنّي سياسة مالية فعّالة وتصالحيّة تخدم الانتعاش على الصعيد الدولي وتدابير في مجال الحماية الإجتماعية لصالح العمال وتيسير الولوج إلى التكوين المهني . وتمثّل هذه السبل حسب المؤلفين شروط أساسية لوضع سياسة تسمح بملء فراغ التكوين وتحفيز التعلّم على مدى الحياة المهنية وخاصة في زمن الأزمات وقد حلّلت عدّة أعمال تجريبية الوضعية في الإقتصادات الإنتقالية في افريقيا وفي جنوب شرق أسيا.

وركّزت هذه الأعمال وخاصة تلك الرّاجعة إلى قارسيا وآخرين (2013) (Garcia et al) على العلاقة القائمة بين التدّفقات الإستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع وطبيعة الشغل. تمثّل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى التمويل مزايا معبّرة أساسا لأنها تدفقّا ماليا قارّا نسبيا وتساهم بهذا النحو في ترفيع طاقة الإنتاج وبالتالي في تسيير التشغيل والتجارة في البلد المستقل .

في نفس السياق، اختار أنيانيو (2013) (Anyanwu) إنتهاج تقدير اقتصادي قياسي لدراسة المحدّدات الإقتصادية لتشغيل الشباب في افريقيا وتظهر نتائج أعماله أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتعليم والديمقراطية والحوكمة الرشيدة وتنويع الإقتصاد هم المحددين الأساسين للتشغيل في البلدان الإفريقية ومن ضمنهم المغرب.

تظهر الدراسة التي اجراها شوك وودي وآخرون سنة 2016 (Chukwudi et al) أن البلدان المورّدة كليّا للنفط في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا وخاصة منها مصر والأردن والمغرب وتونس تعوّل بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة لتمويل استثماراتها في البنية التحتية. وبالتالي، فعلى هذه البلدان السهر على أن يكون مناخ الإستثمار - خاصة في أبعاده المتعلقة بالإستقرار السياسي والإقتصادي و بسهولة ممارسة الأعمال - ملائم لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

أظهرت نتائج دراسة حديثة أجراها بن ميم وآخرون (2021) (Ben Mim et al) أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تجذب من قبل البلدان الأقل تصنيعًا وتستفيد بالتالي من أرضية صناعية شبه عذراء. مقارنة بالدول الأخرى المكونة للعيّنة التي درسها المؤلفون. يتبين أن المغرب وتونس ومصر من البلدان المصنعة بشكل معبر، حيث أن معدل إسهامات قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي هو على التوالي 16.45٪، 16.2٪ و 16.6٪ بالنسبة لهذه البلدان وهي معدّلات تفوق متوسط النسبة للعيّنة (11.4٪).

وتدعم هذه النتيجة بمزيد من التأكيد فرضية المزاحمة حيث أنه لا يقع رصد أي تداعيات إيجابية لما تكون الصناعات المحلية متطورة بشكل ملحوظ. وتكوّن نتائج الدراسة التي أجراها هارليتاه وآخرون (2020) (Herlitah et al) في قطاع البناء تأكيدا لنتائج الدراسة السابقة حيث تظهر بصفة خاصة أهمية التعليم ورأس المال البشري في جاذبية الاستثمارات الخارجية المباشرة، وتعرض السببية أحادية الاتجاه على المدى القصير والبعيد الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل والتي تتمثل في أن الموارد البشرية هي المحدد الأساسي الذي يحفّز الشركات المتعددة الجنسيات على أخذ قرار التّموقع أم لا في رقعة ترابية ما.

أمّا الأحمدي (2019) (Ahmadi) فقد درس وقع الاستثمارات الأجنبية المباشر على سوق الشغل في تونس وأظهر وجود ارتباط إيجابي ومعبر بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتبادلات الخارجية من جهة والتشغيل من جهة أخرى في الصناعات التحويلية التونسية.

ويظهر تقدير التأثير الفردي على التشغيل حسب القطاع الصناعي أنه ليس دائما للإستثمارات الخارجية المباشرة تأثيرا واقعيّا على خلق مواطن الشغل الجديدة في جميع القطاعات الصناعية إذ أن مساهمة هذه الإستثمارات في خلق مواطن الشغل لم تخص إلاّ الصناعات المكثفة باليد العاملة الغير مؤهلة (المنسوجات والملابس والجلود والأغذية الزراعية) وقطاع الصناعات الكيماوية. وقد أدى ذلك إلى التفاقم في عدم المساواة في مجال التأجير العمال المؤهلين وغير المؤهلين (أرنستو، 2011) (Ernesto)، مع العلم أن النساء يمثلن الطبقة الاجتماعية الأقل تأهيلاً في اقتصادات البلدان النامية.

وقد قام دوفيس و زاكي (2020) (Dovis et Zaki) بتقييم تأثير بيئة الأعمال على قدرة الشركات في الإندماج في سلسلات القيمة العالمية لعينة من البلدان النامية. تظهر النتائج التي تم الحصول عليها أن المدة المحددة لخلاص الضرائب، تعقيد الإجراءات الإدارية وعدد الأيام اللازمة للتصدير أو الاستيراد هي من أهم العوامل التي تؤثر سلبا على إدماج الشركات في سلسلات القيمة العالمية ومساهمتها فيها.

وفيما يتعلق بتشغيل النساء، أجرى كرم وزاكي (2021) (Karam et Zaki) دراسة تجريبية على بيانات شركات تنتمي إلى 18 قطاعا في ثمانية بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تظهر نتائجهم الوقع الإيجابي والمعبّر لمساهمة النساء في سوق الشغل على تحسين الأداء التصديري للشركات المحلية. و حسب المؤلفين، فإن حجم الشركة وملامح القطاعات التقليدية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي المحدّدات لتكوين ميزة تقارنيّة لمساهمة النساء في قطاعات التصدير.

وسعيا لإستخلاص العبر من الملاحظات العامة التي تطفو من الأدبيّات التجريبية يستخلص فيما يخص اقتصادات البلدان النامية وخاصة إقتصاد المغرب ، صعوبة تأسيس علاقات سببية واضحة بين الانفتاح التجاري والإستثمارات الخارجية المباشرة من جهة والتشغيل بصفة أدق ذلك الذي بخص النساء والشباب من جهة أخرى وتجعل هذا التحليل الاسباب التي أكثر تعقيدا وجود عوامل خاصة بكل بلد على غرار السياق السياسي والتوازنات الاقتصادية الكليّة والتغيير التكنولوجي ونجاعة السياسات العمومية ودور المؤسسات وجودتها إلخ...

◄ تقييم تطورات التجارة والاستثمار

بما أن الأدبيات النظرية والتجريبية تظهر صعوبة إيجاد علاقة بيّنة بين العوامل المحدّدة للنمو الإقتصادي من جهة والرفاه الاجتماعي من جهة أخرى، هناك حاجة للقيام بتحليل أدق للخصائص الأساسية للتجارة والإستثمارية الخارجية المباشرة وسوق الشغل في المغرب مع الأخذ بعين الإعتبار تداعيات أزمة كوفيد 19 على التوازنات الإقتصادية الكليّة. ويهدف هذا التحليل أساسا إلى إستخلاص العبر بغاية إقتراح إجراءات عملية توفر حظوظ أكثر ونجاعة للسياسات العمومية وخاصة تلك التي تتعلق بإنفتاح الأسواق وتشجيع الإستثمار في الأنشطة الخالقة للثروات ومواطن الشغل.

رؤية عامة على التجارة و الاستثمار الاجنبي المباشر

تطور التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة

تبقى التجارة الخارجية في صميم استراتيجية النمو المغربي ومن أهم مشاغلها نظرا لمساهمتها السلبيّة في النمو الاقتصادي للبلد إذ أن الفجوة بين الواردات والصادرات لا تكفّ عن التفاقم مما أدّى إلى تأجّج العجز الإقتصادي المزمن من 2007 ويمكن تفسير هذه الوضعية جزئياً بضعف القدرة التنافسية للمنتجات المغربية وتراجع الطلب الأجنبي وارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية.
يميز حجم المبادلات التجارية في 2020 بانخفاض في مستويات التصدير والتوريد بسبب تداعيات أزمة الكوفيد 19 ووقعها المزدوج على العرض فيما يتعلق بالعديد من المنتجات.

◄ **الشكل 1: تطور الصادرات والواردات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)**

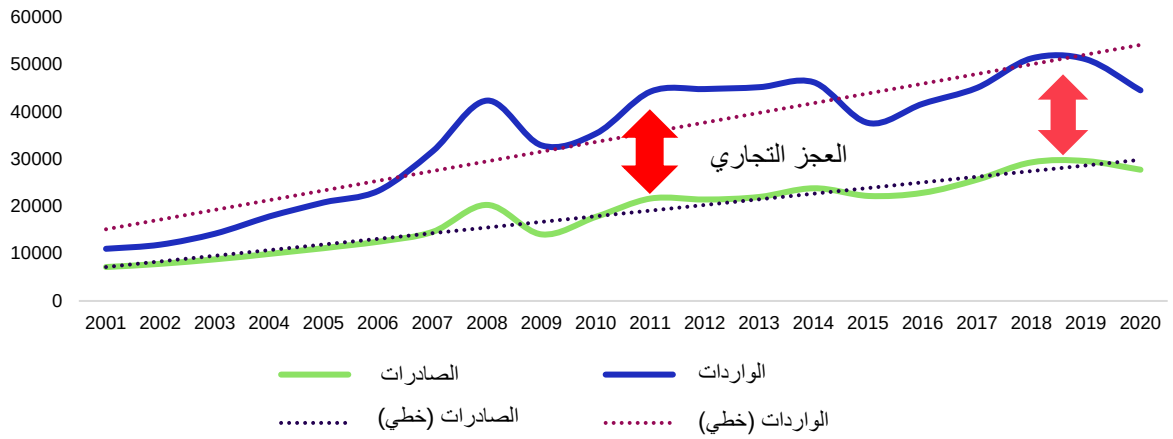

المصدر: إعداد المؤلف بناءا على قاعدة بياناتITC Trademap

أما في ما يخص وجهة الصادرات المغربية تبقى السوق الأوروبية وتحديدا فرنسا وإسبانيا أهم زبائن المغرب بالرغم من التراجع الطفيف في المعاملات الذي وقع رصدها مؤخرا والذي تترجم في فقدان حول 10 و 18 نقطة مئوية في حجم صادرات المغرب نحو الأسواق الفرنسية والإسبانية سنة 2020 بعد إرتفاع ملحوظ بنسبة تفوق 24٪ و 33٪ على التوالي في عام 2001 .

◄ الشكل 2 :توزيع صادرات المغرب حسب البلدان (%)

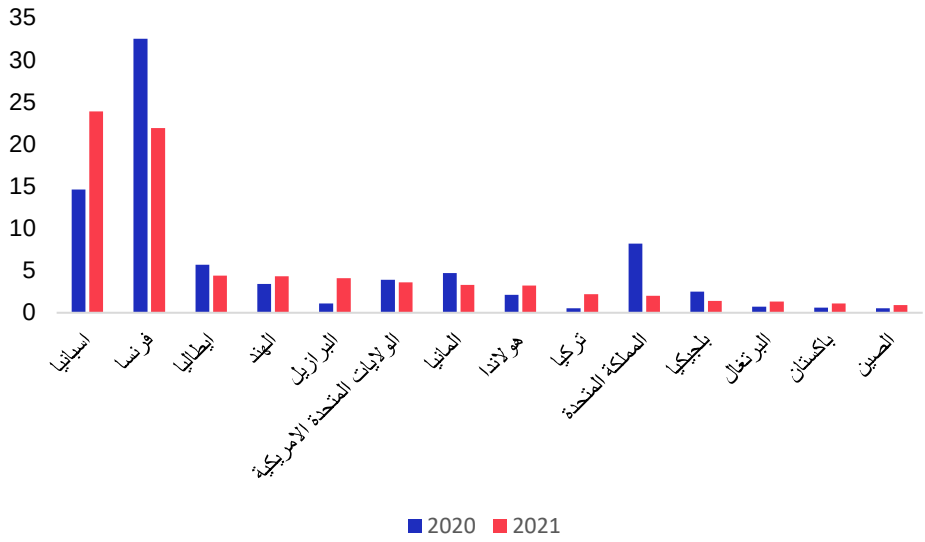

المصدر: إعداد المؤلف بناءا على قاعدة بياناتITC Trademap

فيما يتعلق بالواردات المغربية ، يوضح الشكل 2 أن فرنسا قد خفضت بشكل كبير حصة صادراتها إلى المغرب ، والتي انخفضت من 22٪ في عام 2001 إلى 11٪ في عام 2020. ومن ناحية أخرى، فإن حصة الصادرات من إسبانيا الموجهة إلى المغرب ارتفع السوق من 9.5٪ إلى 15.2٪.

◄ الشكل 3: توزيع واردات المغرب حسب البلدان (%)

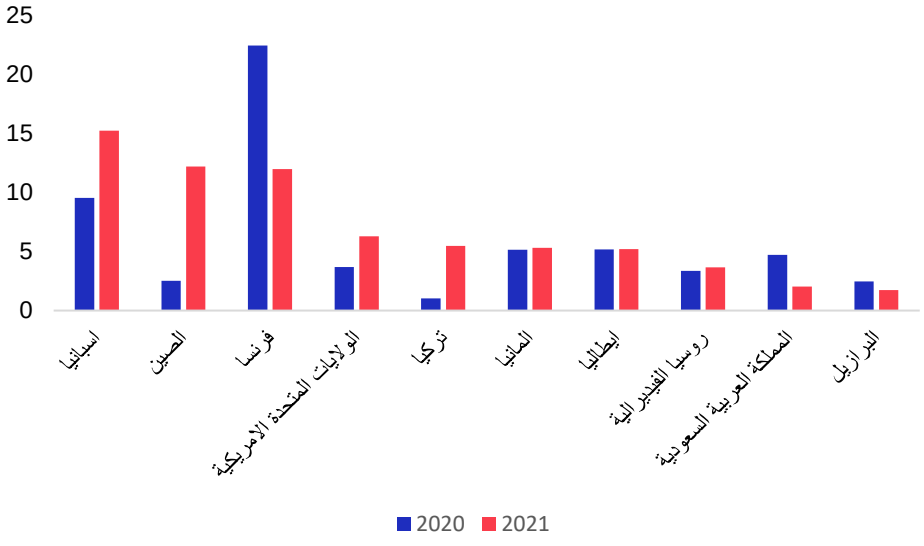

المصدر: إعداد المؤلف بناءا على قاعدة بياناتITC Trademap

على غرارالإقتصادات العالمية، أثّرت جائحة الكوفيد 19سلبا على المبادلات التجارية للمغرب وبيّن في هذا الصدد التحليل الثلاثي للميزان التجاري في فترات ذروة الجائحة انخفاضا في تبادلات المغرب مع شركائه الأساسين مع معاينة عجز مهمّ خلال الثلاثية الاولى لسنة 2020.

◄ الشكل 4:العجز التجاري بمليارات الدولارات الأمريكية من الثلاثي الثالث لعام 2016 إلى الثلاثي الثاني لعام 2021

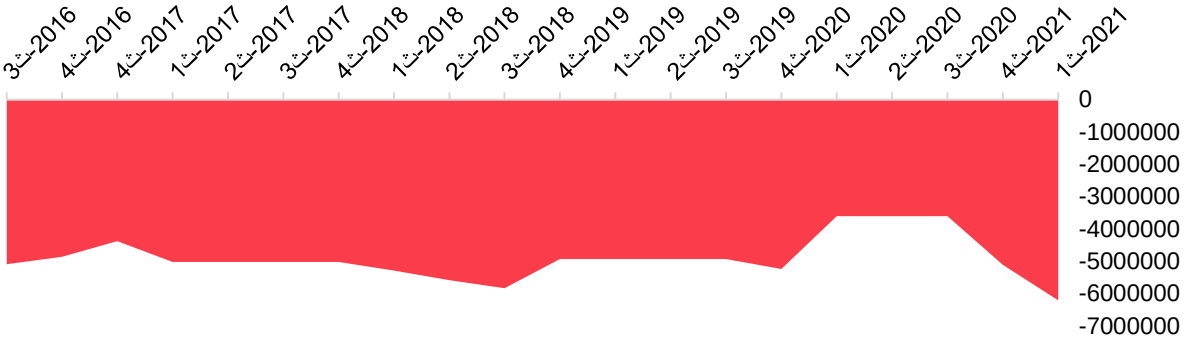

المصدر: إعداد المؤلف بناءا على قاعدة بياناتITC Trademap

يفسر القطاع مصدر العجزأوالفائض حسب المنتجات إذ أنه ضمن الخمسة عشر منتج متميّز[6] في مبادلات المغرب. مثلت منتجات النسيج والجلود والمنتجات الكيماوية والمنتجات الغذائية فائضا سنة 2020 ومكّنت من زيادة النشاط التصديري للبلد. في المقابل، تأتى العجز التجاري من منتجات غالبية القطاعات الصناعية الأخرى ومن ضمنها منتجات تجهيز والإستهلاك والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية والمحروقات والمعادن ومنتجات النقل.

◄ الشكل 5: الصادرات والواردات الصافية للمنتجات المتميزة للمغرب عام 2020

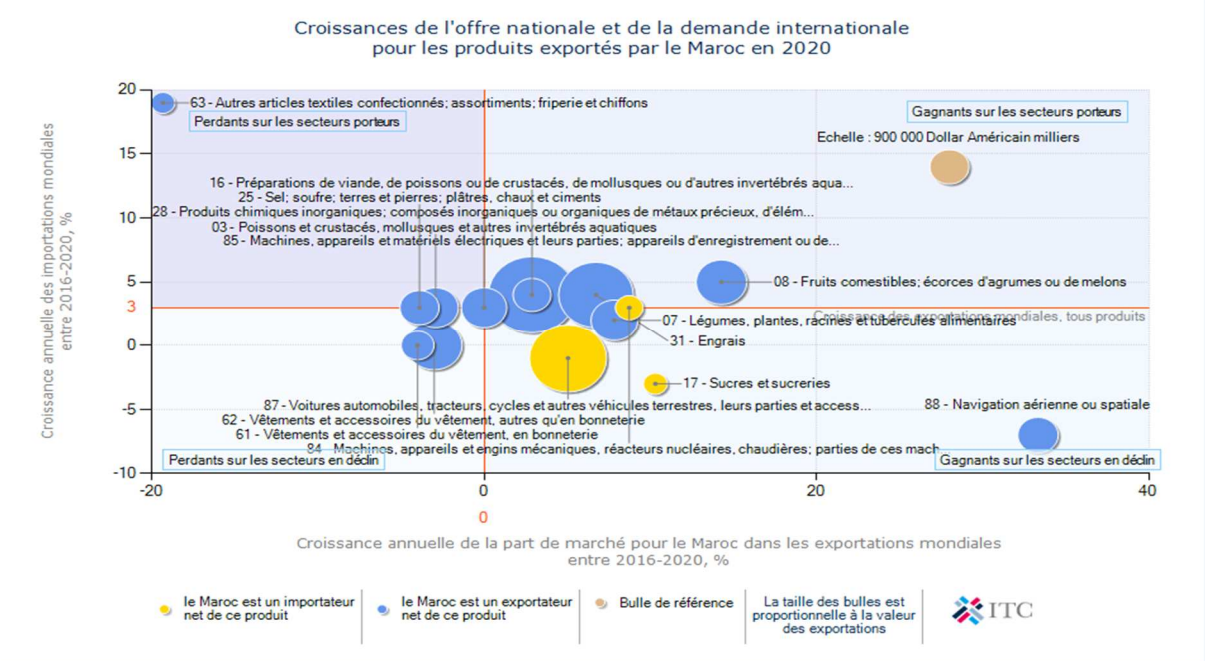

المصدر: قاعدة بياناتITC Trademap

بصفة عامة ورغم الأداء المتباين الذي تم تسجيله خلال فترة الأزمة الصحية فقد تدهورت حصّة المغرب من الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الفئات الإستراتيجية من المنتجات المصّدرة كالملابس والإكسسوار والفواكه الصالحة للأكل والملح والكبريت والإسمنت. في المقابل، تحسنت هذه الحصة بشكل ملحوظ بالنسبة لفئات أخرى المنتجات كالآلات والمعدات الكهربائية (17٪) والمركبات للخدمات 13٪ والأسمدة 12٪ و تغطي هذه الثلاثة المنتجات وحدها 42٪ من إجمالي صادرات المغرب لعام 2020 (انظر الجدول1) .

[6] في إحصاءات مكتب الصرف الأجنبي ، فإن المنتجات المتميزة هي المنتجات التي تحتل المرتبة 10 أو 15 من المنتجات التي يصدرها المغرب أو يستوردها.

◄ الجدول 1 :المنتجات المتميزة على أسواق التصدير المغربية لسنة 2020

المنتج	حصة المنتج (%)
الآلات والأجهزة والمواد الكهربائية والتسجيلية	16,81
السيارات والجرارات والمركبات البرية الأخرى	13,04
الاسمدة	12,21
إكسسوارات الملابس والملابس ، غير التريكو أو الكروشيه	6,90
فاكهة صالحة للأكل قشر الحمضيات أو البطيخ	5,47
الخضروات والنباتات والجذور والدرنات الصالحة للأكل	4,75
الأسماك والقشريات والرخويات وغيرها	4,51
مواد كيميائية غير عضوية المركبات العضوية أو غير العضوية من المعادن الثمينة والعناصر...	4,39
الملاحة الجوية أو الفضائية	3,42
ملح، الكبريت، التراب والحجارة الجص والجير والأسمنت	3,35
محضرات اللحوم والأسماك والقشريات والرخويات أو اللافقاريات الأخرى	3,01
إكسسوارات الملابس والملابس ، محبوكة أو كروشيه	2,21

المصدر: إعداد المؤلف بناءا على قاعدة بياناتITC Trademap

حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021)، لقد شهدت صادرات معدّات النقل داخل الوحدة من أجل المتوسط (UpM) أقوى تحسّن مع مرور الزمن ومن ضمن البلدان التي تميّز أداؤها بصفة ملحوظة في هذا القطاع المغرب وتونس و الجبل الأسود وتركيا.

مرّت معدات النقل التي كانت تمثل أقل من سابقًا أقل من 5٪ من صادرات البضائع في هذه البلدان إلى أكثر من 20٪ في آخر الفترة، و يبدو أن المغرب خصوصا قد إستفاد كثيرا من الاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات الأوروبية ليندمج في سلسلات القيمة الخاصة بتجهيزات النقل في الاتحاد الأوروبي مع الامتداد في نفس الوقت إلى مصر وتركيا وبالمثل وارتفعت قيمة صادرات الآلات والآلات الإلكترونية داخل الاتحاد من أجل المتوسط 7 مرات منذ عام 1995 بقيادة المغرب وتركيا وتونس.

في ما يخص المنتجات الزراعية والتعدين حسّنت المغرب وتونس ومصر والبوسنة والهرسك وتركيا درجاتها بشكل ملحوظ، بينما كانت الأردن ولبنان دون التوقعات. في نفس الوقت، ساهمت تونس بشكل كبير وبدرجة أقل مصر والمغرب في إندماج أكبر لشمال إفريقيا مع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على الرغم من أنها مختصّة في منتجات مختلفة. في حين عرفت المغرب وتونس اندماجًا أقوى في قطاعات معدات النقل والآلات والآلات الإلكترونية، شهدت مصر تحسنا ملحوظا في المواد الكيماوية.

أما بالنسبة للواردات وكما يظهر الجدول 2 أدناه، فقد استورد المغرب بشكل رئيسي المعدات الكهربائية والمنسوجات وكذلك المنتجات الأولية الصناعية والمنتجات النصف مصنعة ومواد الاستهلاك ومواد التجهيز والنفط الخام والمحروقات.

◄ الجدول 2 : المنتجات الأكثر استيرادا على السوق المغربية سنة 2020

المنتج	حصة المنتج (%)
الوقود والزيوت المعدنية والمنتجات ذات الصلة	11,83
الآلات والأجهزة والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات والغلايات	11,22
الآلات والمنتجات الكهربائية وما إلى ذلك	10,28
سيارات الركاب والمركبات البرية الأخرى	8,96
الحبوب	5,12
البلاستيكات و الأغراض من ذلك القبيل	4,61
الحديد الزهر والحديد والصلب	2,85
مصنوعات من الحديد الزهر أو الحديد أو الصلب	2,04
الملاحة الجوية أو الفضائية	1,89
منتجات صيدلانية	1,70
ورق وورق مقوى ومصنوعات من عجينة ورق أو ورق مقوى	1,62

المصدر: إعداد المؤلف بناءا على قاعدة بياناتITC Trademap

تظهر دراسة إمكانيات التجارة الغير المستغلة[7] من قبل المغرب أن المنتجات التي يمكن أن تكون مصدر لخلق ثروة إضافية هي بشكل خاص سيارات الركاب والمركبات الأخرى المصمّمة لنقل الأشخاص، ومجموعات الأسلاك للولاّعات ووسائل النقل والأحماض الفوسفورية. إذ أنه وبسبب الأزمة الصحية لـكوفيد 19، فإن إمكانيات التصدير الغير المستغلة لسيارات الركاب تبلغ قيمتها 16.1 مليار دولار عام 2020.

◄ الشكل 6: إمكانيات التصدير الغير مستغلة حسب المنتجات (المنتجات 15 المتصدرة للترتيب)

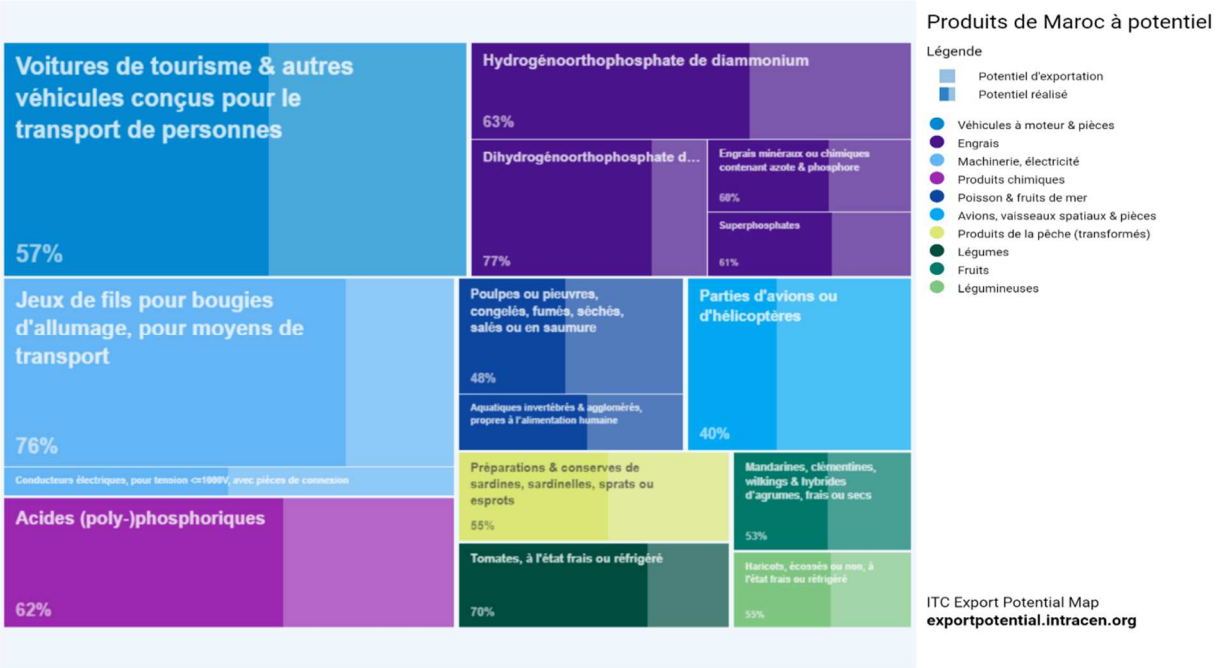

المصدر: قاعدة بياناتITC Trademap

[7] تظهر الإمكانات التجارية غير المستغلة من تحليل قاعدة بيانات خريطة إمكانات التصدير الخاصة بمركز التجارة الدولية والتي تحدد تصدير المنتجات والأسواق والبلدان التي لديها إمكانات تصدير (غير مستغلة) بالإضافة إلى فرص تنويع الصادرات لـ 226 دولة وإقليم و 4376 منتجًا.

بالإضافة إلى ذلك، يكشف تحليل المبادلات الخارجية للمغرب عن شروط تبادل تجاري غيرمتكافئة وذلك لفائدة الشركاء التجاريين للمغرب (الاتحاد الأوروبي، تركيا، إلخ..) الذين يحصدون في أغلبيتهم فوائض تجارية في معاملاتهم مع المملكة منذ عام 2007 حيث تجاوزت القيمة النقدية للمنتجات المصدرة إلى حد كبير القيمة النقدية للمنتجات التي يصدرها المغرب. ويدل هذا على أن هيكل التخصّص في البلاد يجب أن يتطور نحو الصعود في النطاق والمزيد من الرقي حتى تكون المنتجات المصدرة قادرة على توفير مزايا تنافسية وشروط تجارية مواتية مع شركائها.

وتبعا لذلك، يجب أن يقترن تنويع المنتجات باختيارازواج المنتج والسوق التي تكون متكاملة (من حيث التدفقات التجارية مع الشركاء) مع ملامح التخصص في المغرب.

أما فيما يتعلق بتطور الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، فقد تمكن المغرب من جذب تدفقات مهمة من الاستثمار بفضل عدة عوامل مثل: قربها الجغرافي من أوروبا وإمكانياتها الاقتصادية واستقرارها السياسي وتحسين مناخ الأعمال.

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الواعدة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة وكذلك حصتها المتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي وفي التكوين الخام لرأس المال القار[8]، تجدر الإشارة إلى التوزيع القطاعي غير المتكافئ للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم إنتظام تطور التدفقات وهيمنة مكانة عمليات الخوصصة في عوائد هذه الإستثمارات خلال فترات شهدت أرقام قياسية من حيث حجم الإستثمارات الداخلة المسجلة.

وهكذا، يظهر الرسم البياني أدناه أن عمليات الخصخصة الأولى التي تم تسجيلها خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تم تشجيعها من خلال الإصلاحات التي تم إجراؤها في المملكة والتي ترتبط بتطهير إطار الاقتصاد الكلي والتحسين من بيئة الأعمال، وتشريك القطاع الخاص في المشاريع المولدة لمواطن الشغل وانفتاح مكثف للإقتصاد المغربي على الخارج. وتظهر البيانات المتاحة تطور تدفقات الإستثمارالأجنبي المباشر الوافدة على المغرب من حيث التدفقات خلال فترة 2000 و 2019 .

◄ الشكل 7: تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بمليارات الدولارات الأمريكية وبالنسبة المائوية من الناتج الداخلي الخام في الفترة ما بين 2000 و 2019

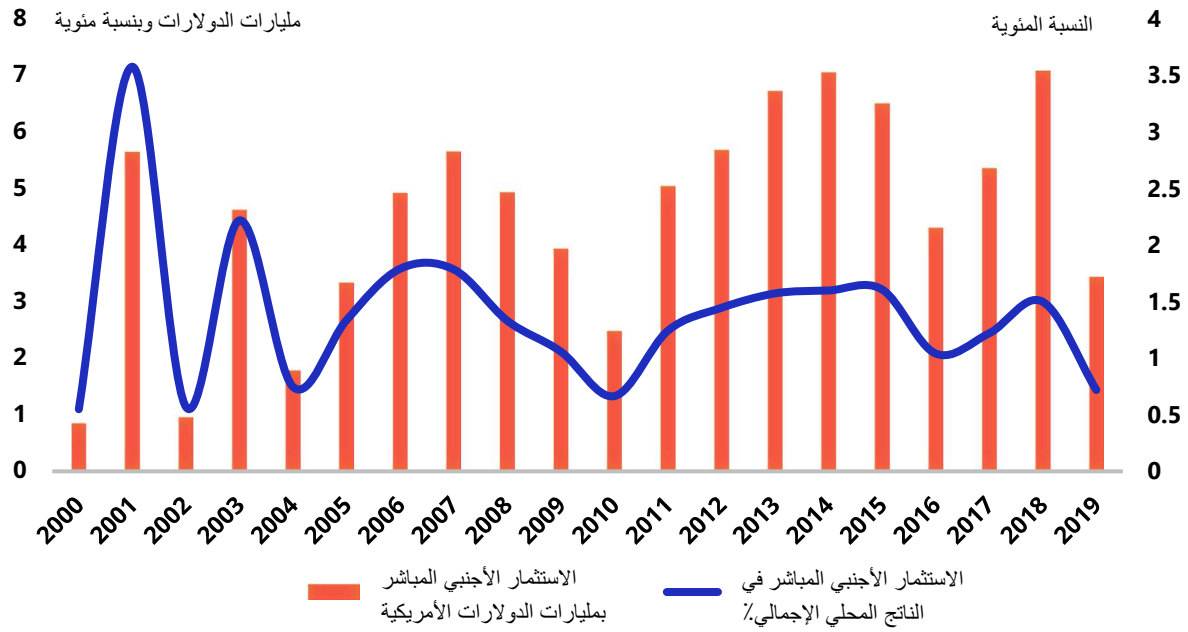

المصدر: إعداد المؤلف بناءا على قاعدة بيانات البنك العالمي

في الفترة ما بين 2000 و 2007 و 2010 شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تأثرا طفيفا بالأزمة الإقتصادية العالمية مما أدى إلى تراجعها بمقدار 1.6 مليار دولارات ولكن تطورها تحسن بشكل ملحوظ بداية من عام 2011 مما أدى إلى تقدم معبر بمبلغ 3.25 مليار دولار في عام 2015. ومن العوامل الأساسية التي أتاحت هذا التطور يذكر خاصة بعث برامج كبرى لتحديث النسيج الاقتصادي كجزء من خطة

[8] تتطلب عملية التصنيع تحسين مخزون رأس المال الثابت الدائم والاستثمار سواء في الاستبدال أو الإنتاجية أو قدرة الشركات.

الظهور الصناعي (2011-2015) التي تستهدف القطاعات العالمية في المغرب[9] وثقة المستثمرين الأجانب في الحركية المرساة من قبل المملكة على الصعيد السياسي والإقتصادي.

ومع ذلك، فقد تم التشكيك في الطبيعة الدورية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2016 ، مع حدوث انخفاض ب٪34 مقارنة بالعام السابق، مما أدى إلى تراجع حجمها إلى 2.15 مليار دولار. ويفسر هذا الانخفاض بالصعوبات التي عرفتها السوق الأوروبية وهي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمغرب.

وقد تعافى الوضع في عام 2018 حيث جذبت المملكة 3.6 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 28.6٪ في عام واحد. ويرجع النمو الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي إلى عمليات الاستثمار المسجلة في القطاع المالي وخاصة إثر إعادة شراء شركة "صهم" للتأمينات (Saham Assurances) من قبل المجمع الجنوب إفريقي "سان لام" (Sanlam) بمبلغ يرتفع إلى 1.05 مليار دولار.

تميز عام 2019 بتواصل إنخفاض تدفقات الإستثمار التي شهدت تراجعا كبيرا. (انخفاض ب 51٪ و هو ما يعادل 1.7 مليار دولار[10]) وذلك بسبب الانتكاسة التي أثرت على الاقتصاد العالمي وتداعياتها على عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

خلال فترة ما بعد الأزمة الصحية تواصل الاتجاه النزولي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل مع تراجع بنسبة 25 ٪ في عام 2020 و44 ٪ في عام 2021، وذلك بسبب الوقع المزدوج للعرض والطلب.

◄ الشكل 8: التطور السنوي للإستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة المائوية في الفترة ما بين 2008 و 2021

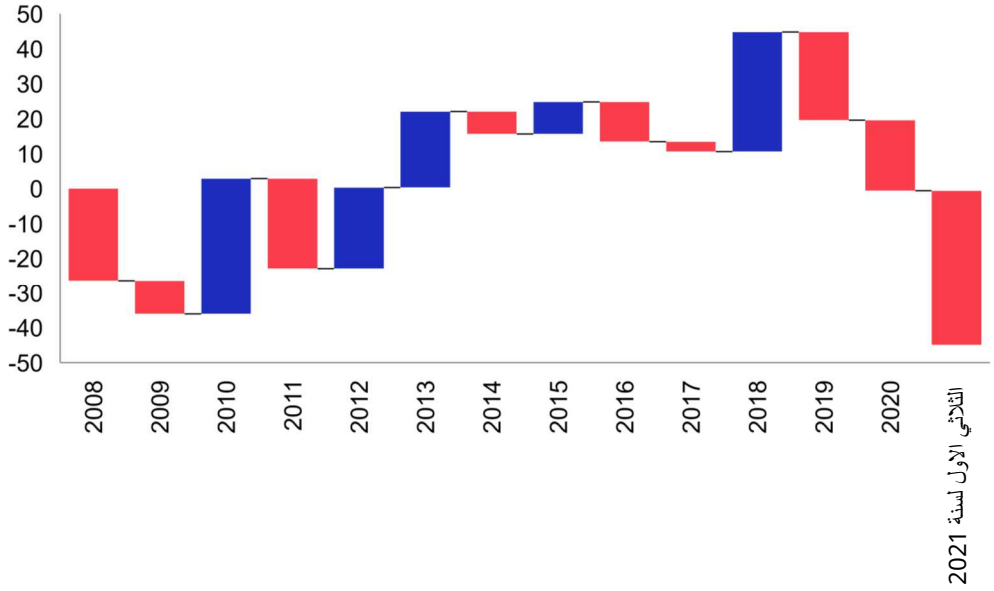

المصدر: إعداد المؤلف بناءا على قاعدة بيانات البنك العالمي

من جهة أخرى، فإن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الخام يتبع نفس النسق من حيث المستوى. وقد يعكس ذلك الطبيعة الدورية لهذه التدفقات على السوق المغربي الذي يجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي عندما يكون الناتج المحلي الخام المنتظر أعلى.

وتتوافق هذه الملاحظة مع التحليل الذي أجراه بعض المؤلفين حول محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر (بويور 2007 ماماسايف 2019 ، حمامي وآخرون 2020) (Bouoiyour, 2007 ; Mamasalaev, 2019 ; Hammami et al., 2020) نظرا إلى أن الناتج المحلي الخام الذي يعكس حجم السوق بالنسبة للنشاط الاقتصادي يبقى محددًا أساسيا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب وفي البلدان النامية.

[9] حددت الاستراتيجية الصناعية منذ إطلاقها 6 مجالات يمكن للمغرب أن يتفوق فيها على المستوى العالمي: النقل إلى الخارج، والسيارات، والطيران، والإلكترونيات، والمنسوجات والجلود والأغذية الزراعية.

[10] بحسب مصادررسمية للمعلومات بالمغرب منها مجلة الإيكونوميست الصادرة بتاريخ 2018/10/10.

وفقًا للشكل أدناه، تعكس حصّة مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر المعبرعنها بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الخام مكانة النشاط الإستثمار الأجنبي في الإستراتيجية الإقتصادية للبلاد (خطة التسريع الصناعي، خطة المغرب الأخضر، رؤية السياحة 2020، إلخ..) وتظهر التأثير الكبير لهذه التدفقات على الاقتصاد المغربي[11].

◄ الشكل 9: نمو الناتج المحلي الخام، تدفقات مخازن الاستثمار الخارجي المباشر الوافدة في فترة ما بين 1990 و 2017

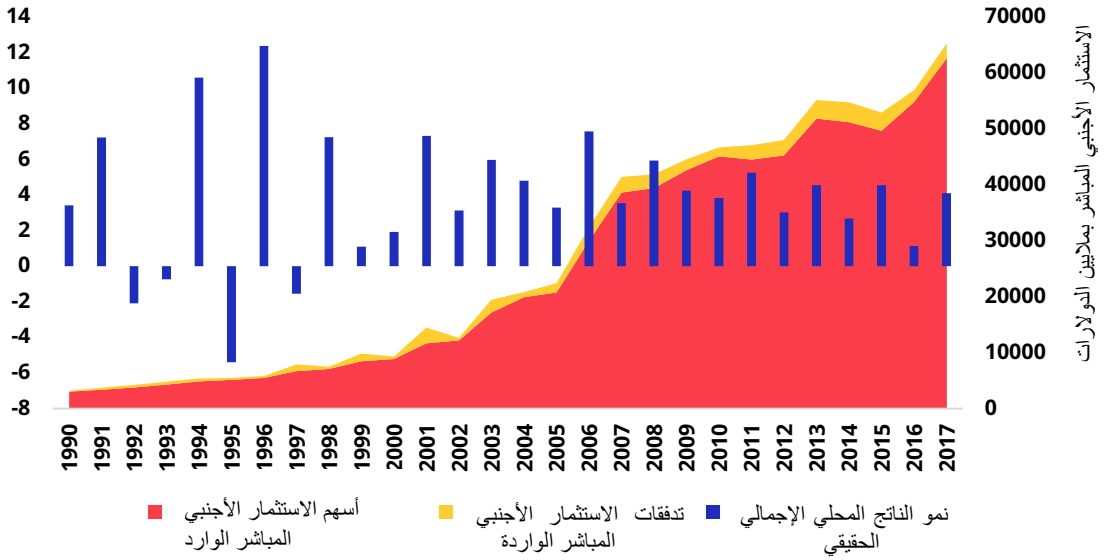

المصدر: إعداد المؤلف بناء على قاعدة بيانات البنك العالمي

على الصعيد القاري والإقليمي أصبح المغرب، خلال العشرين عام الاخيرة أحد أهم وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك ما يؤيده الجدول أدناه. ووقع تصنيف المغرب وجنوب إفريقيا كأول وجهات للاستثمارات الخارجية المباشر في إفريقيا في عام 2017 حسب التقرير الذي نشرته الشركة الاستشارية أرنست ويونغ المالية عام 2018. واستقطب كلا من البلدين 96 مشروعا استثمار أجنبي سنة 2017.

بالإضافة إلى ذلك يحتل المغرب موقع الصدارة بين الدول الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التدفقات المتجهة إلى القارة الإفريقية مباشرة بعد مصر التي تجذب أحجامًا مهمة من الاستثمارات وخاصة في قطاع المحروقات. وهكذا فإن تطور حصّة المغرب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّهة إلى أفريقيا يدور حول معدّل 47٪ خلال العشرية الأخيرة 2010-2019 مقارنة بالعشرية السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه حسب آخر الأرقام المتاحة (19)، جذب المغرب25 ٪ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للخمسة بلدان الإفريقية الأكثر جاذبية للتدفقات ولذا تبقى المملكة من أول وجهات للاستثمار الخارجي المباشر في شمال أفريقيا. قطاعات السيارات والطيران والطاقة الشمسية هي القطاعات التي جذبت معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة مما مكن أيضًا من تنويع مصادر هذه التدفقات.

◄ الجدول 3: التدفقات الوافدة للاستثمارات الخارجية المباشرة حسب القيمة السنوية بملايين الدولارات الأمريكية

البلد/ السنة	2015-2019	2010-2014	2005-2009	2000-2004
افريقيا الجنوبية	3209,2	5301,61	6041,53	2154,42
المغرب	2651,19	2745,99	2269,34	1383,74
الجزائر	1026,41	1914,34	2032,46	795,58
مصر	7918,4	4160,32	8640,54	957,4

المصدر: إعداد المؤلف بناء على قاعدة بيانات CNUCED

[11] منذ التسعينيات ، تبنى المغرب سياسة تجارية تقوم على تعزيز الصادرات من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للتعويض عن الحاجة غير الملباة لتمويل الاقتصاد وعدم كفاءة رأس المال الخاص كبديل لتمويل السوق الوطنية.

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر حسب قطاع النشاط

تميز التباين القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الممتدة من 1998 و2018 بهيمنة خمسة قطاعات أساسية، وهـــي: الاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعة والعقارات والسياحة والبنوك. أما فيما يخص تصنيف هذه الاستثمارات فهو غير منتظم ومختلف من سنة إلى أخرى تبعا لانفتاح رؤوس أموال الشركات الوطنية على المستثمرين الأجانب.

◄ الشكل 10: تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط في الفترة ما بين 2007 و2021

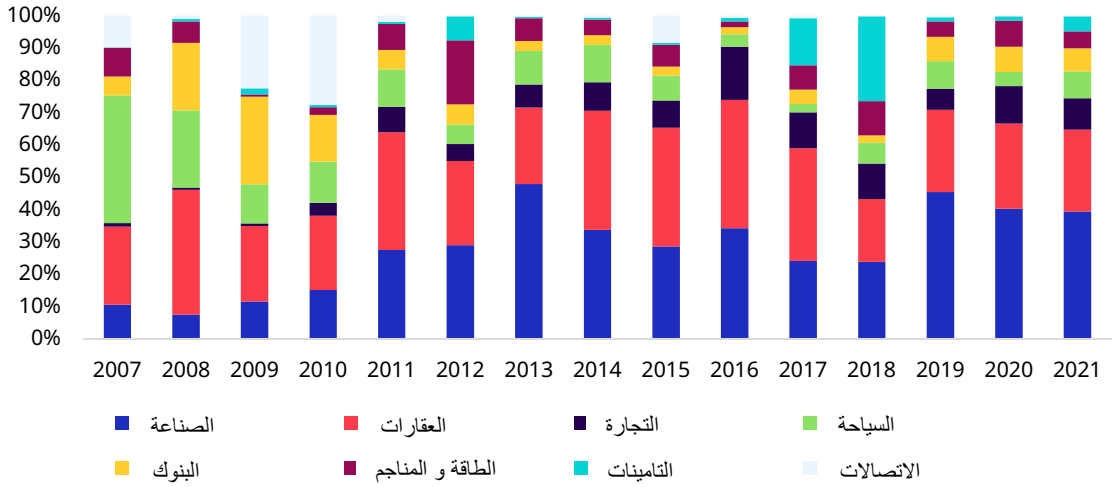

المصدر: حسابات وإعداد المؤلف بناء على بيانات مكتب الصرف

خلال الفترة 2012-2019 كان القطاع الصناعي هو المستفيد الأول من العائدات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر بمتوسط قيمة سنوية تبلغ 9.5 مليار درهم مقابل 3.14 مليار درهم خلال الفترة 2007-2011 أي بزيادة تقارب 204٪[12]. وكوّنت فروع السيارات والأغذية الزراعية والصناعات الدوائية والكيميائية أهم الفروع الحيوية للقطاع الصناعي من حيث جذب التدفقات الاستثمارية.

من ناحية أخرى، عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعي العقارات والسياحة ازدهارا نابعا من مخطط "الرؤية السياحية 2020" ومن إطلاق المشاريع الكبرى للبنية التحتية ومشاريع الفندقة والسكن قبل الأزمة الصحية. ارتفع حجم العائدات السنوية المولدة في قطاع العقارات إلى معدّل 8.9 مليارات الدراهم خلال السنوات 2011-2019. ولكن هذا القطاع يتميز بعدم انتظام تدفقات الاستثمار الواردة إليه (8.1 مليارات الدراهم عام 2011، 11.2 مليارات الدراهم عام 2016 و6 مليارات الدراهم عام 2020).

كما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لقطاع الاتصالات نموا أسيّا خلال الفترة ما بين 2007-2018، حيث أن عائداته بلغت 2.28 مليارات الدراهم في 2013 و4.6 مليارات الدراهم في 2018 وذلك بفضل عمليتين ناجحتين تتمثلان في بيع التراخيص لمشغلي اتصالات جدد[13]. أما فيما يخص القطاع المصرفي فقد شهد هذا الأخير أداءً جيدا خلال عامي 2008 و2009، قبل أن يسجل انخفاضًا بنسبة 74 ٪ في عام 2012 ويصل إلى أدنى مستوى له في عام 2018 بحجم 0.63 مليارات الدراهم.

على عكس القطاع المصرفي، فإن أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لأنشطة التأمين كان لافتا للنظر، ويرجع ذلك أساسا إلى الاستثمارات الوافدة على القطاع المالي (10 مليارات الدراهم). وتفسر إلى حد كبير عملية إعادة شراء شركة "صهم" للتأمينات من قبل الجنوب أفريقي "سان لام" بقيمة 1.05 مليار دولار أمريكي (10 مليارات الدراهم) هذا الأداء.

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلد المصدر

فيما يتعلق بالأسواق المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتلقاه المغرب، تجدر الإشارة إلى أن هذه التدفقات تأتي من مصادر عدّة حسب أهداف الأداء والربحية التي كانت قادت القرارات الإستراتيجية للبلدان الموردّة والقطاعات المنتجة المختارة وكذلك حسب القطاعات المنتجة المختارة . يجدر كذلك الملاحظة أن تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف غالبًا باختلاف الأداء الاقتصادي للبلد المستقبل و أداء قطاعات النشاط (نشاط ذو قيمة مضافة عالية كالاستثمار في الصناعة التحويلية والصناعات المتطورة المتأتية من الاتحاد الأوروبي أو الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المحدود مثل العقارات والبناء التي تبادر بها غالبا بعض الدول العربية).

[12] وفقا لبيانات من مكتب الصرف وبفضل المشاريع الجديدة كجزء من خطة التسريع الصناعي.

[13] وفقا للمعلومات التي أوردتها الصحافة وهيئة تنظيم الاتصالات وقت بيع التراخيص.

◄ الشكل11 : تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب البلد المصدر من 1998 إلى 2020 (بملايين الدراهم)

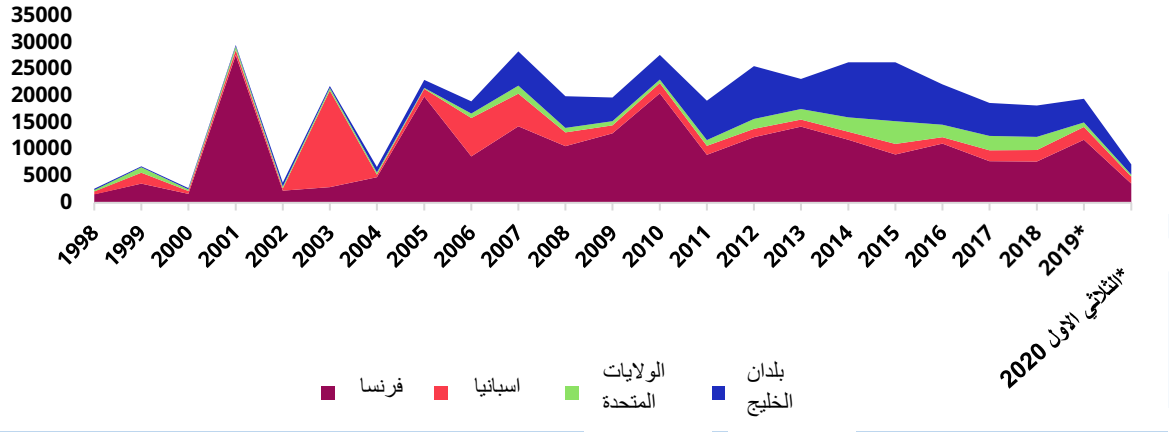

المصدر: حسابات وإعداد المؤلف بناءا على بيانات مكتب الصرف
*بيانات أعوام 2020 فما فوق هي ارقام مؤقتة

إن فحص مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر يكشف هيمنة الإستثمارات المتأتية من بلدان الاتحاد الأوروبي. خلال الفترة 1998-2020، تمثل بلدان أوروبية كبرى الدول (فرنسا، إسبانيا وبريطانيا العظمى) 71٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اجتذبه المغرب خلال هذه الفترة. وفي عام 2019، احتلت فرنسا المرتبة الأولى بنسبة 45٪ من الاستثمارات الأوروبية في المغرب، بعيدا أمام عن إسبانيا (10٪) وبريطانيا العظمى (5٪) . أما فيما يتعلق ببلدان الخليج العربي وعلى وجه الخصوص السعودية والإمارات العربية المتحدة و الكويت، فإن حصتها في إجمالي الإستثمارات الأجنبية الوافدة خلال الفترة المذكورة كانت 14٪ وقد شهد هذا الإهتمام المتزايد للوجهة المغربية تطورا لافتا للنظر منذ عام 2006 .

أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتأتية من فرنسا، فقد سجلت منحى تصاعدي منذ عام 2000 ويفسرهذا المنحى بمحطتين اساسيتين وهما مساهمة فرانس تليكوم في شركة اورونج ووصول صانع السيارات رينو إلى طنجة وقد أسهمت هذه التدفقات في ذروة تاريخية بلغت 27.7 مليون درهم إماراتي في عام 2001 و 19.8 مليون درهم إماراتي في عام 2005 و 20.5 مليون درهم إنطلاقا من عام 2010 . من جهة أخرى سجلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من إسبانيا أكثر من 2 مليارات الدراهم سنة 2017 وبذلك تكون إسبانيا المستثمر الثاني في المملكة بفضل إنشاء أكثر من 800 شركة في جميع القطاعات وتمثل الروابط التاريخية والقرب الجغرافي مع المغرب هي المحددات الأساسية لجذب الاستثمارات الاسبانية.

وتمثل بريطانيا وسويسرا وإيطاليا 14٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في إتجاه المغرب، خلال الفترة 1998-2019. وقد ارتفع هذا الاستثمار الأجنبي المباشر من 0.83 مليون درهم في عام 1998 إلى 6.98 مليون درهم في عام 2007 . بداية من 2008 لوحظ انخفاض في تدفق هذه الاستثمارات لتصل إلى 4.74 مليون درهم في عام 2019 . في الواقع تأكدت في السنوات الأخيرة جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي المباشر المنبثق من دول الخليج . على سبيل التوضيح، جذب المغرب في الفترة ما بين 2012 و 2019 ، حجم استثمارات سنوي بمعدل 4.4 مليار درهم من دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحتل المركز الأول. بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر المتأتي من المملكة العربية السعودية، فهو وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2014 بحجم 3.8 مليارات الدراهم مما خول لهذا البلد احتلال المرتبة الثانية من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من بلدان الخليج.

على صعيد تحسين مناخ الأعمال وبهدف تحفيز التجارة و الاستثمار في المغرب يجدر بالذكر أن التقرير الأخير "ممارسة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي[14] كان قد وضع المغرب في شريحة أفضل 53 بلد من حيث مناخ الأعمال[15]. ويأخذ هذا الترتيب بعين الاعتبار إمكانية الولوج إلى الأعمال ونجاعة الإجراءات التجارية والإستثمارية وشفافيتها ويجب الإشارة إلى أن هذه المعايير التي تسهل التجارة والاستثمار يجب أن تتوفر منذ مرحلة تحضير القوانين الجديدة والتدابير المواتية لها. ويمكن اليوم إستشارة هذه القوانين والنصوص الترتيبية الأخرى قبل تبنيها على موقع: www.sgg.gov.ma وذلك لتلقي آراء العموم وردود فعله من أجل متابعة عملية تبني القوانين من قبل البرلمان ولما يقع المصادقة على هذه القوانين يقع نشرها في النشرية الرسمية (Bulletin officiel) باللغتين العربية والفرنسية على الموقع الالكتروني وهي أيضا متاحة

[14] يحلل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي اللوائح التي تنطبق على الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في 190 اقتصادًا حول العالم.

[15] https://francais.doingbusiness.org/fr/rankings

للعموم في شكل ورقي. وتجدرالإشارة إلى أن القانون 55-19 الخاص بتبسيط الإجراءات الإدارية[16]جاء بتراتيب تهدف إلى تحسين الأنشطة التجارية والإستثمار. ومن ضمن النقاط الإيجابية يذكر خاصة تسهيل الإجراءات الادارية الشكلية إذ أنه في حالة عدم وجود رد من الإدارة في 60 يومًا الموالية لتلقي مطلب حامل مشروع الإستثمار يعتبر إذن الإدارة ممنوحا بصفة آلية.

فيما يتعلق تحسين مناخ الأعمال والنجاعة في تبني السياسات التي تحكم التجارة والإستثمار وقع تفعيل لجنتين أساسيتين وهما: اللجنة الوطنية لتبسيط الإجراءات التجارية واللجنة الوطنية لبيئة الأعمال. وكانت وزارة التجارة قد أحدثت لجنة وطنية لتبسيط الإجراءات التجارية بهدف تذليل الصعوبات والمعوقات وتسهيل التجارة من خلال البحث المستمر عن التبسيط والتنسيق في ضل مناخ الحوار والتعاون بين القطاع العام والخاص وتم تحويل هذه اللجنة إلى لجنة تنسيق وطنية لتسهيل إجراءات التجارة الخارجية على النحو المطلوب في الفصل 23 من اتفاقية تيسير المبادلات لمنظمة التجارة العالمية. و تم نشر مرسوم إنشاء الوظيفة الجديدة للجنة التنفيذية الحالية في 25 مارس 2018[17]، كما تم إنشاء منصة أخرى بين القطاعين العام والخاص ملائمة بتسهيل المبادلات، وهي اللجنة الوطنية لبيئة الأعمال[18] المكلفة بتنسيق الإصلاحات المرتبطة ببيئة الشركات وبمناخ الإستثمار. ويشار إلى أن اللجنة الوطنية لبيئة الأعمال هي كيان عام-خاص يتراسه رئيس الحكومة الذي يكفل تعاون أصحاب المصلحة ويسهل عملية صنع القرار بهدف اتخاذ إجراءات تبسيط التجارة والاستثمار على مستوى تيسير التجارة الخارجية المغربية. ويترتب عن ذلك أن المغرب قد أنجز منذ عدّة سنوات، تقدما لا يمكن إنكاره من حيث تيسير التجارة و إزالة الطابع المادي لإجراءات لتجارة الخارجية و دعم الأنشطة الصناعية والاستثمارية. ومع ذلك، فإن الزيادة في حجم التبادلات ومتطلبات تأمين السلسلة اللوجستية تفرض تأقلما مستمرًا لسبل تدخل الإدراة ووسائله. فتحسين السلسلة اللوجستية تمثل بالفعل رهان تنافسي حقيقي. ومن هذا المنظور يجب على المغرب مواصلة بذل الجهود في مجال ترويج الأنشطة التجارية والاستثمارية.

الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب في -ظل جائحة كوفيد -19

سجلت تدفقات رأس المال المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال العامين الماضيين اللذان شهدا انتشار الفيروس تراجعا في التدفقات الواردة والصادرة. كما انخفضت واردات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20.19٪ في عام 2020 و24.86٪ في عام 2021 مقارنة بعام 2019، وتعتبر الصناعة والخدمات على المستوى القطاعي أكثر القطاعات تضرراً من الوباء. إذ انخفض رأس المال الأجنبي بنسبة 42٪ في الصناعة. في حين انخفضت السياحة والعقارات والطاقة بنسبة 35٪ و34٪ و27٪ على التوالي. أما العوامل التفسيرية الرئيسية لهذا الانحدار فهي تكمن في الصدمات المتسبب فيها وباء الكوفيد 19 وانخفاض أسعار النفط.

◄ الجدول 4: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب القطاع بملايين الدراهم الحالية

القطاع	2021	2019	التراجع بالنسبة المئوية
الصناعة	7 257	12 670	-42,7229676
العقارات	4 694	7 078	-33,681831
التجارة	1 792	1 825	-1,80821918
السياحة	1 530	2 377	-35,633151
البنوك	1 308	2 089	-37,3863092
الطاقة و المناجم	973	1 337	-27,2251309

المصدر: حسابات وإعداد المؤلف بناءا على بيانات مكتب الصرف

نظرًا لأن المغرب يعتبر اقتصادًا يعتمد على النفط المستورد، فإن استثمارات الحقول الخضراء تمثل أكثر من 80٪ من جميع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. لقد ترجمت التداعيات المباشرة لكوفيد 19 في الواقع، من خلال تخفيض الاستثمارات في الأسهم. وبالتالي، وفقًا لمذكرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2020[19] ، فإن عدد المستثمرين الذين علقوا التزاماتهم المالية وهم في طور التأسيس مواجهة لإجراءات الاحتواء التي فرضتها الحكومات المغربية من أجل محاربة الآثار السلبية للوباء هو27، و قد توقفت شركات إنتاج عديدة عاملة في بعض القطاعات الاقتصاد الوطني، و كذلك العديد من الشركات متعددة الجنسيات و أدى انقطاع العرض إلى انخفاض الواردات وحظر الصادرات

16 https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/SERIAL/91433/106028/F368458924/MAR-91433.pdf

17 يسمح هذا المرسوم بإضفاء الطابع المؤسسي على اللجنة في إطار التعاون بين المؤسسات.

18 https://www.cnea.ma/

19 https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=132_132646-g8as4msdp9&title=Foreign-direct-investment-flows-in-the-time-of-COVID-19

ومع ذلك ، فقد استفاد قطاع الصناعة من الإعفاء من ضرائب معينة في الواردات ومن المساعدات القطاعية المحددة لتشجيع الأعمال التجارية لإنتاج منتجات لمكافحة وباء الكوفيد 19 .

تدابير الانتعاش الاقتصادي بعد أزمة كوفيد 19

يواصل الاقتصاد العالمي صراعه مع تداعيات الأزمة الصحية كوفيد 19 الذي بدأت منذ مارس 2020 وتستمر حاليًا مع ظهور المتغيرات الجديدة. أثرت هذه الأزمة الصحية على الاقتصاد المغربي مثلما أثرت على بقية دول العالم. كما أعدت الدول والمنظمات الدولية (منظمة العمل الدولية الأونكتاد ، ومنظمة التجارة العالمية ، والبنك الدولي ، وما إلى ذلك) تقارير لتقدير تكاليف الأزمة الاقتصادية للاقتصادات الوطنية والدولية. كما حشدت الحكومات من خلال تبني السياسات حزم التحفيز والسياسات النقدية التوسعية لاحتواء الآثار السلبية للأزمة. و في هذا السياق، فإن تصميم السياسات التجارية و الاستثمارات التي خصصتها البلدان النامية تشكل مصدر قلق كبير لصانعي القرار السياسي، الذين اتخذوا تدابير مقيّدة لحماية الصناعات المحلية من خلال منحها الأفضليات الوطنية.

أيضًا على المستوى الدولي، تأثرت سلسلات التوريد بصفة قوية في بداية الجائحة. كما تأثر الطلب في السوق الدولية بشكل خطير وبالتالي، فقد تعطلت سلسلات التوريد على المستوى الدولي إلى حد كبير مما زعزع استقرار النظام الإنتاجي العالمي. ورفعت سيناريوهات متعدّدة، من الأكثر جذرية كسيناريو انفجار سلسلات معينة، إلى أكثرها إعتدالا، مثل التصحيحات التي ستؤثر على القنوات الأخرى . على الصعيد الوطني، نشر المغرب استراتيجية تهدف إلى ضمان الأدوية، والمنسوجات الطبية والوقائية ، وأجهزة التنفس الصناعي وما إلى ذلك من أدوية معالجة الكوفيد 19 والمنتجات الاستهلاكية (قمح، سكر، زيت، إلخ).

وأظهرت الإدارة الاستباقية للأزمة درجة صمود البلاد في مواجهة الأزمات التي تؤثر على سلاسل التوريد وفقًا لدراسة أجراها بنك التنمية الأفريقي. كما أطلقت منظمة العمل الدولية، المغرب، مشاريع هيكلية، لا سيما لتسهيل الوصول و لتمويل وتعزيز أرضية الحماية الاجتماعية. هذه هي التدابير الرئيسية مثل القروض المدعومة في إطار برامج'إنطلاقة" و "ضمان الاكسيجن" وإنشاء تعويضات من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. واستفادت 49489 شركة من هذه البرامج ، 85٪ منها مؤسسات صغرى وصغرى ومتوسطة و 10.730 شركة لنساء صاحبات مشاريع مع خلق 31،578 فرصة عمل و 500،000 عامل في القطاع النظامي.

بالإضافة إلى ما يقرب من 5.5 مليون استفاد من هذه البرامج 24285 من أسر العمال غير النظاميين. ومن بين المؤشرات التي تم رصدها من قبل الحكومة، على سبيل المثال، التغييرات في توريد المواد الخام اللازمة لتلبية الطلب على المستوى الوطني مثل الأقنعة الواقية والهلام الكحولي المائي. لقد كان ايضا من الضروري إدارة توفر مخزون من المنتجات ذات الطلب الاستهلاكي المرتفع بشكل صحيح مثل الدقيق وإتقان الخدمات اللوجستية اللازمة لنقل البضاعة. واستمرت هذه الإدارة الاستباقية في تجنب أي نقص في المنتجات الاستهلاكية والمنتجات الحساسة، من أجل التعامل مع هذا السياق من الأزمة.

سوق الشغل في المغرب : نظرة عامة و تطور

تقديم عام لسوق الشغل في المغرب

يمكن تفسير تطور سوق الشغل خلال السنوات العشر الماضية برؤية متفائلة إلى حد ما إذا قمنا بتحليل القوى العاملة على مستوى العالم. وهذا ما يفسر من خلال الدور المهيمن لقطاع المنتجات التجارية والصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية (السيارات والطيران والأغذية الزراعية، المنسوجات وغيرها) والتي تعتبر من القطاعات البارزة على المستوى الوطني من حيث خلق فرص العمل وعملية تحويل النسيج الإنتاجي.

أما فيما يتعلق بتحليل تطور سياسات التشغيل في المغرب، فهي قد تتميز بالتنازلات التي قدمتها الدولة على مستوى الاتفاقيات الثنائية من حيث ظروف العمل في السوق من حيث الالتزامات والتعاون بين المؤسسات. تم إجراء هذا التحليل باستخدام المعلومات المتوفرة في كتاب المدونات (تدوين أحكام العمل في الاتفاقيات التجارية)، وفي كتاب مدونة أحكام العمل في الاتفاقيات التجارية.

ويبين الملحق 1.1 نتائج تدوين أحكام التشغيل في الاتفاقيات التي أبرمها المغرب[20]. علما بأن ترميز أحكام سوق الشغل في الاتفاقيات يتم حسب الاتفاقيات التجارية التي أبرمها المغرب على أساس التزامات محددة مرتبطة بظروف العمل في اتفاقيات التجارة التفضيلية.

بعد تحليل قاعدة البيانات، يبدو أن الاتفاقات التفضيلية الوحيدة التي قدم فيها المغرب الالتزامات والأحكام المتعلقة بسوق الشغل هي الاتفاق المبرم مع الولايات المتحدة واتفاقية التجارة الحرة الاقتصادية حيث قدم التزاما بتحسين ظروف العمل.

[20] انظر أحكام العمل في اتفاقيات التجارة (LABPTA) كتاب الترميز والترميز ، 1990-2015 على الرابط: Labor Provisions in Trade Agreements (LABPTA) Codebook and Coding, 1990-2015 - ReShare (ukdataservice.ac.uk)

أما فيما يتعلق بالأحكام الواردة في الاتفاقية المبرمة بين المغرب والولايات المتحدة، تمثلت التزامات المغرب بشكل خاص بالتقدم المحرز في ظروف العمل والحقوق الأخرى التي تتوافق مع مختلف أحكام وإعلانات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالموظفين. وهي الأحكام التالية:

- احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل فيما يتعلق بإعلان منظمة العمل الدولية (1998)؛
- الامتثال للإشارة إلى الاتفاقيتين رقم 29 و105 لمنظمة العمل الدولية وحذف أشكال العمل القسري؛
- ظروف العمل وأوقات العمل والأجور والصحة والسلامة المهنية؛
- تساوي أجور الرجال والنساء عن العمل المتساوي القيمة (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100)؛
- القضاء على التمييز في العمل (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111)

على الصعيد الوطني، لا سيما في التوجهات الاقتصادية، يجدر إبراز قضية النوع الاجتماعي في التشغيل، والتي غالبًا ما تتجلى في فقدان الموظفين ويكون دائما على حساب النساء. (انظر الشكل أدناه). وهذا يرجع بشكل رئيسي إلى المستوى التعليمي لهذه الفئة وعدم وجود دعم كافي في إدارة عملية تغيير وتحول الجهاز الصناعي الوطني.

◄ الجدول 5: العمالة حسب الجنس (2009-2019)

السنة	رجال	نساء	المجموع
2009	7583,947	2717,839	10301,78
2010	7716,918	2754,624	10471,54
2011	7903,325	2774,45	10677,77
2012	7961,252	2742,28	10703,53
2013	7991,127	2770,754	10761,88
2014	7995,475	2696,775	10692,25
2015	8057,218	2641,546	10698,76
2016	8103,767	2580,467	10684,23
2017	8132,372	2530,077	10662,44
2018	8251,588	2580,662	10832,25
2019	8369,268	2627,044	10996,31

المصدر: شرح المؤلف بناءً على دراسة استقصائية للمندوبية السامية للتخطيط (HCP) ومنظمة العمل الدولية

بين عامي 2010 و2019، على الرغم من التباطؤ الملحوظ في النمو السكاني، فإن عدد السكان النشطين في المغرب استمر في الزيادة بمعدل نمو يقارب خمسة بالمئة خلال نفس الفترة بينما انخفض معدل النشاط بشكل ملحوظ بمقدار 4.8 نقطة، مما يمثل تطورًا معكوسًا مقارنةً بتطور عدد السكان في سن العمل.

◄ الشكل 12: تطور السكان النشطين بالآلاف وتطور معدل النشاط

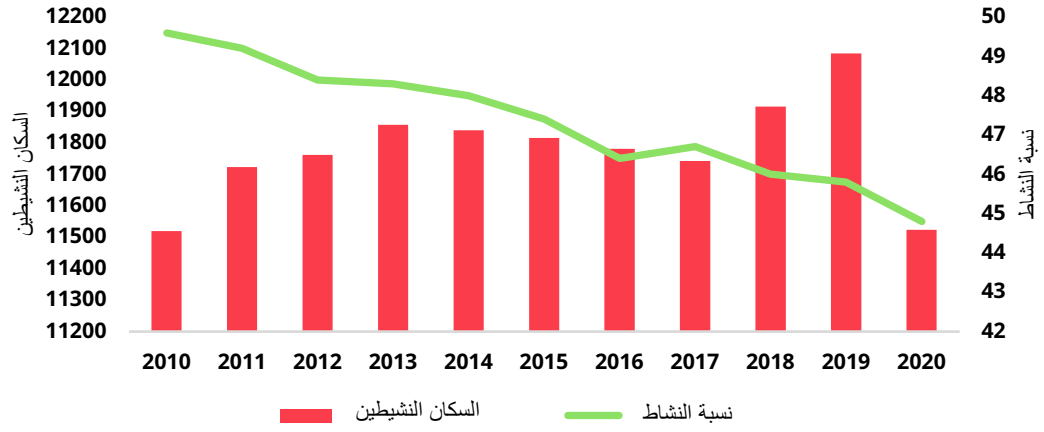

المصدر: شرح المؤلف بناءا على دراسة استقصائية للمندوبية السامية للتخطيط (HCP) ومنظمة العمل الدولية

تظهر ديناميكيات سوق الشغل انخفاضًا بالنسبة إلى معدلات البطالة التي بلغت 9.01٪ في عام 2019. ومع ذلك، لا تزال النساء هن الأكثر تضررًا بالبطالة[21], 29٪ مقارنة بالرجال. ففي عام 2010، كان معدل البطالة حوالي 9٪ ثم سجل اتجاهًا تصاعديًا في عام 2011 ليصل إلى 9.19٪ عام 2017 ليتعافى مجددا خلال العامين الماضيين إلى 9.01٪.

◄ الشكل 13: تطور معدل البطالة حسب الجنس بين 2010-2019 (%)

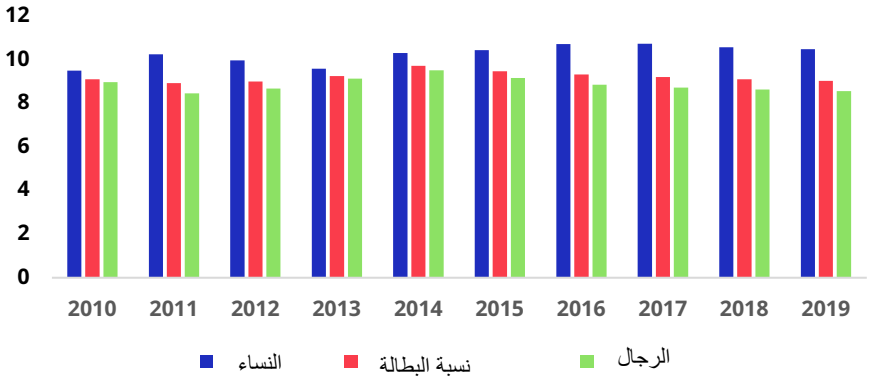

المصدر: شرح المؤلف بناءً على دراسة استقصائية للمندوبية السامية للتخطيط (HCP) ومنظمة العمل الدولية

لوحظ تباينات كبيرة حسب الفئة العمرية. في عام 2019، الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا هم أكثر عرضة من البالغين ومعدل بطالتهم (22.3٪) أعلى بمرتين من معدل البطالة الوطني (9.2٪) وأعلى بثلاث مرات تقريبًا من معدل البطالة لدى البالغين فوق 25 سنة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال معدل البطالة بين النساء مرتفعًا بشكل خاص، وهو يتجلى من خلال المساهمة الضعيفة من هذه الشريحة من السكان في إنشاء الثروة الوطنية.

[21] وفقًا للتقرير المشترك للبنك الدولي و HCP (2021) ، المعنون "مشهد التوظيف في المغرب:" تحديد العقبات التي تعترض سوق العمل الشامل "، فإن مشاركة المرأة في سوق العمل (PFMT) آخذة في الانخفاض و تمثل أقل من 30٪ ، وهي نسبة منخفضة حتى في منطقة ذات نسبة منخفضة من مشاركة المرأة في سوق العمل.

◄ الشكل 14:معدل البطالة حسب العمر والجنس لعام 2019 (%)

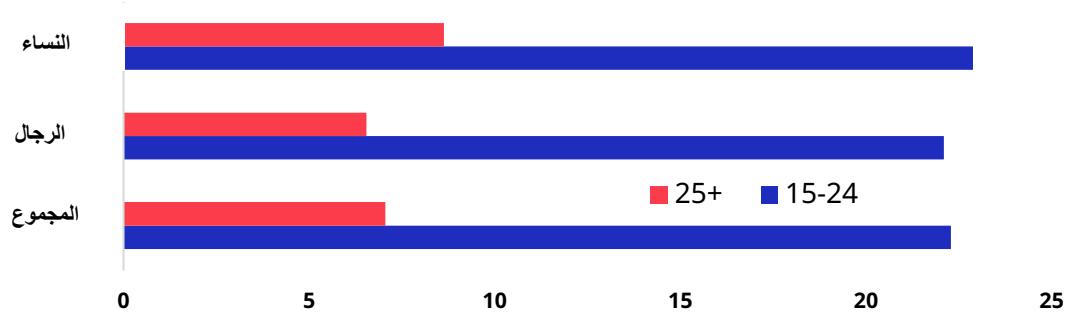

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية

حسب الشكل أدناه، نلاحظ تغيرا مهمّا في هيكل التشغيل في المغرب في السنوات الأخيرة، معززا بذلك التوجهات الاستراتيجية للسلطات العامة. فالقطاع الزراعي، الذي كان تقليديا أكبر مشغل، أصبح ثاني أكبر قطاع منذ عام 2012، بعد قطاع الخدمات (الذي يشمل التجارة، النقل والاتصالات والإدارة العامة والخدمات الأخرى). أما القطاع الصناعي فقد أصبح خلال السنوات العشر الماضية أكبر مصدر لفرص العمل. فضل إطلاق خطتي الظهور الأول والثاني (الاستراتيجيات القطاعية لعام 2005 و2009) واستراتيجية التسريع الصناعي الأول والثاني (الاستراتيجيات القطاعية لـ 2015و2021). الوظائف التي تم إنشاؤها في الصناعة مدفوعة بشكل أساسي بأربعة قطاعات فرعية، وهي قطاعات السيارات والمنسوجات والصناعات الزراعية و(الافشورينغ) (نقل الخدمات إلى الخارج).

◄ الشكل 15:تطور التوظيف حسب قطاع النشاط

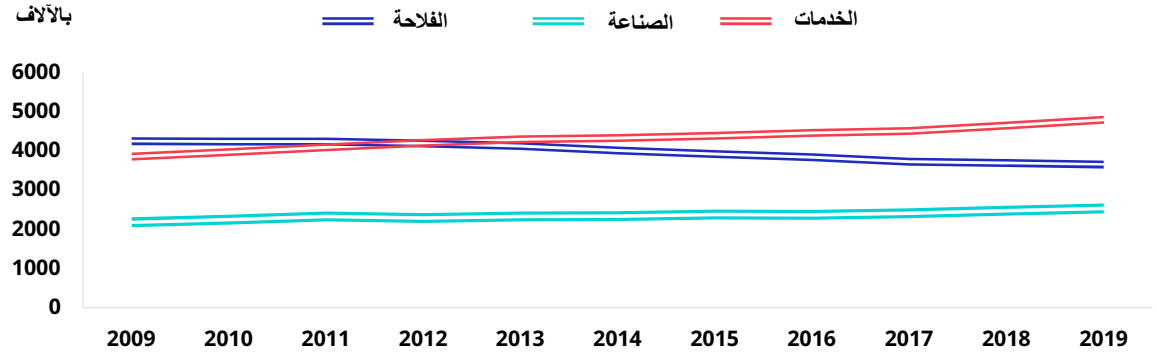

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

◄ الشكل 16:حصة التوظيف حسب القطاع في عام 2019 (%)

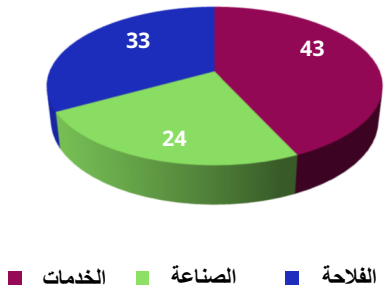

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

أما بالنسبة للسكان النشيطين، فقطاع الخدمات هو المشغل الأول على الصعيد الوطني لعام 2019 إذ يوظف وحده ما يقرب من نصف السكان العاملين أو 4،779،594 نسمة. كما يشغل القطاع الزراعي 33.03٪ من السكان العاملين لتبلغ حصة الصناعة في التشغيل 23.81٪.

القطاع غير الرسمي والشركات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في المغرب

تأثر النشاط الاقتصادي والإنتاج الوطني وسوق العمل بشكل كبير بالقطاع غير الرسمي في المغرب. فحسب بيانات عام2018 من مركز البحوث الاقتصادية والسياسية، تقف حصة القطاع غير الرسمي في الإنتاج المستوى الوطني عند 29.6٪ ويمثل هذا انخفاضًا مقارنة بالمعدلات المسجلة على مدى العقود الثلاثة الماضية، لكنه مع ذلك لا يزال مرتفعًا جدًا مقارنة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

على مدى العقود الماضية، ارتفع من 37٪ في عام 1991 إلى 34.4٪ في عام 2004 إلى أقل من 30٪ في عام 2018. ويرجع هذا الاتجاه إلى التحسن في البيئة المؤسسية والاقتصادية والمالية وتنفيذ السياسات المتعلقة بالدمج غير الرسمي في دائرة النسيج الإنتاجي الرسمي المغربي وفقًا للتقرير الذي نشره البنك الدولي بالاشتراك مع المندوبية السامية للتخطيط[22].

ولقد شهد بالتأكيد إضفاء الطابع الرسمي المتزايد على نسبة العاملين التوظيف تحسينا لوضع القطاع غير الرسمي في البلاد. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. كما ارتفع عدد الموظفين الرسميين بشكل مطرد من 29٪ في عام 2000 إلى 45٪ في عام 2019 ولكن تبقى الحقيقة أن أكثر من نصف الموظفين (55٪) لا يزالون يعملون في القطاع غير الرسمي.

يسرد التقرير العوامل الخارجية السلبية للقطاع غير الرسمي على قطاعات الاقتصاد. ويوضح أن ثقل هذا القطاع في الاقتصاد المغربي يعيق إنتاجية العمل، ويقوض القاعدة الضريبية ويترك العديد من العمال والعائلات دون تأمين صحي مناسب أو تغطية اجتماعية. كما أن الأنشطة غير الرسمية، التي تميل إلى التحايل على الإطار التنظيمي المؤاتي للعمل اللائق، مستبعدة بحكم الأمر الواقع من التدابير التي تؤدي إلى تحسين ظروف العمال. و حسب أحدث استطلاعات الرأي التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب فإن إنشاء وحدات الإنتاج الغيررسمية[23] كان اكثر استمرارية خلال الفترة 1999- 2014. وهذا يفسر المساهمة الملحوظة للقطاع الصناعي في خلق فرص العمل. يوضح الجدول أدناه متوسط نسبة نمو 1.76٪ سنويًا.

◄ الجدول 6: حجم العمالة في القطاع غير الرسمي

الفترة	1999	2007	2014	2014-1999 %
العدد	1901947	2216116	2372940	24,76 %

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

وللقطاع غير الرسمي تأثير متغير على غالبية قطاعات النشاط، إذ أن الأنشطة الصناعية، وخاصة المنسوجات، هي الأقل جاذبية من حيث إنشاء الوحدات غير الرسمية. وفي المقابل، نجد أن وحدات الإنتاج الغير الرسمية قد تطورت، في مجالات الخدمة والتجارة، وخاصة في قطاع النقل والاتصالات وكذلك في مجال الاطعمة، مؤكدة بذلك هيكلة الاقتصاد في المغرب.

[22] يقدم التقرير المشترك للبنك الدولي و المندوبية السامية للتخطيط، (2021) ، بعنوان "مشهد التشغيل في المغرب" تحليلاً معمقًا لسوق العمل في المغرب من خلال تسليط الضوء على القضايا والتحديات الرئيسية لهذا السوق. إنها نتيجة المرحلة الأولى من برنامج دراسة التشغيل الذي تم تنفيذه بالاشتراك مع السلطات المغربية. ركزت هذه المرحلة الأولى على تشخيص العمالة بناءً على تحليل البيانات المستمدة بشكل أساسي من مسوحات القوى العاملة. يستخدم التقرير أساليب تحليلية جديدة لتحديد اتجاهات سوق العمل الرئيسية.

[23] هي وحدات تعمل في القطاع غير الرسمي وتتميز بمستوى منخفض من القيمة المضافة، والرسملة التجارية ، وعدم تطبيق معايير العمل المؤسسية ، وعدم التسجيل في إدارة الضرائب وغياب المحاسبة المنتظمة.

◄ الشكل 17: الوحدات غير الرسمية حسب القطاع (%)

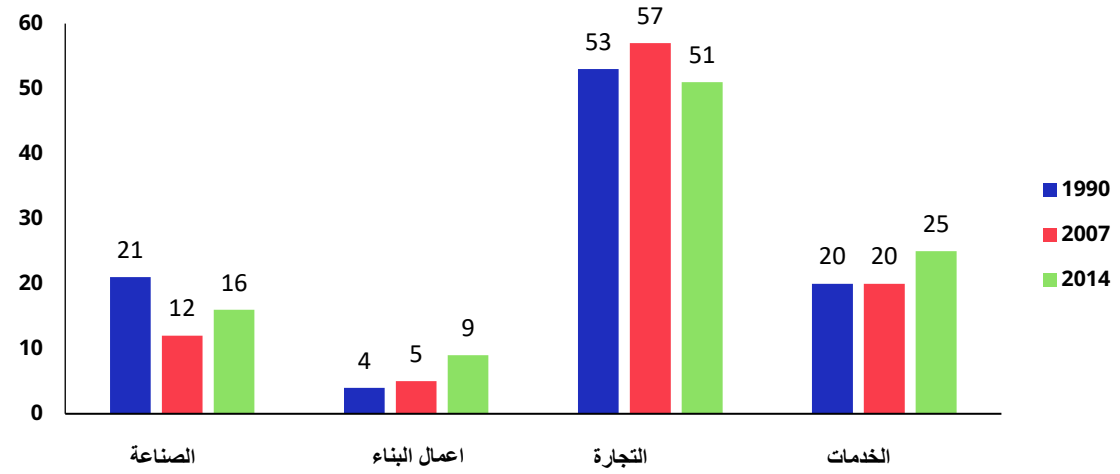

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

في هذا الصدد، يعتبر إنشاء "صندوق دعم تمويل ريادة الأعمال" بموجب قانون المالية لعام 2020 تدبيرًا رئيسيًا يمكن أن يعدل السوق ويسمح خاصة بدمج المهن والعاملين في القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي. و تحقيقا لهذه الغاية، تم إطلاق حساب استئماني بقيمة 6 مليارات درهم على مدى 3 سنوات كجزء من الشراكة بين الدولة وبنك المغرب والجمعية المهنية للمصارف. في هذا السياق، فإن المغرب قام بتشجيع البنوك الخاصة على دعم ومساعدة الخريجين الشباب في تسهيل الحصول على القروض المصرفية لتمويل مشاريعهم، ولدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير -خاصة نحو إفريقيا -والمشاركة في الجهد الرامي إلى دمج القطاع غير الرسمي في الدائرة الاقتصادية التقليدية.

الهيكلة الاقتصادية وخلق فرص العمل

حقق المغرب تقدما اقتصاديا كبيرا خلال العقدين الماضيين في العديد من المجالات، مما مكنه من تحسين مستوى معيشة شعبه بشكل ملحوظ. وأدى هذا التحسن إلى مضاعفة دخل الفرد بين عامي 2000 و 2019، حيث ارتفع من 1334 دولارًا أمريكيًا في عام 2000 إلى 3235 دولارًا أمريكيًا. من ناحية أخرى، ارتفع معدل بطالة الشباب بشكل ملحوظ من 15٪ في 2004 إلى 23٪ في 2019. وبالتالي، فإن النمو الاقتصادي الملحوظ لم يحدث بالقوة الكافية لاستيعاب النسبة المتزايدة من شريحة السكان في سن العمل، وخاصة النساء والشباب، إذ أن هيكلة الأنشطة الإنتاجية غير مواتية للاستيعاب المكثف للعمالة وبالتالي، فإن ضعف النمو لم يمكن من تعزيز خلق فرص العمل بشكل كبير. وقد تفاقم هذا الوضع في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 والأزمة المرتبط بوباء الكوفيد19 في عام 2020 (انظر الشكل أدناه).

ان ضعف التحول في الهيكل الإنتاجي الوطني وضعف خلق فرص العمل في القطاع الصناعي مع تفوق الخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة يفسر أزمة التشغيل في المغرب. كما تتميز البلاد بأهمية القطاع غير الرسمي، وبمعدلات عالية من الخمول، وبيئة تنافسية صعبة للشركات الناشئة.

◄ الشكل 18: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الحالي ومعدل بطالة الشباب (%)

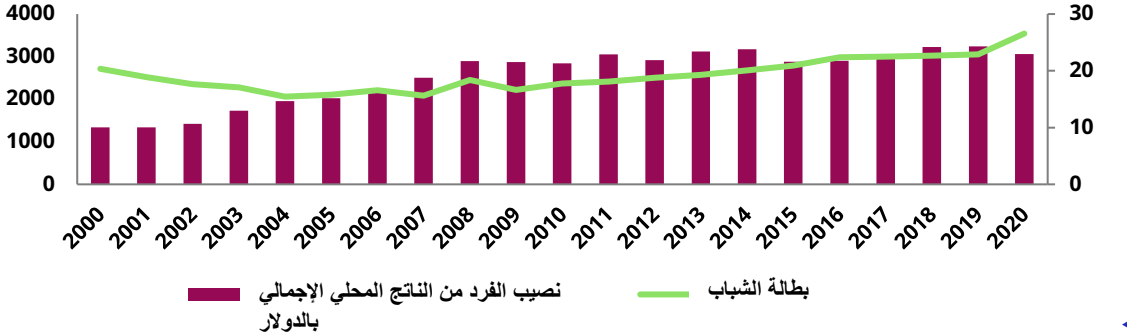

◄

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

التجارة وخلق فرص العمل في المغرب

يدل تحليل محتوى الوظائف التي تولدها الصادرات بشكل رئيسي، على أن فرع "صناعات أخرى للتصنيع " يساهم بمتوسط 28٪ في خلق فرص العمل خلال الفترة 2007-2017[24] و مع ذلك، فإن الوظائف التي تم إنشاؤها بواسطة فرع الواردات تمثل 53٪ خلال نفس الفترة بينما مساهمة الفرع الزراعي هي 29٪ من فرص العمل التي خلقتها صادرات المنتجات الزراعية و23.15٪ من واردات هذا الفرع. عالميا، يكمن العنصر الرئيسي الذي يمكن أن يفسر هذه المساهمات في خلق فرص العمل، في كثافة العمالة العالية المتأصلة في هذين الفرعين. ومع ذلك فإن مساهمة فرع صناعة النسيج والجلود كبيرة أيضا، مع17 ناتج عن الصادرات و9.8٪ ناتج عن الواردات. كما أن تحليل التوازن من حيث خلق فرص العمل يظهر أن أنشطة التصدير الرئيسية هي خدمات "النقل والاتصالات"، و "صناعة النسيج والجلود" التي تظهر فائضاً في التوازن من حيث إبداع التوظيف. من ناحية أخرى، فإن الفروع التي تظهر خسائر كبيرة في الوظائف هي 'الصناعات التحويلية الأخرى'. هناك أيضا عدة عوامل تفسر التأثير السلبي للتجارة على العمالة في المملكة المغربية. وهي أساسا التدهور المنهجي للميزان التجاري الذي يقلل خلق فرص العمل والتكثيف الرأسمالي لعمليات الإنتاج الذي يشكل عاملاً آخر من عوامل تدمير الوظائف.

◄ الشكل 19:المحتوى الوظيفي للصادرات والواردات (2007-2017)

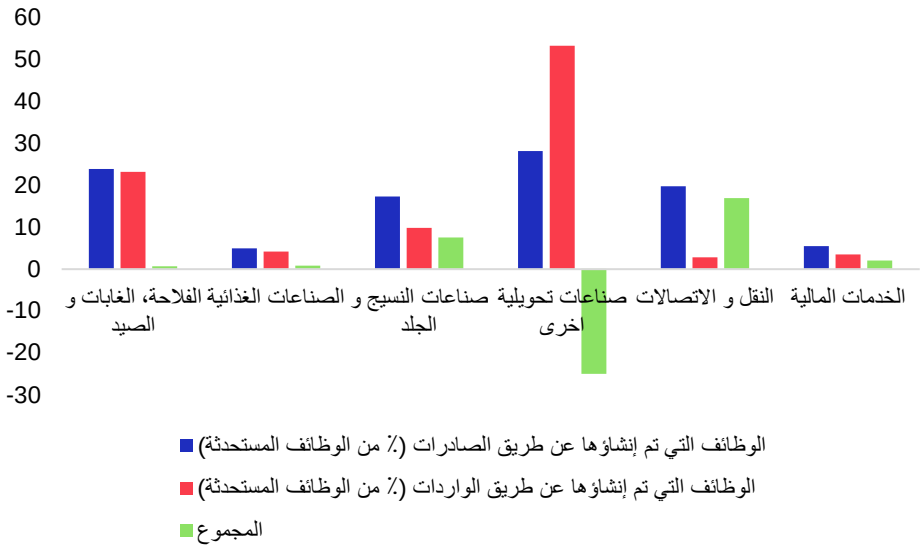

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

يلاحظ ان النساء غير حاضرات بشكل كبير في قطاع التجارة غير الرسمية. في الواقع، لم تتجاوز النساء عام 2014 نسبة 6.7٪ مقابل 6.3٪ عام 2007 و5.2٪ عام 1999. نسبة الميل من النساء اللواتي يعملن في أنشطة غير رسمية اعلى في قطاع الصناعة حيث أنها تمثل 20.1٪ من العمالة. هذا يرجع إلى طبيعة العمل ذاتها في بعض الأنشطة مثل وحدات تصنيع المنسوجات.

تأثير أزمة كوفيد 19 على التوظيف

أدى الوضع الصحي إلى أزمة اقتصادية غير مسبوقة تُرجمت الآثار الاجتماعية مباشرة إلى أزمة طالت المشاريع المتناهية الصغر كانت الشركات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تأثراً على الرغم من أنها تركز عددا كبيرا من الوظائف. الهدف من هذا القسم هو وصف الآثار السلبية لأزمة الكوفيد 19 على ديناميكيات العمل على المستوى الدولي والوطني (المغرب) والأعمال التي تقوم بها المنظمات الدولية وشبكات البحث لديها للحد من آثار الأزمة الصحية على الاقتصاد.

الوضع الصحي في بداية أزمة Covid-19

في نفس السياق فإن نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها منظمة العمل الدولية و منتدى البحوث الاقتصادية[25] وأظهرت أزمة صحية على حصة المتعطلين في سوق الشغل بزيادة 23٪ من معدل البطالة. ولعل ل هذه الزيادة وحظت أكثر بين النساء (25٪) منها بين الرجال (14٪)

[24] هذه هي احدث البيانات المتاحة خلال فترة كتابة التقرير.

[25] انظر الدراسة التي أجرتها منظمة العمل الدولية و منتدى البحوث الاقتصادية بعنوان: مسح سريع للسكان النشطين وتأثير Covid-19 في المغرب (فبراير 2021)

وأكثر بين خريجي الجامعات ثانوي (+ 33٪) وعالي (+ 31٪) تعليم. كما أظهر الاستطلاع أن 14٪ من العمال بأجر تعرضوا للتسريح المؤقت و6٪ إلى الفصل الدائم بسبب القيود المفروضة للوقاية من كوفيد 19.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدراسة التي أجرتها شبكة[26] EMNES (أبريل 2020) والتي شخصت التدابير الناتجة عن كوفيد 19 في دول البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، سلطت الضوء على تدابير التحفيز المالي التي اتخذتها هذه البلدان لا سيما من حيث التدابير النقدية والمالية المصممة للحد من الاضطرابات قصيرة الأجل ودعم أسواق الشغل. وقد تم اتخاذ هذه الإجراءات على المستوى الوطني، اعتمادًا على أوضاع ميزانياتها واعتمدت السلطات المغربية، من جانبها، عددا من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للحد من انتشار الفيروس ودعم الأسر والاقتصاد. ولقد تم تعليق الحركة الجوية والبحرية وإغلاق الحدود البرية لمنع انتشار فيروس كورونا الجديد. فمن حيث تدابير الدعم، فإن الحكومة اتخذت قرار إنشاء لجنة المراقبة الاقتصادية المكلفة باتخاذ التدابير اللازمة. كما تم إنشاء صندوق خاص لإدارة مخلفات فيروس كورونا وهو أهم إجراء تم اتخاذه لدعم فقدان الوظائف بشكل مباشر ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمر بظروف صعبة وكذلك الموظفين والقطاعات الاقتصادية. ويهدف هذا الصندوق الذي تبلغ ميزانيته15 مليار درهم، أيضًا إلى تحسين المرافق الصحية

تم اتخاذ العديد من الإجراءات بشكل مباشر لصالح الشركات في بداية الأزمة، ونذكر منها على وجه الخصوص:

- تعليق دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي؛
- وقف سداد القروض المصرفية؛
- تأجيل سداد القروض المصرفية حتى 30 يونيو 2020 منح2000 درهم بدل شهري مقطوع للموظفين؛
- تعليق دفع الرسوم الاجتماعية للشركات الصغيرة والمتوسطة حتى 30 يونيو 2020؛
- سداد الإيجارات بدون تكاليف أو غرامات؛ الوقف الاختياري لسداد القروض المصرفية و
- تأجيل تقديم الإقرارات الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في 2019.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات، إلا أن تأثير الأزمة الصحية كان له وقع كبير مع عدد الوظائف المفقودة وحالات إغلاق الشركات، وخاصة منها الشركات الصغيرة والمتوسطة.

فقدان الوظائف في جميع القطاعات وخاصة الزراعة

وبحسب إحصائيات المفوضية العليا للخطة المعلنة خلال الأزمة، عرف حجم العمالة انخفاضا حادا بين الربع الثاني من عام 2019 ونفس الفترة من عام 2020 أي 53٪ في جميع قطاعات النشاط ولا سيما في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك. وشهد هذا القطاع انخفاضًا في حجم التوظيف بمقدار 477.000 وظيفة (12.7٪ من حجم العمالة في هذا القطاع) مقابل متوسط خسارة سنوية ب 90.000وظيفة بين الارباع الثانية من السنوات الثلاثة الماضية. كما فقد قطاع الصناعة ما يقرب من 69 ألف وظيفة خلال الأزمة (5.1 ٪) مقابل خلق حوالي 32000فرصة عمل سنويا بين الأرباع الثانية من السنوات الثلاث الماضية. وهذا ما يؤكده المسح التي قامت به من قبل منظمة العمل الدولية ومنتدى البحوث الاقتصادية والتي تظهر نتائجه أن العاملين في قطاع التصنيع سجلوا انخفاضًا كبيرًا في الإيرادات. من جانبها خسرت الأنشطة الخدمية 30 ألف وظيفة بنسبة 0.6٪ ولوحظ معدل إنشاء سنوي متوسط قدره 149000 فرصة عمل بين العامين الأرباع الثانية من السنوات الثلاث الماضية وأخيراً، فقدت أنشطة البناء 9000 وظيفة (0.8٪) مقابل متوسط خسارة سنوي قدره 27000 وظيفة بين الأرباع الثانية من السنوات الثلاث السابقة بالنسبة لمسح منظمة العمل الدولية ومنتدى البحوث الاقتصادية، أنشطة النقل والتجارة هم الأكثر تضررا من انخفاض دخل العمال.

[26] EMANES - A network of research institutions and think tanks (emnes.org)

◄ الشكل 20: صافي فقدان الوظائف بين الربع الثاني من عام 2019 وعام 2020 حسب مكان الاقامة

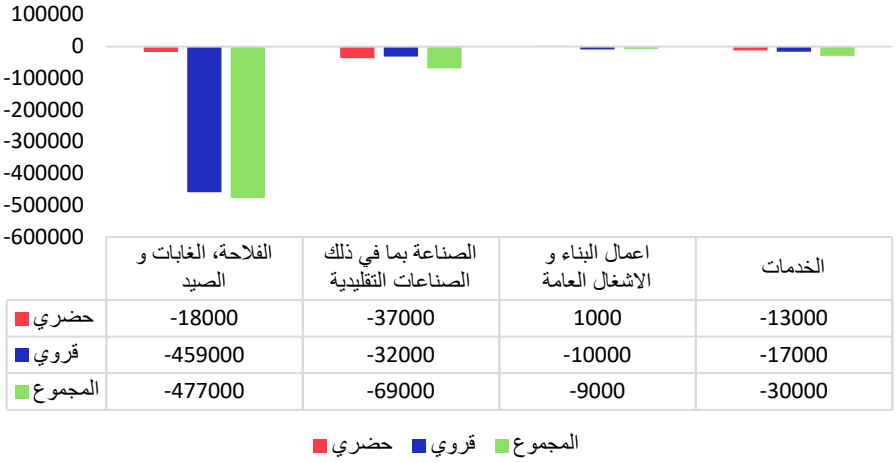

	الفلاحة، الغابات و الصيد	الصناعة بما في ذلك الصناعات التقليدية	اعمال البناء و الاشغال العامة	الخدمات
حضري	-18000	-37000	1000	-13000
قروي	-459000	-32000	-10000	-17000
المجموع	-477000	-69000	-9000	-30000

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

لم يتم تعويض فقدان الوظائف هذا من خلال أنشطة أخرى حيث عانت جميع القطاعات من نفس المصير، باستثناء الأنشطة المتعلقة بالاستهلاك الشامل والمتاجر المحلية و "صناعة الأدوية". ومع ذلك، في حين أن هذه القطاعات كانت قادرة على الحفاظ على العمالة، فإن زخمها لم يخفف من فقدان الوظائف في القطاعات الأخرى الأكثر تضررا من الأزمة.

انخفاض في حجم العمل بالساعة كمؤشر على انخفاض أداء سوق العمل

انخفض عدد ساعات العمل في الأسبوع من 499 مليون ساعة في الربع الثاني من عام 2019 إلى 234 مليون ساعة في الربع الثاني من عام 2020. وبالتالي، فقد أكثر من نصف (53٪) ساعات العمل، أي ما يعادل 5.5 مليون وظيفة بدوام كامل (3.6 مليون في المناطق الحضرية و 1.9 مليون في المناطق القروية) وفقًا لبيانات المندوبية السامية للتخطيط.

◄ الشكل 21: صافي فقدان الوظائف بين الربع الثاني من عام 2019 وعام 2020 حسب مكان الإقامة

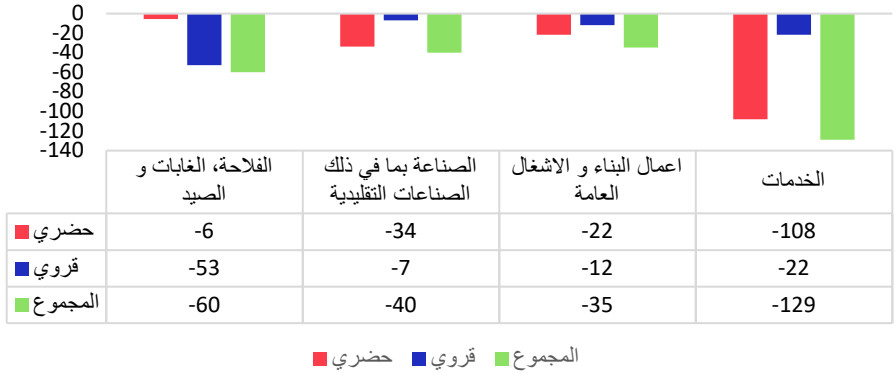

	الفلاحة، الغابات و الصيد	الصناعة بما في ذلك الصناعات التقليدية	اعمال البناء و الاشغال العامة	الخدمات
حضري	-6	-34	-22	-108
قروي	-53	-7	-12	-22
المجموع	-60	-40	-35	-129

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

وضعية البطالة خلال الأزمات الصحية

كان لجائحة كوفيد 19 تأثير كبير على التشغيل في المغرب حيث ازداد معدل البطالة بمقدار 4.2 نقطة بين عامي 2019 و 2020. وكانت آخر مرة تجاوز فيها علامة 12٪ تعود إلى الربع الثاني من عام 2001 12.3٪. مسجلا ارتفاعا ب 8.1٪ .وارتفع هذا المعدل بشكل حاد إلى 7.2٪ بدلا من 3٪ في الوسط الحضري و15.6٪ بدلا من 11.7٪ في الوسط القروي.

كما تم تسجيل زيادة قوية في بطالة الرجال من 7.2٪ إلى 11.3٪ ومن 11.1٪ إلى 15.6٪. وشهدت نسبة بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، ارتفاعًا قويًا قدره 11.2 نقطة لتتصاعد النسبة من 22.2٪ إلى 33.4٪.

من جهته، سجل معدل بطالة حاملي الشهادات ارتفاعا قدره 3.7 نقاط من 14.5٪ إلى 18.2٪. وكانت هذه الزيادة أكثر وضوحا بين حاملي شهادات تخصص مهني (+11.7 نقطة وبنسبة 37٪) وشهادات تعليم أساسي (+4.6 نقطة وبنسبة 14.9٪) وديبلومات تأهيل مهني (+3.8 نقطة وبنسبة 20.3٪).

◄ الشكل 22 :تطور معدل البطالة بين الربع الثاني لعام 2019 وعام 2020 لفئات معينة من السكان (%)

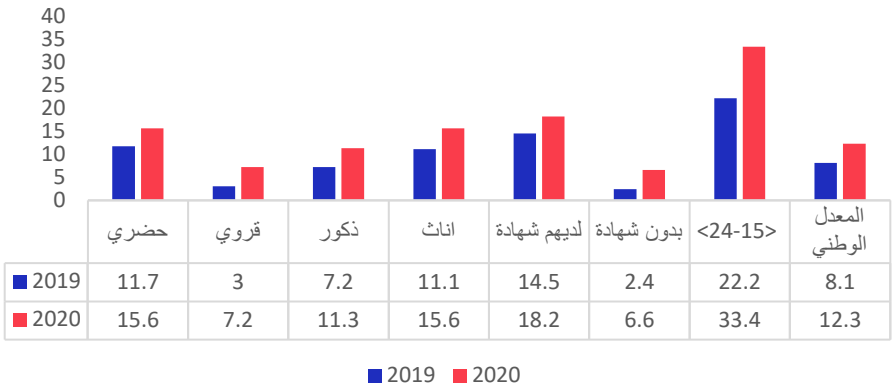

	حضري	قروي	ذكور	اناث	لديهم شهادة	بدون شهادة	<24-15>	المعدل الوطني
2019	11.7	3	7.2	11.1	14.5	2.4	22.2	8.1
2020	15.6	7.2	11.3	15.6	18.2	6.6	33.4	12.3

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

تسببت جائحة كوفيد بشكل كبير خلال عامين من الوباء في اضطراب طال معنويات المواطنين ودخلهم والإنفاق الحكومي الذي يؤثر بدوره على النشاط التجاري وبالتالي على ديناميكيات خلق فرص العمل في المغرب. في الواقع تميز الوضع ما قبل الأزمة بشكل أساسي بارتفاع معدل البطالة، لا سيما بين الشباب والنساء وحاملي الشهادات.و رغم مرور عامين على صدمة الوباء فهي لا تزال تشكل مصدر اضطراب لمؤشرات التشغيل في المغرب بسبب الإجراءات المتخذة. ويتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل بنهاية عام 2021، كما يتوقع ارتفاعا في العمالة الناقصة وانخفاضا في الدخل، خاصة بالنسبة للعمال غير النظاميين، بينما تستنزف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم 73٪ من العمالة. إلا أن الأزمة كشفت عن الوزن الكبير للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد إذ أن 81٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم و60٪ من العمالة في القطاع الخاص معنيين بهذا القطاع.

◄ وضع سوق العمل قبل الجائحة و بعدها

عانى وضع سوق الشغل في المغرب من عواقب وخيمة تحت تأثير جائحة كوفيد19 التي أدى انتشارها إلى تدمير كبير للوظائف، وانخفاض في حجم ساعات العمل وزيادة في البطالة والعمالة الناقصة وقلة النشاط.

في عام 2020، فقد سوق العمل 432 ألف وظيفة مقابل استحداث 165 ألف وظيفة قبل انتشار الأزمة. ولقد أثر فقدان هذه الوظائف على جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وفي المقام الأول قطاع الزراعة والغابات و الصيد مع 273000، وقطاع الخدمات الذي فقد 107000 وظيفة بما في ذلك الحرف اليدوية التي فقدت 37000 ، وكذلك المباني و على الصعيد الوطني ، انخفض معدل البطالة من 9.2٪ إلى 11.9٪. مما أنهى ديناميكيات خلق فرص العمل التي ميزت الاقتصاد المغربي قبل الأزمة الصحية (في المتوسط 121000 على مدى السنوات الثلاث الماضية). تسببت أزمة الكوفيد 19 إذا في عام 2020 في فقدان الاقتصاد الوطني ل 432000 وظيفة في جميع قطاعات العمل.

ضعف تمثيل النساء في التجارة غير الرسمية

يلاحظ ان النساء لا تشاركن بشكل كبير في قطاع التجارة غير الرسمية. ففي عام2014 لم يتجاوز معدل عمالة الإناث 6.7٪ من إجمالي معدل العمالة مقابل 6.3٪ عام 2007 و5.2 في المائة في عام 1999. إذ تنزع النساء إلى الانخراط في نشاط بأجر أعلى في القطاع الصناعي حيث يمثلن 20.1٪ من العمالة. وهذا تفسره طبيعة العمل في قطاعات صناعية معينة (مثل المنسوجات).

◄ الشكل 23:تطور نسبة عمالة الإناث في القطاع غير الرسمي

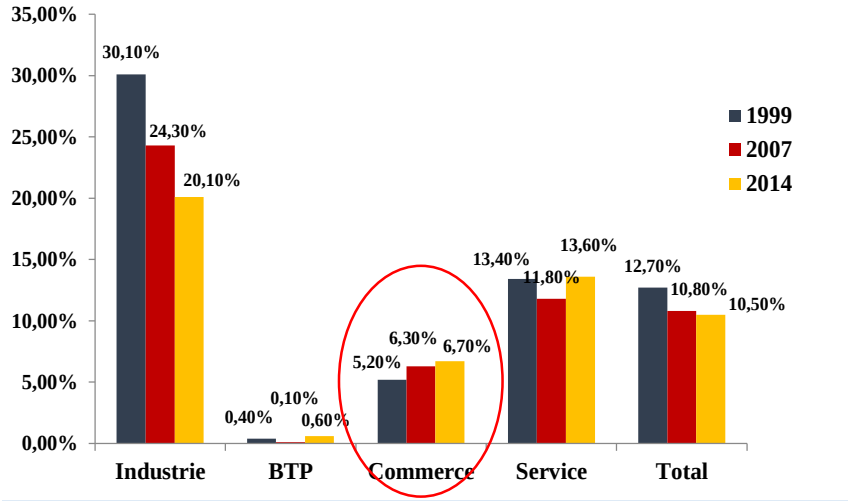

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

يمكن تفسير انخفاض حضور النساء في الأنشطة التجارية بأحد الفرضيات التالية: إما أن تكون النساء مدمجة في أعمال التجارة الرسمية (الأعمال التجارية المهيكلة ، المتاجر المعلنة ، وما إلى ذلك)، أو هن أكثر ميلا للعمل في الأنشطة الصناعية أو خدمات. ويتطلب التحقق من صحة أي من هذه الفرضيات جمع بيانات أدق لتحديد الأسباب الحقيقية لهذا التوزيع حسب النوع الاجتماعي للعمالة غير الرسمية، وخاصة في قطاع التجارة.

نظرة عامة على الشركات الصغرى والكبرى والمتوسطة في المغرب

تقديم عام

إذا أردنا فهم وضع التشغيل وديناميكيات سوق العمل في المغرب علينا بتحليل الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتميز بهيمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 93٪ من الشركات المغربية حسب بيانات المندوبية السامية للتخطيط. وتتكون هذه الشركات بشكل أساسي من شركات صغيرة جدًا ذات طابع عائلي (64٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة المغربية) لكنها تشارك فقط في خلق 20٪ من القيمة المضافة. وتتميز هذه الشركات بغلبة العمل الحر والعمل غير المنظم وكذلك بالقوى العاملة المعلنة التي لا يتجاوز عددها إجمالا 200 موظف.

◄ الشكل 24: توزيع الشركات حسب الحجم (2019) (%)

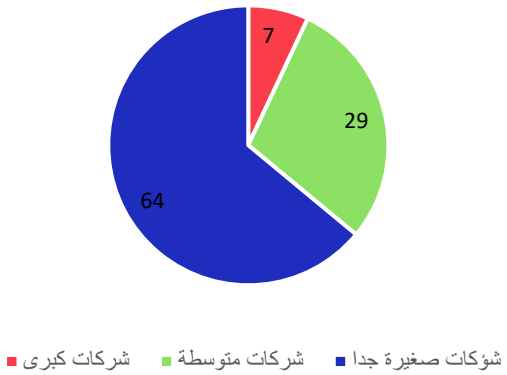

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

يوضح الشكل أدناه توزيع الشركات في المغرب حسب تاريخ الإنشاء. وفقًا للمسح الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في عام 2019 فإن الشركات بشكل عام هي حديثة العهد وتنقسم بين 42٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقل أعمارها عن 20 عامًا و40٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة أقل من 10 سنوات. ويترتب على ذلك أن غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس لديها القدرة على المرونة في مواجهة

الأزمات الاقتصادية للحفاظ على العمل لديها، وعلى وجه الخصوص تلك الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي والتي تتجاوز نسبة 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات المندوبية السامية للتخطيط.

◄ الشكل 25: توزيع الشركات حسب الحجم (2019)

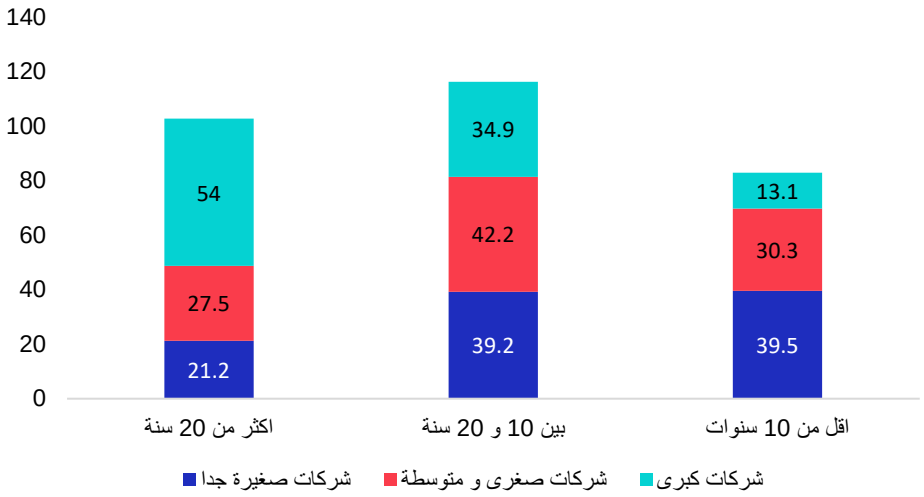

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

على مستوى قطاعات الأعمال، لا تزال الخدمات تظهر تركيزًا عاليًا بغض النظر عن حجمها مع ما يقارب 44٪ من الشركات الصغيرة، 42٪ من مؤسسات متوسطة و24٪ مؤسسات كبيرة. وما يقارب 8٪ من الشركات الصغيرة تعمل في الأنشطة الصناعية، 21٪ في البناء و28٪ في التجارة. من ناحية أخرى، وفي المقابل تعمل 11٪ من الشركات المتوسطة الحجم في الصناعة، و21٪ في البناء و27٪ في قطاع التجارة أما بالنسبة للشركات الكبيرة، فإن 25.6٪ منها تعمل في نشاط صناعي مثل البناء وتجارة المنتجات والآلات والمعدات التي تشمل ما يقرب من 23٪ و27.5٪ من الشركات الكبيرة.

◄ الجدول 7 :حصة الشركات حسب الفرع (2019)

القطاع	شركات كبرى	شركات صغرى و متوسطة	شركات صغيرة جدا	حصة النساء القياديات
الصناعة	%25,60	%10,90	%7,70	%12,6
البناء	%22,90	%21,20	%20,90	%2,6
التجارة	%27,50	%26,50	%27,90	%13,8
الخدمات	%23,80	%41,50	%43,50	%17,3

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

فيما يتعلق بأداء الصادرات الشركات الصغيرة حسب المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2019 مع النسيج الريادي المغربي، فإن الشركات المصدرة تمثل 7٪ من الإجمالي. يوضح التقسيم حسب الحجم أن ما يقرب من 44 ٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة تعمل في الصناعة. وبالتالي، فإن70٪ من الشركات الصغيرة المصدرة تعمل في الصناعة وتعمل 60٪ من الشركات الكبيرة المصدرة في قطاع الصناعات التحويلية.

◄ الجدول 8: نصيب الشركات المصدرة حسب القطاع

القطاع	شركات كبرى	شركات صغرى و متوسطة	شركات صغيرة جدا
الصناعة	59,6%	43,9%	12,5%
البناء	4,9%	9,1%	0,0%
التجارة	24,25%	25,0%	20,5%
الخدمات	11,2%	23,1%	66,9%

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

◄ الشكل 26: أهم الصعوبات المتعلقة بإجراءات تصدير الشركات

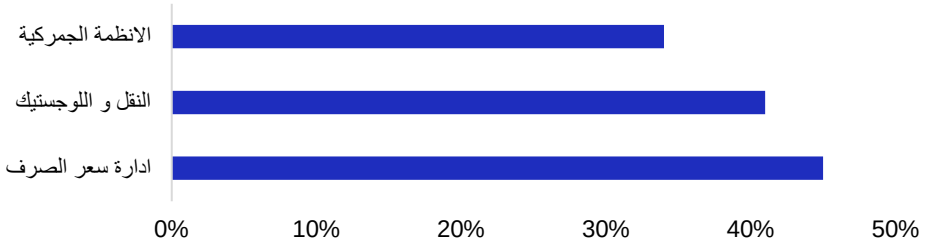

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

ومع ذلك، فإن الصعوبات الرئيسية التي تعوق النشاط التصديري للشركات تتعلق بتقلبات أسعار الصرف (45٪)، بتكلفة النقل والخدمات اللوجستية (41٪) وبمعرفة اللوائح الجمركية(34٪). وبالتالي فإن الشركات الصغيرة هي الأكثر مواجهة لمشاكل الوصول إلى التمويل ولإعانات الدولة.

تأثير أزمة الكوفيد 19 على الشركات الصغرى، المتوسطة و الكبرى

اتخذت السلطات الصحية تدابير تقييدية مثل الحجز الإجباري وتقليص الحركة للتعامل مع آثار جائحة الكوفيد 19. ولقد أدى ذلك إلى صدمات طالت كلا من العرض (الإنتاج) والطلب (الاستهلاك) وأثرت سلبا على الانشطة التجارية في المغرب. فوفق المسح الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط بشأن ديناميكيات الشركات في نهاية عام 2020 نلاحظ وجود عمليات إغلاق مؤقتة أو دائمة لما يقارب 4 من أصل كل 10 شركات. ويبين تحليل نتائج الاستطلاع الذي أجري حسب الصنف ان الشركات الصغيرة هي الفئة الأكثر تضررا من تداعيات الأزمة الصحية حيث أعلنت 16,4% منها توقفا مؤقتا و2.6٪ توقفا دائما.

◄ الشكل 27: الشركات المغربية حسب حالة النشاط

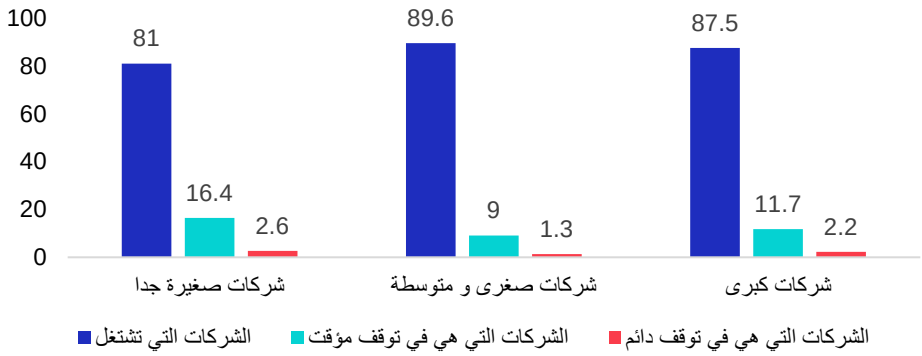

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

يمثل قطاعي الإقامة والمطاعم القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة الصحية مع إغلاق 89٪ من الشركات. أذ قوضت أنشطة الإقامة بشكل خطير من جراء التدابير التقييدية التي اعتمدتها الحكومة من خلال إغلاق الحدود والقرارات التي تتخذها السلطات ولا سيما القيود المفروضة على الحركة والتنقل مما يؤدي إلى إغلاق آلاف المنشآت السياحية وتراجع حجم الأعمال في الفنادق والمطاعم.

وفقا لغرفة التجارة والخدمات والصناعة -الدار البيضاء سطات، فإن قطاع السياحة يواجه حالة أزمة عميقة، مع خسارة ما يقدر بأكثر من 11.6 مليون ليلة مبيت في عام 2020 وحده (حسب تقديرات الاتحاد الوطني للسياحة) وقد دعم المسح الذي أجرته منظمة العمل الدولية ومنتدى البحوث الاقتصادية[27] هذه التقديرات والذي أظهر أن العاملين في صناعة الفنادق والمطاعم هم الأكثر تأثراً بتقليص ساعات العمل والرواتب. وقد أفاد 38٪ من العمال عن انخفاض في ساعات العمل كما شهد 23٪ منهم تخفيضا لرواتبهم.

ولقد أسفر هذا الوضع الذي اتسمت به المنطقة الاقتصادية الأولى في البلاد وغيرها من المناطق وفقا للدراسة، عن أزمة نقدية حادة طالت جميع المهنيين في القطاع مما تطلب خطة تعافي لما بعد الأزمة. كما تجدر الإشارة أن الحكومة قد استجابت في بداية عام 2022 بخطة طوارئ مخصصة لقطاع السياحة ب مقدار2 مليار درهم وتشمل سلسلة من الإجراءات منها على وجه الخصوص:

- تمديد سداد تعويض الدفعة الواحدة 2000 درهم خلال الربع الأول من 2022 لجميع العاملين في قطاع السياحة وشركات النقل السياحي والمطاعم المصنفة؛
- إرجاء الرسوم المستحقة لصندوق الضمان الاجتماعي لمدة 6 أشهر؛
- وقف آجال استحقاق البنوك لمدة تصل إلى عام بالنسبة لأصحاب الفنادق وناقلي القطاع؛
- إعفاء أصحاب الفنادق من ضريبة الأعمال المستحقة في عام 2021؛
- منح دعم حكومي للقطاع الفندقي بقيمة مليار درهم.

وفقًا لاتحاد الشركات الصغرى و المتوسطة، الذي أجرى مسحًا على عينة ممثلة للشركات الصغرى والمتوسطة الحجم وأصحاب المشاريع، فإن معظم هؤلاء هم إما في حالة توقف تام، أو في حالة تشغيل جزئي. حيث تأثرت المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة بهذا الوباء بدرجات متفاوتة وكان وضع الخدمات (السياحة بشكل رئيسي) في أول قائمة القطاعات المتضررة. وهذا ما أكده المسح الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط[28] والذي ميز بين القطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة من حيث فقدان الوظائف. ويشمل هذا خاصة قطاع الخدمات ب 245000 وظيفة مفقودة أي 17.5٪ من إجمالي العمالة في القطاع، تليها الصناعة مع انخفاض 195 ألف وظيفة، وهو ما يمثل 22٪ من القوة العاملة في هذا القطاع. أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن اللجوء المتكرر إلى النشاط الجزئي لم يجعل من الممكن تعويض انخفاض النشاط وفقدان الوظائف. وهكذا، تأثر فرع النسيج والجلود والصناعات الميكانيكية بنسبة 76٪ و73٪ على التوالي، أما قطاع البناء فقد وصلت نسبته إلى 60٪.

◄ الجدول 9: نسبة الشركات المغربية (جميع الأحجام مجتمعة -الشركات الصغيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة في حالة إغلاق مؤقت أو دائم حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	النسبة المئوية
النزل و المقاهي	%89
الانشطة الصناعية لقطاعي النسيج و الجلد	%76
الانشطة الصناعية المعدنية و الميكانيكية	%73
المعلومات و الاتصال	%48
البناء	%59
التجارة	%46
الصيد	%24
الطاقة	%63
المناجم	%32

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

[27] انظر المسح السريع حول السكان النشطين وتأثير جائحة الكوفيد 19 في المغرب (فبراير 2021) المتاح على الرابط:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/africa/---ro-abidjan/ilo algiers/documents/publication/wcms_791951.pdf

[28] انظر الوثيقة المتعلقة بالنتائج الرئيسية للمسح الاستقصائي حول تأثير كوفيد19 على الشركات:
https://casainvest.ma/sites/default/files/principaux_resultats_impact_covid_19_entreprises_fr_3.pdf

◄ الشكل 28:واقع الصادرات من حيث الحجم (النصف الثاني من عام 2020) (%)

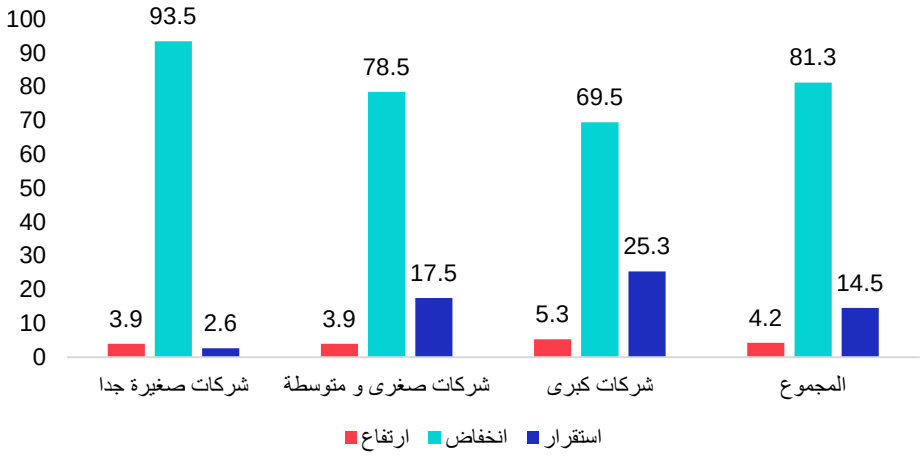

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الذي حدث في حجم الصادرات حسب فئة الأعمال أثر أولاً على الشركات الصغيرة التي عانت كثيرًا من الأزمة بنسبة (95) من العينة المعنية تليها الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 78.5٪ وأخيراً الشركات الكبيرة بنسبة 69.5٪ مؤسسة.

◄ مراجعة سياسات الاستثمار والسياسات التجارية وسياسات التوظيف

تطور سياسات الاستثمار

على غرار معظم الاقتصادات الشبيهة، بدأ المغرب منذ نهاية 1990 مشروع إصلاحات مؤسسية واقتصادية لتشجيع تجارتها وجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تجسدت الإصلاحات المؤسسية على وجه الخصوص من خلال إنشاء المؤسسات والمنشآت لصالح التجارة والاستثمار. وبذلك كانت الاهتمامات الرئيسية لواضعي السياسات هي تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي وتعزيز الحكم الرشيد وجودة المؤسسات السياسية والاقتصادية.

كان الهدف الرئيسي فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، هو مواصلة تطوير البنية التحتية الأساسية، لتنفيذ التدابير التي تندرج تحت السياسات القطاعية ودمج الاقتصاد في بيئته العالمية. وعلى المستوى المؤسسي، شرع المغرب في إنشاء منظمات جديدة ومؤسسات مسؤولة عن تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي. من بين هذه المؤسسات، نشير إلى إنشاء المراكز الإقليمية للاستثمار بهدف تطوير الاستثمار على الصعيدين الوطني والإقليمي نفس الوقت في عام 2020 وقد تعززت مهمتهم باعتماد القانون رقم 47-18 لإصلاح لجان الاستثمار الجهوية وإنشاء لجان استثمار إقليمية موحدة. ولقد تم اعتماد المرسوم الذي أصدر هذا القانون الذي دخل حيز التنفيذ.

وكان الهدف من هذا الإصلاح هو تزويد المؤسسات الجهوية للاستثمار بالاستقلالية الإدارية والمالية وبصلاحيات واسعة من حيث إدارة ملفات الاستثمار ومراقبتها كما تساهم في حوافز الاستثمار على المستوى الإقليمي. وتجدر الإشارة إلى أن لجان الاستثمار تهدف الى تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين وإلى تقديم المعلومات والدعم والمرافقة من أجل توجيههم نحو إنجاز المشاريع الصناعية ذات التأثير الاجتماعي والاقتصادي القوي (الصناعات التحويلية والمناجم والسياحة والإسكان). في نفس الاتجاه، تم إنشاء الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار و الصادرات بهدف تشجيع الاستثمارات الوطنية والدولية بالإضافة إلى ترويج الصادرات من بضائع. كما أنشأت السلطة التنفيذية لجنة الاستثمارات التي تتمثل مهمتها في تنفيذ التدابير التي تهدف إلى تعزيز وتحسين بيئة الاستثمار في المغرب.

وفي نفس السياق تم إنشاء اللجنة الوطنية لمناخ الاعمال في عام 2009 لضمان مناخ عمل جذاب وشفاف. كما يعتبر تنفيذ صناديق دعم تشجيع الاستثمار مثل صندوق تشجيع الاستثمار وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خطوة إضافية نحو تعزيز مناخ الأعمال وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

على الصعيد التشريعي والتنظيمي، فقد أولى المغرب منذ عشر سنوات اهتماما خاصا بتحسين بيئة العمل الاقتصادية واعتمد ترسانة تنظيمية تشجع التجارة الخارجية وتحسن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. ولقد أدت عملية تحديث الإطار القانوني الذي ينظم التجارة الخارجية بالمغرب بشكل ملحوظ إلى اعتماد قانونين جديدين لحماية التجارة والتجارة الخارجية و هما:

- القانون رقم 15-09 الخاص بحماية التجارة، الصادر بالظهير رقم 1.11.44 بتاريخ 29 جمادى الثانية 1432(2 يونيو 2011) يحدد القواعد العامة التي تحكم إجراءات مكافحة الإغراق والتعويض والوقاية
- قانون التجارة الخارجية 91-14، الصادر في 2 مارس 2016 بموجب الظهير رقم 1-16-25 ويندرج في سياق هدف ملائمة التشريعات الخاصة المنظمة للتجارة الخارجية والتغييرات التي أثرت على كل من البيئة الوطنية والدولية. ويحدد هذا القانون الشروط التي بموجبها يتم الاستيراد والتصدير وتنفيذ تدابير الحماية الوطنية. كما يوفر الأحكام التي تحكم التفاوض على اتفاقيات التجارة الدولية من قبل المغرب.

على المستوى القطاعي، ومنذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شرع المغرب في تنفيذ مشروع برنامج الإصلاح الهيكلي في عدة مجالات وخاصة في قطاعات الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وكذلك الخدمات ذات الإمكانات الوظيفية العالية[29]. وكان الغرض الرئيسي من السياسة هو إعطاء رؤية واضحة وإشارة قوية للمستثمرين الأجانب على الفرص الاستثمارية التي تتيحها الدولة.

29 هذه هي الأطر اللازمة لدعم الاستراتيجيات القطاعية مثل خطة التسريع الصناعي ، وتعزيز الطاقات المتجددة ، واستراتيجية قطاع السياحة الجديدة 2020 ، ومخطط المغرب الأخضر، وخطة حليوتيس، والاستراتيجية اللوجستية الجديدة ، وخطة المغرب الرقمي 2020.

◄ الجدول 10:ترتيب بعض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الاقتصادات	الترتيب (1–190)
مصر	114
الاردن	75
المغرب	**53**
تونس	78

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات المندوبية السامية للتخطيط

فيما يتعلق بمشاريع الاستثمار في البنية التحتية، فقد قام المغرب مؤخرا ببذل جهود لا يمكن إنكارها لتحسين البنية التحتية الأساسية بما في ذلك الطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ. كان لهذا الخيار الاستراتيجي آثار على الارتقاء باقتصاد الدولة وتنشيط جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر. البلاد لديها الآن بنية تحتية حديثة، تتوافق مع أعلى المعايير العالمية. كما أدت هذه السياسات الاستراتيجية إلى تشجيع الأداء، لا سيما فيما يتعلق بمناخ الأعمال. إذ احتل المغرب مؤخرًا المرتبة 53 في ترتيب تقريرممارسة انشطة الاعمال والمرتبة الأولى في مجال مناخ الأعمال. كما التزم المغرب منذ التسعينيات بسياسة تجارية وبانفتاح الاقتصاد على الأسواق الدولية من أجل توسيع نطاق الاستراتيجيات القطاعية التي تم إطلاقها ولجعل البلاد منصة للاستثمار الأجنبي المباشر.

تطور السياسات التجارية[30]

تم توجيه سياسة التجارة الخارجية المغربية منذ التسعينيات، نحو المزيد من الانفتاح الذي يتجسد من خلال الالتزامات التي تعهدت بها الدولة في إطار العمل (منظمة التجارة العالمية) وكذلك من خلال إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الأفضليات الاقتصادية. وكانت هذه الاتفاقيات فرصة لتطوير شراكة لصالح الجميع ولتعزيز العلاقات والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في عدة مجالات مع البلدان المعنية. كم كان الهدف هو السماح بدمج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد الدولي مع احترام أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتعددة الأطراف ومع ذلك، وبناءً على إحصاءات التجارة الخارجية لم تسمح السياسة التجارية المتبعة للمغرب بتقليص العجز المزمن في ميزانه التجاري التي اتسع حتى بوجود الاتفاقيات التفضيلية واتفاقيات التجارة الحرة.

◄ الشكل 29: قائمة الاتفاقيات التجارية التي أبرمها المغرب

المصدر: وزارة الصناعة و التجارة المغربية

30 أبرم المغرب العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول الصناعية (الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص) ومع البلدان ذات المستوى المماثل من التنمية. وأظهر تحليل الميزان التجاري للدولة عجزاً لصالح كل الشركاء التجاريين للمغرب الذين يتمتعون بمستوى أقوى من التنافسية إذ أن هؤلاء الشركاء ومنذ توقيع اتفاقيات التجارة الحرة، اعتمدوا سياسات تجارية أكثر عدوانية بفضل مزايا التخصص التي تسمح لهم بتحصيل فائضا من الأرصدة مع المغرب.

في إطار الاتفاقيات مع منظمة التجارة العالمية، أكد المغرب على احترامه للالتزامات المتعددة الأطراف وعلى ملائمة تدابير السياسة التجارية لمبادئ وقواعد منظمة التجارة العالمية. كما جدد التزامه "بنظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدالة والانفتاح يتيح الاندماج العادل في الاقتصاد العالمي لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية[31]".

كما تتوافق اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمها المغرب مع أحكام الالتزامات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية واحترام الضوابط متعددة الأطراف بشأن اتفاقيات التجارة التفضيلية.

وفقًا لمبدأ الشفافية، أحد المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، تم نشر اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمها المغرب وإخطار المنظمة بذلك وفق القواعد والإجراءات المنصوص عليها لهذا الغرض.

من حيث إجراءات التعريفة، يمنح المغرب، كرسوم جمركية مطبقة، إلى مختلف البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تعريفة القانون العام وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. نتيجة لذلك، وفقًا لإحصاءات منظمة التجارة العالمية، فإن الدولة طبقت رسوما جمركية في عام 2019 بنسبة مقدّرة بـ 3.6 و10.45 تطبيقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية (La nations la plus favorisée).

◄ **الجدول 11 :معدلات الرسوم الجمركية المطبقة**

السنة	معدلات الرسوم الجمركية ، المطبقة ، المتوسط المرجح ، جميع المنتجات (٪)	التعريفة الجمركية ، الدولة الأولى بالرعاية ، المتوسط المرجح ، جميع المنتجات (٪)
2005	13,54	19,81
2006	10,82	18,21
2007	10,04	17,95
2008	8,85	16,2
2009	7,62	14,53
2010	13,01	13,01
2011	11,71	11,71
2012	4,11	9,88
2014	3,02	9,03
2015	3,42	9,77
2016	3,78	10,78
2017	3,86	10,51
2019	3,6	10,45

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات البنك العالمي.

فيما يتعلق بالإجراءات غير الجمركية، حسب بيانات مركز التجارة الدولية[32]، تعاني الشركات المغربية من الإجراءات التي يطبقها بعض الشركاء التجاريين عند وصول منتجاتهم للحدود. وهي تدابير تقييدية متعلقة بالمعايير التقنية، وتقييم المطابقة والقواعد المعقدة.

[31] allocutionministreepc2016.pdf (mission-maroc.ch)

[32] https://ntmsurvey.intracen.org/ntm-survey-data/country-analysis/morocco/#/tabProceduralObstacles

◄ الشكل 30:الإجراءات التقييدية على الصادرات المغربية

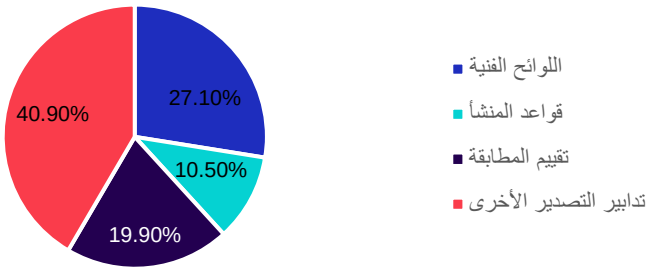

المصدر: شرح المؤلف بناءً على قاعدة بيانات قواعد المنشأ الخاصة بمركز التجارة الدولية

في إطار تسهيل التجارة ورقمنة عمليات التجارة الخارجية، تجدر الإشارة إلى أن المغرب قد صادق على اتفاقية تيسير التجارة التي اعتمدها المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في بالي في ديسمبر2013 وشرع في تبسيط الإجراءات الجمركية وإزالة الطابع المادي، ولا سيما من خلال تنفيذ النظام الآلي للتخليص الجمركي (نظام بدر) وإنشاء متجر شامل للإجراءات الجمركية للتجارة الخارجية (بورتنيت). ويسمح الاستغناء عن الطابع المادي بتقليص التأخيرات وخفض التكلفة المتعلقة بإجراءات التجارة الخارجية المغربية.

مكن التزام الجمارك المغربية بمسار تبسيط الإجراءات وبعملية إزالة الطابع المادي من التقليص من وقت التخليص الجمركي للواردات بشكل كبير. فبعد ما كان متوسط وقت مكوث الحاوية في ميناء الدار البيضاء من 18 إلى 20 يومًا في عام 1996، تم تخفيضه إلى 7.4 يومًا في عام 2020.

يجدر التذكير بالدور المهم الذي لعبه ميناء طنجة المتوسط في تحسين الربط البحري للمغرب والقدرة التنافسية اللوجستية فيما يتعلق بعملية تيسير التبادل التجاري ورقمنة عمليات الخارجية المغربية.

وأخيرا، يتضح من هذا العرض العام لتطور سياسة التجارة المغربية خلال العقدين الماضيين أن هذه السياسة كانت تتكيف تدريجياً مع التغيرات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي وتمتثل لالتزامات البلاد على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف.

ومع ذلك، وإن اختار المغرب الانفتاح التجاري، فإن النتائج أبعد من أن تكون مرضية في ظل اتساع عجز الميزان التجاري، ولا سيما في إطار اتفاقيات التجارة الحرة. فعلى سبيل المثال، بلغ العجز في ظل اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا 19 مليار درهم في 2019.

ويمكن تفسير هذا العجز الهيكلي من خلال ضعف القدرة التنافسية للعرض المغربي القابل للتصدير، ضعف الترابط بين مكونات السياسة الاقتصادية وسوء إدارة اتفاقيات التجارة الحرة.

يظهر تحليل التجارة مع الشركاء التجاريين أن المغرب لا يزال يعتمد على الاتحاد الأوروبي (حوالي 60٪ من تجارة المغرب) وأن إعطاء الأولوية للتبادلات مع أفريقيا في السنوات الأخيرة في إطار الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة للمغرب لم تسمح بعد بإعادة التوازن للتبادل التجاري للبلاد.

أدت سياسة التعريفات الجمركية التي ينفذها المغرب إلى تطبيق نسب غير مواتية على أفريقيا (باستثناء البلدان "الأفريقية المتوسطية") مقارنة بالرسوم الجمركية التي تطبق على المنتجات الأوروبية والأمريكية والمتوسطية (بنك التنمية الافريقي 2017) ونأمل أن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سيسمح بتصحيح هذا التباين في سياسة التعريفة المغربية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لسياسة المغرب التجارية أن تتلاءم في المستقبل مع المكونات الأخرى للسياسة الاقتصادية (السياسة الصناعية، السياسة النقدية...) وان تندمج في رؤية استراتيجية لوضع المغرب في عالم ما بعد كوفيد19 الذي يبدو أنه يتجه نحو تعزيز السيادة الاقتصادية ونقل مرافق الانتاج والنزعات الحمائية.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه المغرب من خلال سياسات التجارة والاستثمار الذي تبناها، فإن العجز المزمن في الميزان التجاري قد تعمق في السنوات الأخيرة، ولا تزال البلاد تواجه عددًا من العوائق التي تحول دون استغلال كل الإمكانات التي تنبثق عن المشاركة في نظام التجارة المتعدد الأطراف واتفاقيات التجارة الحرة.

تطور سياسات التوظيف

لطالما كانت قضية توظيف الشباب في المغرب واحدة من القضايا الرئيسية المثيرة لمخاوف صانعي السياسات في البلاد. ولمواجهة هذا التحدي، تم تصميم وتنفيذ بعض التدابير لتسهيل مشاركة الشباب في العمل. وشرع المغرب في العديد من الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولكن على الرغم من النمو الاقتصادي الملحوظ خلال العقدين الماضيين فإن خلق فرص العمل لم تواكب هذا سواء من حيث الكم أو النوع.

وقد وضعت الدولة أيضًا العديد من البرامج واسعة النطاق لتحسين دمج الشباب في سوق العمل، لكن وضع الشباب لم يتحسن بشكل ملحوظ كنتيجة لهذه التدابير.

أطلقت الدولة السياسة الوطنية المتكاملة للشباب 2015-2030 بهدف تعزيز تكافؤ الفرص لجميع الشباب المغربي، بما في ذلك في سوق العمل عمل. وبالتالي، فإن إحدى الركائز الخمس لهذه الاستراتيجية هي زيادة الفرص الاقتصادية للشباب وتعزيز قابليتهم للتوظيف.

تبنت الدولة استراتيجية توظيف وطنية جديدة (2015-2025) منذ عام 2015 تهدف إلى أن تكون مبتكرة، بمعنى أنها قائمة على نهج شامل يضم جميع الجهات الفاعلة العامة والخاصة المدعوة لوضع مسألة خلق وظائف لائقة في صميم أفعالهم وتدخلاتهم.

إثر تشخيص أجري في عام 2014 بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، تبنّت الإستراتيجية الوطنية للتشغيل هدفين رئيسيين:

- أولاً، تقديم استجابات ملموسة لتطلعات الشباب المغربي من حيث خلق فرص العمل كماً ونوعاً.
- ثانيا ضمان المزيد من التوازن والإنصاف في توزيع هذه الوظائف سواء بين الجنسين أو بين المناطق.

ومن أجل القطع مع سياسات التوظيف النشطة التي تهدف فقط إلى ضمان الادماج الأول للخريجين الشباب، اعتمدت استراتيجية التوظيف الوطنية ثلاث ركائز رئيسية:

- تعزيز العمالة المنتجة من خلال استهداف خلق حوالي 2 مليون موطن شغل بحلول عام 2025.
- تحسين رأس المال غير المادي من خلال تطوير خدمات التعليم.
- إعطاء الأولوية للتدريب والحماية الاجتماعية والحوكمة الرشيدة لسوق العمل كرافعات لتطوير نظام النهوض بالشغل في المغرب.

وقد ربط صناع القرار السياسي المغاربة المحاور الاستراتيجية المختلفة للاستراتيجية الوطنية للتشغيل بالسياسات الاقتصادية القطاعية مع دعوة ممثلي الاقاليم الى المشاركة الفعلية في تنفيذه كما تم وإنشاء لجنة وزارية للتشغيل لمراقبة التنفيذ السليم لهذا المشروع الطموح. كما تم تقسيم تنفيذ استراتيجية التشغيل الوطنية إلى ثلاث مراحل تمتد على 10 سنوات: مرحلة إطلاق تليها مرحلتان من التنفيذ.

يتم ضمان مراقبة التنفيذ السليم للاستراتيجية الوطنية للتشغيل (انظر الرسم البياني أدناه) من قبل لجنة وزارية مشتركة تضم مختلف الوزارات المعنية ويترأسها رئيس الحكومة المغربية. كما تم إنشاء لجنة فنية داخل وزارة العمل مسؤولة عن التنفيذ وتم دعوة الوزارات الأخرى لتعيين جهات تنسيق مكلفة بالاستراتيجية الوطنية للتشغيل .

◄ الشكل 31:صياغة ومراقبة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

المصدر:الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

وتتضمن مخرجات هذه اللجان المختلفة، مراجعة التقرير السنوي وآفاق التوظيف في المغرب[33] الذي يتم تقديمه مباشرة إلى اللجنة الوزارية المشتركة التي تدرس التدابير الواجب اتخاذها أو الحوافز التي يجب أن تدرج في قانون المالية من أجل تسهيل تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

كما يتم تنظيم قمة وطنية للتوظيف كل ثلاث سنوات كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتشغيل لتقييم ما تم تحقيقه[34]. ويجدر بالذكر ان هذا ليس إطار عمل بديل بل هو مساحة تبادل بين جميع الفاعلين المشاركين بهدف اتخاذ القرارات التي يمكن أن تساعد في خلق ثروة اقتصادية قادرة على خلق فرص عمل منتجة.

وتكمن إحدى خصائص هذه الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في تجذيرها في المناطق. إذ تم احترام الطابع التمثيلي للجهات الفاعلة على صعيد الأقاليم، من خلال إنشاء لجنة تشغيل جهوية بالتنسيق مع والي كل منطقة ورئيس مجلسه الإقليمي. ولقد سهلت لجنة التشغيل الإقليمية هذه عملية انتشار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في المناطق وتنسيق الأنشطة المبرمجة لصالح الفاعلين الاقتصاديين وأصحاب المصلحة المعنيين.

تفاعل التوظيف مع سياسات التجارة والاستثمار

العمل حق دستوري في المغرب ولذا فإن النهوض بالتشغيل ما فتئ يمثل مصدر قلق كبير لصانعي القرار عند تصميم السياسة الاقتصادية للدولة ومن ضمنها السياسات التجارية والاستثمارية، مع مراعاة الدور الرئيسي للعمالة في استقرار الحياة الاقتصادية وضمان التماسك الاجتماعي المستدام.

بالإشارة إلى تقرير نشاط البنك الدولي[35] (2013)، يبدو أن "الطريقة التي يساهم بها النمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص في خلق فرص العمل تفسر

كيف أن الوظائف التي لها أكبر تأثير إنمائي يمكن لها ان تؤدي إلى حلقة فعالة. ويشير التقريرإلى أن الفقر ينخفض وأن الكفاءة ترتفع كلما أصبح العمال أكثر مهارة وكلما تم إنشاء وظائف منتجة (12)". في حين يختفي من لم يحقق ذلك.

ومن هذا المنطلق، فإن خلق وظائف لائقة وذات جودة لا يمكن إلا أن يكون نتيجة لتدابير فعالة مدعومة بسياسات تجارية واستثمارية محكمة. وتهدف هذه السياسات إلى تطوير القدرات الإنتاجية وإلى تغيير اقتصادي هيكلي مستدام لتعزيز ودعم تطور زيادة متنامية للطلب على العمالة.

ومن هنا تأتي الحاجة إلى دمج حتمية التوظيف في تصميم سياسات التجارة والاستثمار في المغرب بنفس مستوى الأولوية ودرجة الاستعجال لتحقيق اهداف التنمية وادماج البلاد في الاقتصاد العالمي ولا سيما في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

على السياسات التجارية والاستثمار في المغرب ان تتمحور حول مواضيع محددة تتعلق بالتشغيل القطاعي والاستجابة للاحتياجات المتغيرة، من حيث المهارات والمؤهلات التي تكون لصالح فروع الأنشطة الإنتاجية التي تغطيها التدابير الحكومية المعتمدة (مثل دعم الصادرات، استراتيجية استبدال الواردات، إجراءات حماية القطاعات الإنتاجية والأفضليات الوطنية) من أجل السماح لهم بالمساهمة بشكل أكثر فعالية في خلق فرص عمل منتجة ولائقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الخلل في العلاقة بين التشغيل والسياسات التجارية والاستثمارية تحد من فعالية وكفاءة إدماج التشغيل في الاستراتيجيات التجارية والاستثمارية. إذ هناك بالفعل اختلالات سلبية في استدامة عرض الشغل في السوق المغربية، بما في ذلك على وجه الخصوص، العجز المزمن في الميزان التجاري الذي ينشأ من عدم توفر حجم عمل كافي للنمو الاقتصادي (عدم تطابق كمي)، ومن عدم اتساق المؤهلات المتاحة مع احتياجات السوق (عدم تطابق نوعي)، وكذلك التباين في نتائج التحرير في إطار اتفاقيات التجارة الحرة فيما يتعلق بالاحتياجات الحقيقية لقطاعات التصدير ومتطلبات سلاسل القيمة العالمية من حيث المهارات والمؤهلات.

نتيجة لهذه الاختلالات، لم يمكن بالإمكان تلافي قصور الحوكمة في سياسات التشغيل، على غرار تدخل الدولة الغير مجدي من أجل القضاء على أوجه القصور في تعزيز التشغيل باعتماد ترتيبات مشتتة لمعالجة البطالة الهيكلية والافتقار إلى الوضوح في الصلة وإعادة تركيز السياسات القطاعية الصناعية والزراعية[36] والخدمات المتعلقة إشكالية التشغيل.

وبالتالي، فإن استراتيجية التشغيل المتكاملة التي تم تطويرها ستكتسب فاعلية إذا كانت مرتبطة بشكل وثيق مع سياسات التجارة والاستثمار، ولذا فمن الضروري وضع مؤشرات الأداء والرصد للتدابير الناتجة عن السياسات التجارية على المستوى القطاعي والاستثمار الإنتاجي الموجهة نحو سلاسل القيمة العالمية الحالية والمستقبلية وسلاسل القيمة المحلية من حيث عدد الوظائف التي تم إنشاؤها وجودتها.

---

[33] لمزيد من التفاصيل، راجع تقرير 2020 للجنة مراقبة سوق العمل في المغرب ، المرصد الوطني للتشغيل المتاح على الرابط:
https://www.travail.gov.ma/mtip-espace-observatoire-nationale-du-marche-du-travail/mtip-espace-observatoire-comite-de-veille-sur-le-marche-du-travail/?lang=fr

[34] عقد آخر اجتماع وطني للتوظيف في كانون الثاني (يناير) 2022 لعرض مشروع اوراش.

[35] البنك الدولي (2013)، "تقرير التنمية في العالم 2013: الوظائف".

[36] فقد القطاع الزراعي العديد من الوظائف حتى قبل الأزمة الصحية.

فعلى سبيل المثال، يمكن للمغرب أن يستفيد من إعادة جزء من إنتاج صناعات السيارات والمنسوجات والمكونات الإلكترونية الجاري حاليًا في آسيا تجاه المنطقة الأورو-متوسطية في إطار حركة نقل الاستثمارات الأوروبية المنشأة في آسيا. ويجب أن تكون هذه الحركة مصحوبة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من آسيا مما من شأنه أن يعزز إنجازات المغرب في جاذبية الاستثمار الأجنبي الأوروبي المباشر.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاهات الجديدة ينبغي أن تميز العلاقات التجارية وخطة الاستثمار بين المغرب والاتحاد الأوروبي (الشريك التجاري الرئيسي) في ضوء إطلاق إطار الشراكة الجديد في عام 2021. ويهدف هذا الأخير إلى إعادة فحص السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي الذي اقترح مناقشة تحديث العلاقات التجارية والاستثمارية مع المغرب من أجل تكييفها بشكل أفضل مع التحديات والقيود الحالية، لا سيما فيما يتعلق بسلاسل التوريد القيمة العالمية وتخضير ورقمنة الاقتصادات الشريكة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن دراسة حديثة قامت بها إدارة الدراسات والتنبؤات المالية في عام 2022 وتناولت أداء المغرب وتموقعه في سلسلات القيمة العالمية بينت القطاعات الصناعية الثلاثة الأكثر تكاملاً في هذه السلسلات، وهي (1) منتجات الكمبيوتر، الأجهزة الإلكترونية والبصرية (2) صناعة وتصنيع السيارات ومعدات نقل أخرى و(3) منسوجات وثياب. وبلغت قيمتهم المضافة الأجنبية في الصادرات الوطنية 60.5٪ و51٪ و50٪ على التوالي خلال الفترة 2011-2018.ولذلك فلا بد من إنشاء عقود برامج لصالح فروع الأنشطة والشركات التي ستنخرط في خلق واستدامة العمل المنتج واللائق. .

وتبقى التدابير المستهدفة لهذه الشركات (مثل الأفضلية الوطنية، ودعم الإنتاج والحوافز الضريبية وضمانات الدولة للتمويل التفضيلي، إلخ) وسيلة فعالة لإعطاء الأولوية للتشغيل بسياسات تدريب مستمر وبحث وتطوير ملائمة لتشجيع الفاعلين الخواص غلى الانضمام إلى هذه التمشي.

كما تقرر في الاجتماع الوزاري الخامس للاتحاد من أجل المتوسط حول العمل والتشغيل (مراكش 17-22 مايو 2022)، إطلاق مشروع "التشغيل والتجارة والاستثمار" لتعزيز الحوار حول التشغيل وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي بهدف تعزيز التجارة بين بلدان الجنوب وزيادة الاستثمار في شمال افريقيا.

ولقد أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة على هامش هذا المؤتمر، بعنوان "التشغيل من خلال التجارة والاستثمار في الجوار الجنوبي" يتوقع من هذه المبادرة أن تساعد الاتحاد من أجل المتوسط في تنفيذ برنامجه الاقتصادي والاستثماري.

وسوف يمكن إعطاء الأولوية للتشغيل في سياسات التجارة والاستثمار، من تعزيز تأثير هذه السياسات على خلق العمل المنتج وتنسيق الاستراتيجيات المخصصة للتجارة والاستثمار عند إعدادها.

ويتعلق الأمر في الاخير بالفهم الصحيح للتأثير الحقيقي للتجارة ولاستثمار البلد في الوظائف التي تم إنشاؤها (كماً ونوعاً) بواسطة مؤشرات الرصد والآليات المؤسسية (مرصد التجارة والتشغيل) مما يسمح بتحقيق أقصى استفادة من خلق فرص العمل من خلال تعديل الإجراءات المطبقة في إطار السياسات التجارية والاستثمار بحيث تكون أكثر فعالية من حيث المساهمة في خلق العمل المنتج واللائق.

◄ الآليات المؤسسية

تكشف مراجعة الآليات المؤسسية التي تنظم التجارة والاستثمار في المغرب أنها تدور حول البحث عن قدر معين من انسجام التدخلات المؤسسية وكذلك عن الترابط بين الأدوار التي تلعبها الجهات الفاعلة المشاركة في إعداد وتنفيذ السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار في المغرب.

ويبدأ هذا الهدف بتصميم الاستراتيجية وعرضها للعموم ورصد ميزانيتها في وزارة المالية لحين تنفيذها ميدانيا من خلال برامج التشغيل. كما يجب أن تمكننا هذه المراجعة من تقييم استراتيجيات الاجتذاب التجاري والاستثماري وتقديم التوصيات لصالح تعزيز الآليات المؤسسية التي تحكم التجارة والاستثمار في المغرب.

يتكون الإطار المؤسسي، موضوع القسم الأول، من عدة جهات فاعلة تشمل، من ناحية، القسم المسؤول عن التجارة والصناعة، مراكز الاستثمار الجهوية، الوكالة الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، ومن ناحية أخرى، الجهات الفاعلة الخاصة مثل منظمة أرباب العمل والجمعية المغربية للمصدرين وجمعية حماية المستهلك والاتحادات والجمعيات المهنية القطاعية الأخرى.

السياسة التجارية

تنسق الجهات الفاعلة العامة والخاصة أعمالها المتعلقة بتصميم وتنظيم ومراقبة جميع التدابير التي لها تأثير على الأنشطة التجارية والاستثمارية وذلك في إطار تنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين للنهوض بالأنشطة المتعلقة بالتجارة والاستثمار وخلق فرص العمل.

ويكمن الهدف في ضمان تنفيذ التدابير التي تنبع من سياسات التجارة والاستثمار من أجل تحقيق الإنجازات على مستوى تكوين الثروة والتشغيل في القطاعات المعنية بهذه السياسات. يوضح الشكل أدناه الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في سياسات التجارة والاستثمار في المغرب.

◄ الشكل 32: الجهات المؤسسية الفاعلة في التجارة والاستثمار

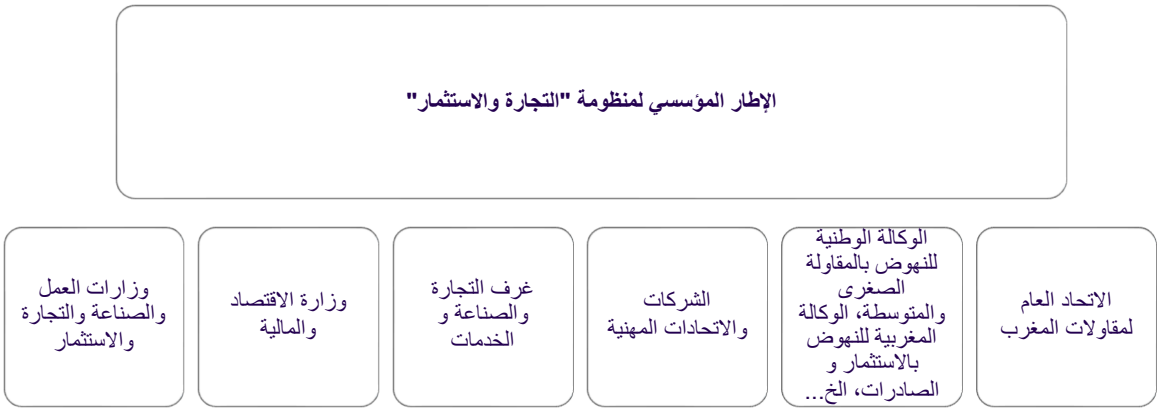

المصدر: من اعداد المؤلف.

وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الاستثمار

تضطلع وزارة الصناعة والتجارة بالإدارة الاستراتيجية لإصلاح الأنشطة التجارية والصناعية للبلاد. وتسمح هيكلة هذه الوزارة المتمثلة في إدارتين عامتين (التجارة والصناعة) بتنفيذ الإجراءات وتنسيق المشاريع المتعلقة بالتجارة الخارجية والداخلية مع إشراك العديد من الإدارات العامة والقطاع الخاص.

تقوم الادارتان العامتان بمهامهما بالتشاور مع الجهات الفاعلة في التجارة والصناعة لتطوير استراتيجيات برامج تنظيم وتطوير الأنشطة التجارية والصناعية على المستويين الوطني والدولي بالتعاون مع الإدارات الوزارات الأخرى ولا سيما مع وزارة الاستثمار والاتقائية وتقييم السياسات العامة[37] ووزارة العمل التي تهدف إلى اعداد وتقييم سياسات التشغيل. والتي تنشط إدارته الأساسية –ادارة التشغيل -جدا في إعداد الدراسات وقيادة أعمال المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل.

كما يجب ان يمكن التنسيق المؤسسي العام من إعداد استراتيجية لتنمية الأنشطة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار مع الهيئات المعنية، ولا سيما القطاع الخاص والجمعيات المهنية. ويجب كذلك ان يساهم الدور المحوري الذي تلعبه وزارة الصناعة والتجارة ووزارات الاستثمار والتشغيل في تفعيل الصلة بين الانفتاح التجاري وخلق فرص العمل والثروة على المستوى الوطني في توحيد جهود كل الأطراف المعنية بهذه الاستراتيجية. وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يطرح للفريق الحكومي الجديد. إن إدارة هذا العمل المهيكل بكفاءة يمكن من توحيد أوجه التعاون المؤسسي

[37] تم انشاء هذا القسم مع الحكومة المغربية الجديدة

ويحتاج دعم وتعاون أصحاب المصلحة العامة، (وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغيرة والكفاءات، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية) مما يتطلب أيضًا إدارة معالجة المظالم وتوقعات الشركاء من القطاع الخاص (الجمعيات المهنية والمجتمع المدني) لإتاحة تملك أفضل للاستراتيجية وتنفيذ سلس لكل مكوناته من (تنظيم، إطار تحفيزي، شراكات، إلخ).

غرف التجارة و الصناعة و الخدمات

إن غرف التجارة والصناعة والخدمات التي ينظمها القانون عدد 38-12 هياكل مهنية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.ولديها مهام ذات طابع تمثيلي واستشاري وداعم وترويجي.

أما بالنسبة لمنظومة التجارة والصناعة والاستثمار، فإن الغرف مهمة إذ أنها تتولى تمثيل مهنيين القطاع لدى السلطات العمومية المحلية، الهيئات الإقليمية والإقليمية والوطنية، وكذلك المنظمات والمؤسسات الدولية. ولذا فإن تحسين إدارة (حوكمة) ريادة الأعمال لصالح تنمية الأنشطة الاقتصادية مهم لتحفيز ديناميكية ريادة الاعمال لصالح تنمية الأنشطة الاقتصادية.

ولذا يجب تعزيز الموارد البشرية والمالية لتمكين غرف التجارة والصناعة والخدمات من القيام بمهامها ومن دعم إصلاح قطاع التجارة والصناعة والمساهمة مع الجهات الفاعلة المؤسسية الأخرى في تشجيع الاستثمار الخاص على المستوى المحلي والإقليمي. ويشير وضعهم القانوني إلى ضرورة تنسيق إجراءاتهم مع السلطات المحلية والهيئات المركزية.

الجمعية المغربية للمصدرين

جمعية تجمع بين المصدرين الوطنيين الرئيسيين وتهدف إلى تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم لدى السلطات العمومية. كما تنظم الجمعية منتديات وندوات حول الموضوعات المتعلقة بتشجيع الصادرات والقدرة التنافسية وبمراقبة الاقتصاد الدولي ووصول أعضاءها وكذلك الشركات المصدرة غير الأعضاء إلى الأسواق الخارجية. تعزيزا للصادرات المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية قد ساهمت في إنشاء اتحادات لصالح الشركات الوطنية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة وكذلك في الترويج لعقود النمو الدولية التي تمكن من دعم تدويل المشاريع.

جمعية حماية المستهلك

تجمع جمعية حماية المستهلك الأشخاص المتطوعين الذين يدافعون عن حقوق المستهلكين للسلع أو الخدمات ويقدمون النصح لكل من يحتاج لذلك في عدة مسائل (كالتقاضي واختيار القرض البنكي، وتقديم المشورة بشأن الشراء، والائتمان، وما إلى ذلك) ويتجه اهتمام الجمعية الرئيسي إلى حماية المستهلك وتحقيقا لهذا الهدف يدور نشاطها حول التوجيه ورفع الوعي وتقديم المعلومات والمشورة والمساعدة فيما يخص الاستهلاك.

سياسة الاستثمار

وسوف يتم إدارة سياسة الاستثمارمن طرف قسم الاستثمار الجديد والتقائية وتقييم السياسات العامة وقد تم اعتماد مشروع المرسوم رقم 2.21.992 الذي يضبط صلاحيات هذا القسم الجديد في 6 يناير2022. كما تساهم هياكل أخرى في إعداد السياسة الوطنية للاستثمار، بما في ذلك الوكالة الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومراكز الاستثمار الإقليمية والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات.

وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

يجب أن تتولى الوزارة الجديدة المسؤولة عن الاستثمار مسؤولية السياسة الوطنية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والدولي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية التي تخلق فرص العمل اللائق ولتحقيق ذلك، يمنحها المرسوم الذي يضبط صلاحيات هذه الدائرة الجديدة مهام متابعة تنفيذ سياسة الدولة في مجالات الاستثمار مناخ الأعمال والتقائية وتقييم السياسات العامة بالتنسيق مع الدوائر الوزارية المختصة في قضايا الاستثمار في الأنشطة القطاعية مثل الصناعة والزراعة والخدمات.

ولهذه الغاية، يجب أن يكون للوزارة خدمات مركزية، أي إدارتان عامتان وأربع إدارات مركزية. وبالتالي سيكون هناك المديرية العامة للاستثمار البيئة المكونة من الاستثمار ومن بيئة الأعمال والمديرية العامة للتقائية وتقييم السياسات العامة بما في ذلك ادارة التقائية وإدارة التقييم. أخيرًا، وبقدر ما تظل قضية الاستثمار شاملة، يبقى التنسيق مع الإدارات الوزارية الأخرى أمرا حاسما لإنجاح سياسة النهوض بالاستثمار.

مراكز الاستثمار الإقليمية

كان الدافع وراء إنشاء مراكز الاستثمار الإقليمية في عام 2002 هو رسالة ملكية بخصوص الإدارة اللامركزية للاستثمار. وتهدف هذه المراكز إلى تشجيع الاستثمار على المستوى الجهوي والنهوض بإمكانيات الأقاليم الجهوية. كما خضعت هذه المراكز لإصلاح مؤسسي في 2019 مع القانون رقم 47-18 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 6754 بتاريخ 21 شباط 2019. ويتمحور هذا القانون الإصلاحي حول ضرورة إعادة هيكلة المراكز وإنشاء لجان إقليمية موحدة للاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإعداد ملفات الاستثمار الخاصة على المستوى الإقليمي والمركزي. ويهدف هذا الإصلاح إلى إزالة التعقيدات الرئيسية للاستثمار، وسوف يمكن تسهيل الإجراءات ودعم المستثمرين في المؤسسات الصغيرة جدًا والمتوسطة الحجم من زيادة تحفيز الاقتصاديات الجهوية وتعزيز خلق فرص العمل.

في هذا الصدد، فإن تقسيم هذه المراكز إلى قطبين (بيت المستثمر والدفع الاقتصادي والعرض الإقليمي) وكذلك التدريب المتعدد التخصصات لمجالس الإدارة، يهدف إلى تحويل هذه المراكز إلى شبابيك موحدة تساهم في حسن إدارة الجوانب الإدارية المتعلقة بالاستثمار.

الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، الوكالة المغربية للنهوض بالاستثمار والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

تعتبر الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة[38] التي تم إنشاؤها في 2002، هي المسؤولة عن تحسين الوصول إلى المعلومات وأدوات الإتصال. وتقوم الجمعية بتجميع كل المعلومات القانونية والمالية والتدابير الترويجية التي تتخذها الحكومة لصالح الشركات الصغرى والمتوسطة.

تشمل هذه البرامج التي تهدف إلى تعزيز إنشاء وتطوير الأنشطة التجارية والصناعية والاستثمارية مثل : تطوير، نواة، استثمار، مواكبة، انطلاقة [39] (أنظر الملحق 2 بشأن البرامج الرئيسية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المغرب) بالإضافة إلى ذلك تنفذ منشآت الصغيرة والمتوسطة في المغرب ميثاق الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الدعم للشركات والمستثمرين في قطاع التجارة والصناعة للتأهل للحصول على منح الاستثمار واستقلالية تمويل الأنشطة المعدة للتصدير والسوق المحلي.

تتمثل مهمة الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات الصادرات في تطوير الاستثمارات الوطنية والدولية وكذلك تصدير السلع والخدمات. كما تلتزم الوكالة بدعم جميع القطاعات الإقتصادية . تم إنشاء الوكالة عام 2017 بعد اندماج ثلاثة هياكل وهي (الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات، المركز المغربي لترويج الصادرات و مكتب المعارض بالدار البيضاء) و أصبحت المهمة الرئيسية للوكالة بعد هذا الاندماج هي تشجيع الاستثمار والصادرات وتنمية المناطق الصناعية.

أما في سجل التشغيل نشهد تموقع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وهي هيكل حكومي تحت إشراف الدولة ومحدث بقانون عدد 99-51 الصادر بالظهير رقم 00-220 في 5 يونيو 2000[40] . وتشمل مسؤوليات الوكالة المساهمة في تنظيم وتنفيذ إجراءات تعزيز العمالة الماهرة والاستقبال وتقديم الدعم والمشورة للباحثين عن عمل وتقديم المعلومات وتوجيه رواد الأعمال من الشباب لتحقيق مشاريعهم وكذلك مساعدة أرباب العمل في البحث عن الكفاءات الجيدة وعن المعلومات عن أداء سوق الشغل، إلخ.

الاتحاد العام للمؤسسات المغربية

تم إنشاء الاتحاد عام 1947 بهدف تعزيز الشركات المغربية العضوة في الاتحاد. يعمل الاتحاد مع جهات فاعلة أخرى على تحسين مناخ اعمال الشركات والدفاع عن مصالحها لدى الحكومة ولدى الجهات لاجتماعية الفاعلة. يتمثل عمل الاتحاد في الحفاظ على مصالح الشركات والمستثمرين المحليين وتعزيز الدور الاجتماعي والاقتصادي للشركات وخاصة الصغيرة ومتوسطة الحجم – ودعم القطاعات الإنتاجية التي تقع في أعلى السلسلة. ويعمل الاتحاد بشكل خاص من أجل:

- تسهيل تطبيق قواعد الشفافية والتجارة الحرة والعدالة الضريبية والاجتماعية والتعامل مع الممارسات التي تضر بالتجارة
- تعزيز الدور الريادي للمؤسسة في تكوين الثروة والتشغيل
- المساهمة في تنفيذ السياسة العامة والاستثمار في المغرب على أساس حرية المبادرة

وتجدر الإشارة أن الاتحادات المهنية والقطاعية الأخرى[41] تقوم بالمهام التالية:

- المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير الأنشطة التجارية والصناعية والاستثمار
- تنفيذ السياسة التنموية لقطاع التجارة والاستثمار والتعريف بها
- المساهمة في إعداد المواصفات الفنية أو غيرها من المواصفات المتعلقة بالتجارة

اللجنة الوطنية لمناخ الاعمال

تم إنشاء اللجنة الوطنية لبيئة الأعمال (CNEA) في عام 2010 ويرأسها رئيس الحكومة. تتمثل مهمة هذه اللجنة في اقتراح تدابير لتحسين بيئة الأعمال وإطارها القانوني وكذلك تقييم تأثير تنفيذها على القطاعات المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن هيكل اللجنة يسمح لها بالاعتماد على لجان بيئة الأعمال الإقليمية (CREA) التي تم إنشاؤها في المناطق من أجل رفض استراتيجية اللجنة المركزية وتقديم ملاحظات حول مناخ الأعمال السائد الذي يسود على المستوى الإقليمي المستوى ، لا سيما فيما يتعلق بقطاعات النشاط مثل التجارة والصناعة والخدمات والاستثمار.

سياسة التوظيف

يعتبر العمل العام فيما يتعلق بالتدابير التي يتعين اتخاذها في إطار رؤية وسياسة التشغيل الوطنية جزءًا من الاستراتيجية الوطنية للتشغيل. وقد حددت هذه الاستراتيجية كهدف رئيسي لها تعزيز العمالة اللائقة من خلال النمو الغني بالوظائف المنتجة والجيدة ، وتعزيز المساواة في الوصول إلى الوظائف والحد من التفاوتات الإقليمية في العمالة. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز بيئة مؤسسية وقانونية واقتصادية تفضي إلى خلق وظائف منتجة ولائقة، مع حشد جميع الروافع التي من شأنها خلق فرص عمل بكميات ونوعية كافية وإشراك مختلف الشركاء المعنيين بقضية

---

[38] www.anpme.ma

[39] تم إعداد برنامج إنطلاقة وفقا للتوجيهات الملكية ويهدف إلى دعم وتمويل الشركات. في 3 فبراير 2020 قدم المدير التنفيذي للصندوق المركزي للضمان محاور برنامج إنطلاقة خلال مؤتمر في الرباط.

[40] أنظرنص القانون على رابط منظمة العمل الدولية التالية:
http://wcmstraining2.ilo.org/dyn/natlex/docs/SERIAL/91433/106028/F368458924/MAR-91433.pdf

[41] هذه اتحادات مثل الجمعية المغربية للمصدرين، وجامعة تجارة الخدمات، جامعة الصناعات المعدنية الميكانيكية والالكتروميكانيكية، فيديرالية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و ترحيل الخدمات، الجامعة الوطنية لصناعات تحويل و تثمين السمك

التوظيف. وللتذكير، هناك أربعة توجهات استراتيجية تنبع من الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وهي: تعزيز العمالة المنتجة ، وتنمية رأس المال البشري ، وتحسين العمالة المنتجة ، وإدارة الإطار المؤسسي.

تهدف الإستراتيجية الوطنية إلى اتخاذ تدابير اقتصادية كلية وقطاعية للحفاظ على الوظائف وتطويرها، لا سيما في الأنشطة المعرضة للمنافسة والأزمات مثل أزمة كوفيد 19. تهدف هذه السياسة أيضًا إلى تعزيز الإشراف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز خلق فرص عمل في الخدمات على المستوى الإقليمي. يتم اعتماد البرامج بالتكامل مع الإجراءات القطاعية التي تم اتخاذها بالفعل لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتعزيز الاندماج في سوق العمل وتمكين الشركات من اكتساب العمالة المؤهلة.

يتمثل الهدف الآخر في المساهمة في تحسين استراتيجيات التوظيف النشطة مثل توسيع خدمات التوظيف لتوجيه الباحثين عن عمل وأولئك الذين ينفذون مشاريع التوظيف الذاتي من خلال السماح بتقارب الشركات مع جميع ملفات تعريف الباحثين عن عمل (الخريجين والباحثين عن عمل، غير الخريجين) ومن خلال الاستفادة بشكل خاص من هذا النظام من النساء غير النشطات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

أخيرًا ، يتم تنسيق توجيه سياسة التشغيل الوطنية من قبل وزارة التشغيل ، ويتم إجراؤه على أعلى مستوى في السلطة الحكومية من قبل رئيس الحكومة الذي يرأس اللجنة الوزارية للتوظيف.

في ضوء الاتجاهات التي تظهر من تحليل هيكل وتطور العمالة في المغرب ومع مراعاة توجهات البلاد نحو الانفتاح التجاري المتزايد الحزم ، تؤكد الدراسة الصلة بين استراتيجية التشغيل الوطنية وأداء التجارة الخارجية للمغرب. ويظهر أنه يجب تقويتها.

علاوة على ذلك ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للجهود المبذولة لضمان التنسيق الفعال للسياسة التجارية مع مختلف السياسات القطاعية التي تم إطلاقها لتحقيق تعزيز القدرة التنافسية وتنويع العرض القابل للتصدير للمغرب من أجل تحسين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الدولة لخلق فرص العمل ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، فقد تم اتخاذ تدابير ومبادرات لدعم سوق العمل (برنامج(Awrach) انظر الإطار) وتحسين جودة الإطارالمؤسسي والقانوني للشركات الصغيرة لمتوسطة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالمثل، كان تعزيز نفاذها إلى السوق موضوع تدابيرمختلفة لتمكينها من الاستفادة من الأحكام المتعلقة بإمكانية وصول الشركات المغربية إلى المشتريات العامة من خلال نظام الأفضليات الوطني.

◄ برنامج أوراش لخلق 250000 موطن عمل في السنة

أطلقت الحكومة، في كانون الثاني (يناير) 2022، برنامجها "أوراش " كجزء من تفعيل سياسة التشغيل الوطنية (2021-2026) و يهدف هذا البرنامج إلى دعم الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم والذين يجدون صعوبة في اغتنام فرص العمل المتاحة. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال شراكات تضم الجهات العمومية الفاعلة (إدارات وزارية ومؤسسات عمومية) والمشغلين الخواص. وتبلغ الميزانية المخصصة للبرنامج في عام 2022 2.25 مليار درهم. كما تندرج مشاريعه في إطار المرافق العامة والتنمية المستدامة وتهتم خاصة ببناء الطرقات وترميم المعالم والمباني العامة، وغرس الأشجار وتجهيز المساحات الخضراء ومحاربة التصحر ورقمنة الأرشيف، والأنشطة الثقافية والرياضية وكذلك الإشراف التربوي المخصص (التعاونيات والشركات المحلية).

وتهدف المشاريع ذات الأولوية لهذا البرنامج والمخصصة لـ 80٪ من المستفيدين إلى تلبية احتياجات المواطن من البنية التحتية. أما بالنسبة لدعم البرنامج للإدماج المستدام، فهو يستهدف ما يقارب من20 من المستفيدين ويتعلق بالخدمات المخصصة الموجهة للأفراد والأسر وللمجتمع بصفة عامة، ممن يشكون من نقص في بعض المناطق، بما في ذلك محو الأمية والتعليم الابتدائي والرياضة والثقافة، والمطاعم المدرسية، والخدمات شبه الطبية، إلخ. كما يسعى برنامج أوراش إلى تمكين المستفيدين من عقود الأشغال العامة من أن يحصل عمالهم المؤقتون على دخل شهري يساوي على الأقل الحد الأدنى للأجور طوال مدة العمل، مع الاستفادة من تغطية الضمان الاجتماعي بما في ذلك المنح العائلية، وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، وكذلك من التدريب بهدف تنمية المهارات والقدرات بالإضافة إلى الحصول، في نهاية العمل، على وثيقة من صاحب العمل من أجل زيادة فرص الاندماج اللاحق في أنشطة اقتصادية مماثلة.

◄ التحديات السياسية والاقتصادية

تكمن الآثار السياسية المترتبة عن استخدام المغرب للسياسة التجارية لصالح خلق فرص عمل منتجة ولائقة، في تنفيذ سياسات شاملة وقطاعية تهدف إلى تحول اقتصادي يشمل الجميع. ولقد اتخذت السلطات العامة تدابير لصالح التجارة والاستثمار وذلك من خلال التركيز على السياسات التي تؤثر على وضع العمل اللائق، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب، وخاصة أولئك الذين يعملون في الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدا، مع الأخذ في الاعتبار سياق الأزمة الصحية لكوفيد 19.

تأثرت سياسات التجارة والاستثمار في المغرب على غرار البلدان النامية الاخرى، بالركود الاقتصادي العالمي الأخير[42] الذي كان له انعكاسات على تحقيق الأهداف من حيث خلق العمل المنتج وميزان تجاري لائق ومتوازن. وهي التحديات الرئيسية التي سيتم تناولها في هذا القسم.

ولمواجهة هذه الصدمات المنبثقة عن البيئة الخارجية، بذل المغرب الجهود لتنويع الشركاء التجاريين وتحرك نحو تحديد المواقع الاستراتيجية الجديدة بما يعطي المزيد من الاهتمام للأسواق الجديدة ذات الإمكانات الكبيرة (ألمانيا، اليابان، المملكة المتحدة في سياق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلخ.) وإفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية[43] .

أما فيما يتعلق بالاستثمار، فالمغرب مدعو لمواجهة التحدي المتمثل في التقدم في سلسلة القيمة الإقليمية والقارية خاصة فيما يتعلق بالقطاعات التصديرية الاستراتيجية (السيارات والأغذية الزراعية والإلكترونيات والطيران) من خلال جذب الاستثمار المنتج في هذه القطاعات، والتحكم في الحلقات المفقودة ورقمنة عمليات الإنتاج ونشر النظم الإيكولوجية المتكاملة، والتي ستشكل مصدرا للعوامل الخارجية الإيجابية لنقل التكنولوجيا لصالح إنتاجية رأس المال البشري. وهكذا فإن إدماج الجزء المتعلق بتصميم وتحسين أنشطة البحث والتطوير في هذه القطاعات هو مجال لا بد من استثماره وتطويره من خلال أنشطة القيمة المضافة (الصيانة، الإصلاح، التصميم، الابتكار والتوزيع وما إلى ذلك).

تحديات الاستثمار

احتفظت الدولة بمكانة مركزية الاستثمار في تمويل مشاريع الشركات الصغيرة جدا كجزء من أنموذج منوال التنمية الجديد للمغرب[44]، ولا سيما في مكونه الاجتماعي والتشغيل.

تحقيقا لهذه الغاية، فإن الاخيار الاستراتيجي للمحور الأول من **منوال التنمية الجديد** هو بعنوان "اقتصاد منتج ومتنوع ومبتكر للقيمة المضافة والوظائف الجيدة ". ويحث هذا الخيار الاستراتيجي الدولة على "جعل الاقتصاد الاجتماعي يبرز كركيزة التنمية "(85). لذلك، يوصى بتعزيز اقتصاد اجتماعي جديد يوفق بين النشاط الاقتصادي والمصلحة العامة (الجمعيات، التعاونيات، المؤسسات الاجتماعية، وما إلى ذلك). ومن هذا المنطلق، يدعو النموذج الجديد إلى القطع مع "رؤية الاقتصاد الاجتماعي التي تهيمن عليها أنشطة كسب العيش ذات قيمة مضافة منخفضة وجعله قطاعًا اقتصاديًا في حد ذاته، يقوده باعثون ديناميكيون يتحلون بالنظام والابتكار وخالقا لمواطن الشغل في تكامل مع وظائف السوق والقطاع العام، منتجا للخدمات العامة ولا سيما في مجال الصحة والتعليم، ورافعا لتنمية المناطق" (100).

ويهتم المحور الثاني المتعلق بظهور اقتصاد اجتماعي وتضامني، بالاستثمار في رأس المال غير المادي للاستعداد بشكل أفضل للمستقبل. وفي هذا السياق، فإن تقرير **منوال التنمية الجديد** يجادل بأن "تقوية رأس المال البشري، كرافعة لتكافؤ الفرص، ووسيلة محفزة لمجتمع القانون حيث يتمتع المواطنون بالاستقلالية وبالقدرة على تدبير مستقبلهم، وهو الرافعة الرئيسية للقدرة التنافسية للبلاد في المستقبل وسيكون حاسما لنجاح نموذج منوال التنمية الجديد. ومن اجل تحقيق هذا الهدف، يوصي **منوال التنمية الجديد** على وجه الخصوص، بالاستثمار في التدريب وتحفيز المتعلمين حتى يصبحوا ضامنين للتعلم.

ويدور المحور الثالث بعنوان "فرص ادماج للجميع وروابط اجتماعية وثيقة" حول أربعة خيارات استراتيجية، يتعلق أولها بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء من المشاركة في سوق الشغل.

وفي هذا السياق يوصي التقرير العام للمكتبة الوطنية لإدارة الأعمال "بتعزيز قدرات النساء على ريادة المشاريع من خلال تحسين الوصول إلى التمويل وإلى المساعدات العمومية الموجهة للشركات المدارة من قبلهنّ، والى حماية اجتماعية أفضل للنساء العاملات لحسابهن الخاص 120".

ويقترح المحور الرابع "المناطق المرنة، أماكن لتثبيت للتنمية "على مستوى خياره الاستراتيجي الأول أن " يتم إبراز مغرب الأقاليم المزدهرة والديناميكية "، لوضع الاقتصاد الاجتماعي في قلب الديناميكية الإقليمية. وتتمثل إحدى التوصيات الرئيسية **لمنوال التنمية الجديد** في ضرورة أن تستفيد الديناميكية الاقتصادية الجهوية من "إمكانات الاقتصاد الاجتماعي، من خلال الاستفادة من القطاع الثالث، الشركات ذات المهمة، المؤسسات العامة، التعاونيات وكذلك من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الكبيرة، في إطار النظم البيئية المحلية "(133). كما يشير

[42] تعاقب الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاديات وتباطؤ الوضع الاقتصادي الدولي

[43] الهدف من اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ، الذي تم التوقيع على نصه في 03-21-2018 ودخل حيز التنفيذ في 30-05-2019 ، هو الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع والخدمات.

[44] لمزيد من التفاصيل ، انظر التقرير على الموقع : https://www.csmd.ma/documents/Rapport_General.pdf

الخيار الاستراتيجي الثاني "ضمان إعادة تنظيم مبتكرة للمستويات الأراضي وتعزيز التعبير عنها " إلى أنه" ينبغي الاستمرار في تشجيع أشكال الإنتاج والتسويق التي تتيح فرص وفرات الحجم لصغار المنتجين، واستخلاص الدروس من الخبرات الحديثة في هذا المجال" (137)

في هذا المعنى، يوصى بتعزيز تركيز الاستثمار على النظم البيئية الإقليمية للبحث والتطوير. ويقترح القيام بما يلي:

- تحسين ترويج الإنتاج من خلال المنصات اللوجستية الغذائية (سوق البيع بالجملة، المسالخ، سلسلة التبريد والنقل والتخزين والتعبئة والتغليف، إلخ...
- تطوير وتكامل سلسلات القيمة الصناعية الزراعية في المراحل النهائية نحو المزيد من التحولات في جميع القطاعات المناسبة

وإلى جانب التحديات الاستثمارية التي تطرحها المبادئ التوجيهية لمنوال التنمية الجديد، تتطلب تحديات السياسة التجارية للمغرب الآن إعادة هندسة نموذج الأعمال (نموذج الأعمال) مع إجراء ترويجي حقيقي بشأن الأسواق الاجنبية مع إعادة الهندسة هذه، يجب أن يكون هناك مكان للنساء والشباب في نموذج التصدير لوضع هذه الفئات في قلب ديناميكية خلق المزيد من الوظائف اللائقة أكثر والثروة وطنية.

تحديات التجارة

يفسر حجم الأسواق الوطنية وضرورة ولوج الشركات إلى وفورات الحجم، التحدي الذي يواجه تدويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع الصغيرة وفقا لطرق التصدير الناجحة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن التحدي الرئيسي الذي يواجه السلطات يكمن في مراجعة تدابير السياسة التجارية بهدف جعلها أكثر فعالية واستراتيجية.

لذا لا يمكن تحقيق الزيادة في الصادرات بدون تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية حتى يتسنى لمنتجاتها تلبية الطلب العالمي واحتياجات المستهلكين الأجانب. كما يجب أن يكون عامل النجاح الرئيسي الذي يمكن تفعيله هو الإعداد في الرصد الاستراتيجي للأسواق المستهدفة عن طريق تعبئة مؤشرات أداء السوق للسماح بإجراء التعديلات اللازمة خلال تقييمات سياسات التجارة والاستثمار. أما العامل الثاني فهو تقييمات سياسات التجارة والاستثمار وإعطاء الأولوية لقانون التصدير في الاستراتيجيات القطاعية وتحسين إطار الحوكمة المؤسسية للتجارة الخارجية ونشر استراتيجية استباقية للسياسة التجارية، مع تدابير ترويج وتنظيم مبتكرة.

ويمكن أيضا تحديث هذه المؤشرات وتحسينها لمساعدة صانعي السياسات على تقييم أهمية التدابير وتشجيع إعادة هيكلة نظام الإيكولوجي "للتجارة والاستثمار". ولكي ننجح في هذا النموذج التصديري، من الضروري التغلب على العقبات التي تعترض سبل للنجاح في نموذج التصدير هذا عند الوصول إلى الأسواق الدولية[45]. إذ ان هناك عديد الاجراءات غير تعريفية جمركية كما هو موضح في قاعدة بيانات التجارة الأورومتوسطية مكتب المساعدة التابع لمركز التجارة الدولية (مخصص إلى حد كبير للتدابير التعريفية وغير التعريفية).

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب قد تعهد بالامتثال لالتزاماته الناشئة عن الاتفاقيات الدولية التي أبرمها في مجال التجارة والاستثمار ولا سيما من خلال اعتماد الشفافية من حيث الإجراءات واللوائح المتعلقة بهذه المجالات.

وستمكن هذه الشفافية من التخفيف من عرقلة المعاملات والاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة التكاليف والتأخير عندما تتخذ هذه التدابير شكل حواجز تقنية للتجارة تحول دون الوصول إلى الأسواق دون تقديم تبرير معقول للأهداف التي فرضت من اجلها هذه الإجراءات.

بشكل عام، هناك نوعان من أصناف الحماية وهما: حواجز التعريفة الجمركية وهي إجراءات /حواجز حدودية مثل الرسوم الجمركية، والدعم أو حتى الحواجز غير الجمركية أو تدابير / حواجز ما بعد الحدود مثل المعايير التقنية والصحية والصحة النباتية.

في حين أن التعريفة كانت في كثيرمن الأحيان الأداة الكلاسيكية لحماية السوق، فقد لوحظ مؤخرًا تطبيق حواجز غير تعريفية مفرطة على النحو المنصوص عليه في المادة 1 من القانون 89/13 المتعلق بالتجارة في الخارج، من أجل حماية صحة المستهلكين والبيئة أو حتى لضمان جودة تصنيع المنتجات وتجنب الممارسات المضللة للمستهلكين. ومع ذلك، فإن استخدام الحواجز التقنية (منظمة التجارة العالمية)[46] اوالحواجز غير الجمركية أمام التجارة استجابة لواحد أو أكثر من الأهداف المشروعة المذكورة أعلاه تبدو أحيانًا مفرطة

. لهذا الغرض، يوصي عمل مركز التجارة الدولية[47] بتدريب وطني حول الاجراءات غير تعريفية ورفع وعي المشغلين حول فائدة هذه التدابير وتأثيراتها على التجارة الخارجية والاستثمار وضرورة التمييز بين إجراء غير تعريفي جمركي مبرر وحاجز غير تعريفي جمركي غير مبرر.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن نتائج المسح الذي أجراه مركز التجارة الدولية في عام 2014 على الاجراءات غير تعريفية و ورشات العمل التدريبية التي تم تنظيمها في 2017 و2018 وكذلك تبسيط أدوات الوصول إلى الأسواق وقواعد البيانات الخاصة بمركز التجارة الدولية لرفع الوعي بقضايا التدابير غير التعريفية وتأثيرها على التجارة والاستثمار.

---

[45] استند هذا القسم إلى المعلومات المتوفرة على موقع الويب الخاص بمكتب المساعدة التجارية يوروميد:
https://euromed.tradehelpdesk.org/euromed/fr/market-access-

[46] تشكل مركبات ثلاثي بوتيل القصدير مجموعة واسعة من اللوائح الفنية أو الصناعية أو الصحية أو التنظيمية المتعلقة بشروط العمل، المعايير والمواصفات المختلفة المتعلقة بخصائص المنتج، نظافة الأغذية، معايير السلامة أو البيئية. لكن إساءة استخدام هذا النوع من المعايير يمكن أن يكون له أهداف أخرى غير رسمية كحماية السوق بشكل أساسي

[47]اطلع على عمل مكتب المساعدة التجارية الأورومتوسطي الذي يعد جزءًا من آلية تيسير التجارة والاستثمار الأورومتوسطية (MFCI) المتاح على:
https://euromed.tradehelpdesk.org

ومن اجل إنجاح هذا المشروع أوصي بأن تستمر جهود التدريب/رفع الوعي في محيط يتميز بالتزام المغرب بمسار التحول الهيكلي لنسيجه الانتاجي مع التركيز على التصنيع وتشجيع الصادرات وكذلك تنشيط الإجراءات غير التعريفية المشروعة بوصفها أدوات دعم تساهم في دعم الخطة المغربية للتسريع الصناعي[48] أو خطة المغرب الاخضر[49] من خلال السماح بتنظيم تدفقات الاستيراد التي لا تتوافق مع الشروط القانونية للدخول إلى السوق والتي تلحق الضرر بالإنتاج الوطنية وبالاستثمار.

وعلى سبيل المثال، فقد طبق المغرب منذ عام 2014 رسوما نهائية لمكافحة الإغراق بنسبة10.6٪ لمدة 5 سنوات على الواردات من الورق المصنوع بالبرتغال و رسوم مكافحة الإغراق النهائية البالغة 13.89٪ لمدة 5 سنوات على واردات الأنسولين البشري في قوارير 10 مل (3004311000) منشؤها الدانمارك. ولقد تم تعليق هذه الرسوم بسبب التزام المصدر بتعديل سعر تصديره إلى المغرب. كما تم فرض رسوم مؤقتة لمكافحة الإغراق في عام 2018 على الشركات الصغيرة والكبيرة و المخصصة أساسًا لكراسات أطفال المدارس والطلاب الذي تتراوح سماكة ورقها بين 55 و720 جرام / م^2.

بالنظر إلى التحديات التي تواجه الاستثمار والتجارة، بات من الضروري اقتراح استراتيجية لتحديث السياسة التي تحكم هذه المجالات، مع تحديد أولويات الإجراءات والتدابير العملية للتمكن من إنشاء العمل اللائق والمنتج.

وتوخيا للاتساق والنجاعة، والتحكيم والجدولة الزمنية سوف يقع الاخذ بالمقترحات المختلفة، سواء كانت قانونية أو مؤسسية أو تقنية على مستوى هيئات حوكمة الإدارة التي تم انشاءها لرصد ونشر الاستراتيجية الوطنية، و خاصة بعد التعديلات التي ادخلت على الوظائف الوزارية للحكومة المغربية الجديدة[50].

ومن هنا تأتي الحاجة إلى تطوير ذكاء اقتصادي وطني مخصص لتطوير ومراقبة قطاع التجارة والاستثمار، مع إنشاء مرصد التجارة والاستثمار الذي يهدف إلى إنتاج البيانات التفصيلية، وإجراء الدراسات الاستقصائية المخصصة للتجارة و الاستثمار ومعرفة مدى تعزيز العمل اللائق والمنتج.

إن الإنصاف الضريبي[51]، هو اجراء يجب اتخاذه حسب نوعية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتعزيز هذه الفئات من المؤسسات وتجنب الفجوة المتعلقة بالوسائل والامتيازات المتاحة للشركات والتي تشكل عائقا لوفرة الحجم. إذ ان الشركات الكبيرة لديها قدرة أكبر بصفة عامة للحصول على التمويل البنكي/ المصرفي بشروط أكثر تفضيلا مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ولذا فإن تدخل الأداة الجبائية يسمح بإعادة بعض التوازن لصالح الأعمال التجارية الصغيرة وبالتالي يمكنها من تطوير أنشطتها وخلق فرص عمل أكثر استدامة.

يساعد التشخيص التحليلي على إعلام صانعي القرار بالجوانب التي يجب تعديلها في سياسة البلاد التجارية والاستثمارية لتعزيز ظهور سياسة استراتيجية في هذا المجال و لذا ينبغي أن تكون استراتيجية الرؤية الموصي بها تشاركية وشاملة للجميع وقائمة على حوار اجتماعي ثلاثي متين ودائم مع ممثلي النقابات العمالية والمجتمع المدني لحشد جميع أصحاب المصلحة المعنيين بهذه السياسة وللتغلب على المشاكل المتعلقة بغياب التأييد. إن تحقيق إجماع وطني حول هذا الهدف هو أمر جد ضروري للتنفيذ الناجح لهذه الرؤية الاستراتيجية للتجارة والاستثمار بحيث تسهم في خلق فرص عمل لائقة ومنتجة.

في ضوء كل هذه الاعتبارات واستنادا إلى عناصر تشخيص وضع البلاد، ينبغي أن يستند تصميم سياسة التجارة والاستثمار على ظهور منتجات وطنية جديدة ونماذج قابلة للتصدير في صورة العلامات التجارية المغربية التي تحمل علام المغرب الان (Morocco now) ليتم إعادة التفاوض بشأنها في إطار اتفاقات التجارة الحرة الرئيسية التي أبرمها المغرب. وهذا من شأنه أن يعزز الاتفاقات المبرمة أو المزمع إبرامها والمساهمة في تحسين جاذبية الاستثمار التشاركي (Crowdfunding Investments) وتنفيذ برنامج التعليم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة الحجم.

وأخيراً، وضمانا لتصميم سياسات تجارية واستثمارية ناجحة لصالح سوق العمل، يوصى على مستوى الاقتصاد الكلي بما يلي:

- تحسين أداء الصادرات من حيث التطور والتنوع لصالح خلق فرص العمل على الصعيد الوطني، مع مراعاة أن تحرير الاقتصاد قد تسبب في ارتفاع الواردات في النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي على حساب الصادرات.
- تخصيص موارد على نحو فعال لقطاعات التصدير ذات القيمة المضافة العالية، ولا سيما القطاعات التكنولوجية وتلك التي تتمتع على بالميزة النسبية من أجل خلق فرص عمل مستدامة.

---

48 انظر تفاصيل PAII على:www.mcinet.gov.ma/fr

49 انظر تفاصيل مخطط المغرب الأخضر المتاحة على الموقع الإلكتروني للإدارة المكلفة بالفلاحة: www.agriculture.gov.ma

50 لمزيد من التفاصيل ، انظر تكوين وهيكلية الحكومة على الرابط: https://www.maroc.ma/fr/content/liste-du-gouvernement

51 هذا المفهوم هو مبدأ بسيط يتكون من فرض الضرائب بنفس المعدل على مصدر الدخل سواء كان رأس المال أو عمل. يتناسب الفكر الليبرالي مع مثل هذا التعريف للعدالة.

- دمج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد الوطني، ولو جزئيا من خلال آليات مؤسسية قد تساهم في تقليص العجز في الناتج الإجمالي الوطني المتسبب فيه هذا القطاع وفي تعزيز القدرة التنافسية لهذه الكيان التي يتألف أساساً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع الصغيرة جدا. ويمكن لهذه الآليات أن تتمحور حول الحماية الاجتماعية، والحكم الرشيد وتنظيم سوق العمل، وما إلى ذلك
- التعجيل بتنفيذ عوامل النجاح الرئيسية التي ستدعم مستقبل العمل، بما في ذلك العمل عن بعد ومهارة التعلم الذي اثبتت ازمة الكوفيد 19 اهميته وجدواه.
- تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات السلع التجارية ذات قيمة تشغيلية عالية (الصناعة، المنسوجات، صناعات التجهيز وما إلى ذلك).
- رصد تطور الاستثمار في رأس المال البشري (من حيث الكم، والجودة والنوع الاجتماعي) حتى تتمكن الأجيال القادمة من استيعاب التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا في إطار التحرير الاقتصادي وإنشاء شركات متعددة الجنسيات.

ولذا فإن وضع قطاع التجارة والاستثمار في صميم الديناميكيات الاقتصادية لخلق فرص عمل منتجة ولائقة تبرر الحاجة إلى تسريع وتيرة تحديث هذا القطاع لتعويض التأخير الحاصل واغتنام الفرص لإطلاق العنان لتكوين الثروة والتشغيل.

◄ الخلاصة

إن العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وتطور سوق العمل من حيث خلق وظائف إبداعية ولائقة وتحسين الرفاه هما الدافعان للنقاش الحالي بين الباحثين وصناع القرار السياسي، والمساهمان في الديناميكية الاقتصادية الشاملة. ويتم تحليل هذه العلاقة على أساس قطاعات النشاط التي تنتمي إلى القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني مثل التجارة والصناعة والخدمات وكذلك الزراعة. إذ تساهم هذه القطاعات في تحسين مستويات إدماج وتكامل السكان من النساء والشباب في الديناميكيات الاقتصادية للمغرب.

في الحقيقة، نجد أن الانفتاح المدروس جيدًا على الاقتصاد العالمي، يؤثر على قطاعات التجارة والصناعة ويتيح اجتذاب الاستثمار المباشر المنتظم وخاصة عندما يكون البلد بحاجة متكررة إلى التمويل (حالة المغرب). ويسمح الانفتاح الذي يكون على أسس صلبة من الحد من عدم المساواة في الدخل وتحسين الرفاه. ولذا، فإن الغرض من هذه الدراسة هو اقتراح سبل لتحسين التدابير التي اتخذتها سياسات التجارة والاستثمار لخلق فرص عمل لائقة ومنتجة.

يكشف تحليل هيكل السوق المغربي والسياسة التجارية والاستثمار في البلد عن تعدد الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة ممن يتطلب تجانس أساليب تدخلهم، لا سيما على مستوى تصميم أدوات الاستراتيجية التجارية والاستثمارية وتطبيقها حسب الشرائح المستهدفة. تطور سياسة التجارة والاستثمار المغرب هو نتيجة لتحرير التجارة النشط، الذي تحقق من قبل توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة وتنفيذ العديد من المشاريع.

وبالنظر لمصلحة النسيج الصناعي للبلاد -الذي تهيمن عليه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الصغيرة ، يجب أن يأخذ الانفتاح الاقتصادي في الاعتبار خصوصيات هذا النسيج من أجل ضمان تعزيز إشراك المرأة والشباب في النسيج الاجتماعي الاقتصادي للحد من عدم الاستقرار، و من التفاوتات الإقليمية وتعزيزا للإطار القانوني وترسيخا لأداره/حكم عصري و تشاركي.

وبالتالي، يجب أن يكون لدى السلطات العامة هيكل استخباراتي اقتصادي مكرس لتطوير ومراقبة قطاع التجارة و الاستثمار فيما يتعلق بأداء سوق الشغل.

كما لا يمكن لأي سياسة اقتصادية ان تكون فعالة إلا إذا حققت أهداف النمو الاقتصادي من خلق لفرص العمل والسيطرة على التضخم (القوة الشرائية للمواطن)، و بالتالي فإن إشراك أصحاب المصلحة في تحسين مناخ الأعمال هو جزء من عملية حاسمة لجذب المزيد من الاستثمارات القادرة على تعزيز الجهاز الإنتاجي وتحديثه وإدماجه في سلسلات القيمة الإقليمية.

أما فيما يتعلق بتخضير سلاسل القيمة، فينبغي التأكيد على أن المغرب قد أطلق استراتيجيته لتطوير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المنخفضة على المدى الطويل والخطط الرامية إلى تعزيز التوحيد القياسي كما يعتزم اعتماد المنتجات من حيث البصمة الكربونية.

والواقع أن تنفيذ نظام إيكولوجي فعال حول مزيج واحد أو أكثر من تكنولوجيا المحرك/الطاقة هو أحد التحديات الرئيسية المتمثلة في تمركز/ تموقع صناعة السيارات المغربية من حيث التحول البيئي. وتجدر الإشارة إلى أن جهود المغرب من حيث إزالة الكربون تتطلب حشد كل من المصنعين والسلط العمومية لتمكين الإنتاج المحلي من الاستفادة من الاستثمار البحثي والتنمية والابتكار ولا سيما الاوروبي.

وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الصغيرة جدا تسيطر على الجهاز الإنتاجي بنسبة 95 في المائة، يجب إطلاق مبادرات مهمة لتحسين قدرتها التنافسية وتعزيز فرص التدويل. كما يتعلق الأمر بالإنصاف الضريبي بالنسبة للشركات الصغيرة وكذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، إعادة التوازن بين الشركات التجارية الكبيرة والصغيرة والمؤسسات الصناعية) والمشاريع الانتقالية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبالتالي تمكينها من تنمية أنشطتها المحلية والدولية وخلق فرص عمل أكثر إنتاجية.

كما ان التطلعات إلى ديناميكية اجتماعية -اقتصادية جديدة في المغرب يتطلب توحيد آليات التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة المؤسسية والخاصة ومواءمة التدخلات لضمان واعتماد التوصيات التي وقع اقتراحها وتنفيذها.

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب ان ترمي جهود الجهات الفاعلة في تنمية أنشطة التجارة والاستثمار في علاقة بالتشغيل إلى نفس الأهداف، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع خلق فرص العمل والثروة على الصعيد الوطني. كما ان التنسيق بين الإدارات الوزارية والفاعلين الخواص يجب أن ينطلق ابتداء من تصميم وتنظيم ورصد الأنشطة التجارية والاستثمارية التي تؤثر على التشغيل و على سوق العمل.

الهدف هو ضمان تنفيذ التدابير الناتجة عن سياسات التجارة والاستثمار وتحقيق الأهداف المتوقعة من حيث خلق الثروة والتشغيل في القطاعات المعنية بالسياسات المذكورة

أخيرًا، ونظرا للأهمية المعطاة لقطاع ريادة الأعمال[52] في ظل النموذج/ المنوال الجديد دعا المغرب إلى إعطاء الأولوية لتحديد الإجراءات والتدابير المبتكرة ولتكثيف الجهود لضمان تلائم الإجراءات مع حشد الوسائل والموارد لتحقيق التكامل المطلوب وإطلاق العنان لأوجه التآزر الضروري بين المجالين العام والخاص

[52] تم إنشاء حساب مخصص لريادة الأعمال بموجب قانون المالية لعام 2020. وبلغت قيمة هذا الحساب 8 مليارات درهم بمساهمة العديد من الجهات الحكومية.

◄ المراجع

- Ahmadi, A. (2019). *Etude empirique de l'effet des investissements directs étrangers sur le marché de l'emploi en Tunisie*. Revue de Recherches en Economie et en Management Africain, 7 (7).
- Anyanwu, J. C. (2013). *Characteristics and macroeconomic determinants of youth employment in Africa.* African Development Review, 25(2), 107-129.
- Ayadi, R., Giovannetti, G., Marvasi, E., Vannelli, G., & Zaki, C. (2021). *Demand and Supply Exposure through Global Value Chains: Euro-Mediterranean Countries during COVID*. The World Economy, *EMNES*.
- Ayadi, R., & Ramos, R (2018). *L'intégration régionale et la création d'un marché de l'emploi pour les jeunes en région Méditerranée*. Moteur de coopération, 77.
- Baliamoune-Lutz M., (2020). *Commerce et emploi salarial des femmes*, Research Paper, Policy Center for the new south, RP-20/21
- Banque Mondiale et Haut-Commissariat au Plan, (2021), « Paysage de l'emploi au Maroc : recenser les obstacles à un marché du travail inclusif », ISBN : 978-1-4648-1678-9, DOI : 10.1596/978-1-4648-1678-9.
- Ben Yahmed, S., & Bombarda, P. (2020). *Gender, informal employment and trade liberalization in Mexico*. The World Bank Economic Review, 34 (2), 259-283.
- Benguria, F. and Ederington, J. (2017). *Decomposing the Effect of Trade on the Gender Wage Gap*. SSRN: https://ssrn.com/abstract=2907094 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2907094
- Ben Mim, S., Hedi, A. and Ben Ali, M. S. (2021), *Industrialization, FDI and absorptive capacities: evidence from African Countries, Economic Change and Restructuring*, p. 1-28.
- Ben Yahmed, S., & Bombarda, P. (2020). Gender, informal employment and trade liberalization in Mexico. The World Bank Economic Review, 34 (2), 259-283.
- Boubrahimi N. & Fayou H. (2021). *Impact de libéralisation commerciale sur l'accumulation du capital humain en Afrique : une analyse empirique en Données de Panel.* European Scientific Journal, ESJ, 17(19), 156. https://doi.org/10.19044/esj.2021.v17n19p156
- Bouoiyour, J., Laaboudi, A., & Tahraoui, M. H. (2010). *Impact de la libéralisation commerciale sur le marché du travail (formel et informel), sur la productivité et sur les revenus : Etude comparative Maroc Tunisie* (No. hal-01880671), Projet Forum Euroméditerranéen des Instituts de Sciences Économiques (FEMISE).
- Chukwudi Anyanwu, J., Yaméogo, N. D., Ben Ali, M. S. (2016). *Foreign Direct Investment in the Middle Eastern and North African countries, 197-216. Economic development in the Middle East and North Africa*, Ben Ali, M. S. (Eds). New York: Springer/Palgrave Macmillan.
- Dovis, M., & Zaki, C. (2020). *Global Value Chains and Local Business Environments: Which Factors Really Matter in Developing Countries*? Review of Industrial Organization, 57(2), 481-513.
- El Aynaoui, K., Ghazi, T., & Ibourk, A (2020). *Le marché du travail en Afrique à l'heure de la COVID-19 : handicaps de conjoncture, précarités et déficits de structure.* Rapport annuel sur l'économie de l'Afrique, 55. El Mekkaoui, N. (2020) "Covid-19 in the Mediterranean and Africa Diagnosis, Policy Responses, Preliminary Assessment and Way Forward", EMEA – EMNES Studies. p.60-64, April.

- Ernesto, A.T. 2011. *The Impact of Trade Liberalization Policies and FDI on Gender Inequalities: A Literature Review*, World Bank, World Development Report 2012.
- Gaddis, I. and Pieters, J. (2017). *The Gendered Labor Market Impacts of Trade Liberalization: Evidence from Brazil*. Journal of Human Resources, 52(2): 457-490.
- García F., Jin, B., and Salomonc R. (2013). *Does inward foreign direct investment improve the innovative performance of local frms?* Policy 42:231–244
- Ghai, D. (2003). Decent work: *Concept and indicators*. Int'l Lab. Rev., 142, 113.
- Hammami, H., Hammami, M., Coulibaly, S., & Marzouk, M. (2020). *Determinants of FDI attractiveness: A MCI model approach.* Economics Bulletin, 40(2), 1033-1048.
- Herlitah, H., Fawaiq, M., & Herlindah, H. (2020). *Revisiting the Nexus of FDI and Employment in International Trade: Evidence from the Emerging Construction Service Sector.* Iranian Economic Review, 24(3), 675-705.
- Islam, M. M. (2019). *Review of National Trade Instruments: Perspective of Inclusive Growth Full & Productive Employment & Decent Work*. *BANGLADESH INSTITUTE OF LABOUR STUDIES-BILS*, 80.
- Jaidi, L., & Msadfa, Y. (2017). *La Complexité de la Remontée des Chaînes de valeur Mondiale : Cas des Industries Automobile et Aéronautique au Maroc et en Tunisie*/The Complexity of the Rise of Global Value Chains: The Case of Automotive and Aeronautics Industries in Morocco and Tunisia.
- Karam, F., & Zaki, C. (2021). *On women participation and empowerment in international trade: Impact on trade margins in the MENA region*. The Journal of International Trade & Economic Development, 30(3), 384-406.
- Kpognon, K., Atangana Ondoa, H., Bah, M., & Messe, M. F. (2020). *Ouverture commerciale, institutions du marché du travail et emploi des jeunes en Afrique.* African Development Review, 32, S91-S105.
- Kucera, D. (2001). Foreign Trade of Manufactures and Men and Women's Employment and Earnings in Germany and Japan. International Review of Applied Economics, 15(2), 129–149. doi:10.1080/02692170151136998
- Mamasalaev, J. (2019). *Determinants of FDI Inflow in Asian Landlocked Countries: A Panel Data Study.* Global Journal of Management and Business Research.
- Nations Unies (ONU) (2016), « Promotion des chaînes de valeur régionales en Afrique du Nord », Commission économique pour l'Afrique, Addis-Abeba, Éthiopie.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), UFM (Union For the Mediterranean). 2021. "Regional Integration in the Union for the Mediterranean." Progress Report.
- Oumansour, N. E. (2017). *Les effets de l'ouverture commerciale sur l'emploi : cas du secteur manufacturier au Maroc* (Effects of Trade Liberalization on Employment). *Available at SSRN 3055430*.
- Zaki, C., Alshyab, N., Goaied M., and Seleem, N., (2018). E*mployment intensity and Sectoral Output Growth: a comparative analysis for MENA Economies*, EMNES working paper n°19, October.
- Zerbo, A. (2011). *Quels itinéraires d'intégration au commerce mondial pour plus d'emplois décents ?* (No. 166). Groupe d'Economie du Développement de l'Université Montesquieu Bordeaux IV.

- Wamboye, E., &/and S. Seguino. (2015), *Gender effects of trade openness in Sub-Saharan Africa,* Feminist Economics,21(3), 82-113.

◄ الملاحق

الملحق 1: البرامج المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعية من قبل الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة

طبيعة البرنامج	عرض الاستثمار	تفاصيل حول العرض	اهلية المشاركة	المستفيد
تطوير	• منحة استثمار تقدر ب 30% • سداد 5% بالنسبة للمقاولات الصغرى و المتوسطة و 10% بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا • سداد ما يصل إلى 50٪ من النفقات المتكبدة في مجال الابتكار، دعم المنتجات الخضراء ، أي 80٪ للمقاولات الصغيرة والمتوسطة و 90٪ للمقاولات الصغيرة جدا	• دعم الاستثمار • دعم الابتكار والإبداع • تقديم الاستشارات لفائدة المقاولات الصغيرة جدا، الصغرى و المتوسطة و مساعدتها في عملية التحول الأخضر	تحسين كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة في القطاعات الصناعية الخضراء وفي السوق للمنتجات ذات البصمة الكربونية الإيجابية	المقاولات الصغرى و المتوسطة التي يبلغ حجم معاملاتها 200 مليون درهم مغربي و التي لديها مشروع مستدام لمدة ثلاث سنوات
نوات	• دعم التكلفة الإجمالية للإجراءات وتوفير الخبرة المتخصصة. • دعم التكلفة الإجمالية لإجراءات الاحاطة و المساندة	الدعم في إعداد المشروع (استشارات القانونية ، دراسة السوق ، الخطة المالية) لإنشاء الأموال و جمعها.	• المقاولات الصغرى و المتوسطة التي لديها برنامج استثمار اقل من 3 مليون درهم مغربي • المبادر الذاتي الذي يعمل في انشطة التحويل	المقاولات الصغرى و المتوسطة و المبادر الذاتي الحامل لمشروع او لبرنامج تمويل
استثمار	• منحة استثمار تصل الى 20% مع حد اقصى 10 مليون درهم مغربي • مساهمة ذاتية تقدر ب20% من برنامج التمويل	• تمويل مشروع الاستثمار المادي و اللامادي	المقاولات قائمة الذات او الناشئة الي يتراوح رقم معاملاتها السنوي بين 10 و 200 مليون درهم اماراتي و التي تنشط في القطاع الصناعي	المقاولات الصغرى و المتوسطة

	• مساهمة في الاستثمار تصل الى 30% • مساهمة ذاتية تقدر ب 10% من برنامج التمويل	• توجيه المقاولات عند تقديمهم لملفات ترشحاتهم		المقاولات الصغيرة جدا
مواكبة	تغطية تكلفة تقديم الخدمة بنسبة 20% للمقاولات الصغرى و المتوسطة و بنسبة 90% للمقاولات الصغيرة جدا	• دعم تنفيذ استراتيجية التنمية • تحسين كفاءة سلسلة القيمة والتحول الرقمي	المقاولات قائمة الذات او الناشئة الي يتراوح رقم معاملاتها السنوي بين 10 و 200 مليون درهم اماراتي و التي تنشط في القطاع الصناعي	المقاولات الصغرى و المتوسطة و المقاولات الصغيرة جدا التي لديها رؤية استراتيجية و مالية
انطلاقة	منتج تمويل مخصص للشركات الناشئة و المقاولات الصغيرة جدا، الصغرو و المتوسطة وكذلك للمتخصصين في جميع رواد الأعمال الذين لديهم أفكار مبتكرة. يتعلق منتج التمويل بمتطلبات رأس المال العامل للشركات الناشئة. عند دراسة الملفات ، يتم منح قروض مرتبة الشرف بالإضافة إلى تمويل النشاط المراد قياسه. يبلغ الحد الأقصى لقرض الشرف هذا 50.000 درهم ولا يتجاوز قرض الاستثمار 300.000 درهم. يمتد سداد القرض بالنسبة للشركات الناشئة على مدى 5 سنوات. أكبر ميزة لهذا المنتج هي أن الاسترداد يتم بنسبة 0%.	تقديم الدعم اللازم لتمويل المقاولات و المؤسسات. يتعلق بالمبادر الذاتي، المقاولات الصغرى و المتوسطو المصدرة الى افريقيا و كذلك الشباب من حاملي الشهادات العليا	• يتعلق منتج ضمان انطلاق بالمقاولات الصغيرة جدا، الصغرو و المتوسطة المصدرة الى افريقيا. يضمن هذا البرنامج 80٪ من الائتمانات التي تقل عن 1.2 مليون. وهي موجهة نحو الشركات في مرحلة الإنشاء أو تلك التي تم إنشاؤها منذ أكثر من 5 سنوات. • ياخذ منتج ضمان انطلاق القروي بعين الاعتبار التصدير الى افريقيا بالنسبة للمزارع الصغيرة التي تم انشائها على عملية ملكية • يهدف منتج "ضمان إمتلاك المستثمر القروي" إلى ضمان القروض الاستثمارية. ويأخذ في الاعتبار أيضًا القروض قصيرة الأجل بحد أقصى 1.2 مليون درهم.	المقاءلات الصغرى و المتوسطة و الشركات الكبرى يركز البرنامج على الشباب الحامل لمشاريع، المزارع الصغرى الفلاحية و الشركات الناشئة.

المصدر: من اعداد المؤلف استنادا لبيانات وزارة الصناعة و التجارة.

الملحق 2: الهيكل التنظيمي للإدارات والوكالات

وزارة الصناعة والتجارة

بالإضافة إلى المجلس العام والأمانة العامة والمفتشية العامة والخدمات اللامركزية، تشمل وزارة الصناعة و التجارة إدارة مركزية تتكون من:

المديرية العامة للصناعة

ادارة صناعات السيارات

ادارة صناعات الطيران والسكك الحديدية والبحرية والطاقات المتجددة

ادارة صناعات النسيج و الجلد

إدارة الأنشطة الصناعية المختلفة

اتجاه الصناعات الغذائية

المديرية العامة للتجارة

ادارة التجارة الداخلية والتوزيع

إدارة حماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة

قسم العلاقات التجارية الدولية

ادارة تنظيم الدفاع و تنظيم التجارة

المنظمات الخاضعة للإشراف

Maroc PME	**الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى و المتوسطة:** أداة تشغيلية للسلطات العامة لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة ، تتموقع الوكالة في قلب نظام دعم الأعمال المغربي. بفضل المجموعة الواسعة من المنتجات التي تمكنت من تطويرها وإثرائها منذ إنشائها في عام 2002 ، تدعم كذلك رواد الأعمال وهياكل الدعم المختلفة في عملية التحديث التنافسية. www.marocpme.gov.ma
OMPIC	**المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية:** هو مؤسسة عمومية ذاتية التمويل تتمثل وظائفها الرئيسية في: • مسك السجلات الوطنية للملكية الصناعية وتسجيل جميع الأعمال التي تمس ملكية سندات الملكية الصناعية (العلامات التجارية ، براءات الاختراع ، الرسوم والنماذج الصناعية) • الاحتفاظ بالسجل التجاري المركزي للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين • الترويج للملكية الصناعية والتجارية وتوفير المعلومات القانونية الكافية www.ompic.org.ma
GROUPE ISCAE	**المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات**: أول مؤسسة حكومية للتعليم العالي للإدارة في المغرب ، مهمتها إعداد طلابها لممارسة الوظائف العليا في الشركات في القطاعين الخاص والعام. يغطي التعليم المقدم التقنيات الإدارية والتجارية والمالية والمحاسبية. يقوم المعهد بتدريب مديرين متعددين، ولكن أيضًا متخصصين في مجالات مثل التجارة الدولية أو المحاسبة القانونية أو التسويق أو إدارة الأعمال الدولية. www.groupeiscae.ma
IMANOR	**المعهد المغربي للتقييس:** هو الهيئة الرسمية المسؤولة عن التقييس، التي أنشأها المشرع المغربي عام 2010 بهدف • إنتاج المواصفات المغربية • شهادة الامتثال للمعايير والمراجع المعيارية • نشر ونشر المعايير والمنتجات ذات الصلة والمعلومات ذات الصلة • التدريب على معايير وتقنيات تنفيذها • تمثيل المغرب في منظمات التقييس الدولية والإقليمية www.imanor.gov.ma

الملحق 3: أحكام التوظيف التي اتخذها المغرب بموجب اتفاقيات التجارة التفضيلية (المصدر: كتاب مدونة أحكام العمل في الاتفاقات التجارية و الترميز(LABPTA) (2015-1990)

		1997 المغرب - غينيا	2001 المغرب - الامارات	2004 المغرب - تركيا	1999 المغرب - تونس	1990 المغرب – ليبيا	1994 المغرب – الاردن	1998 المغرب - مصر	1996 المغرب - الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة	1997 المغرب - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	2004 المغرب - الولايات المتحدة الأمريكية
التوطئة	العمل	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0
	حقوق العمل الاخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
المحتوى	إعلان منظمة العمل الدولية لعام 1998 بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	الحرية النقابية وحماية حق التنظيم والإضراب (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	الاعتراف الفعال بالحق في المفاوضة الجماعية (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 و 105)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	تحديد الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	شروط العمل / وقت العمل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1

	1997 المغرب - غينيا	2001 المغرب - الامارات	2004 المغرب - تركيا	1999 المغرب - تونس	1990 المغرب – ليبيا	1994 المغرب – الاردن	1998 المغرب - مصر	1996 المغرب - الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة	1997 المغرب - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	2004 المغرب - الولايات المتحدة الأمريكية
شروط العمل / الأجور	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
شروط العمل / الصحة والسلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
عدم التقييد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
الإنفاذ الفعال للقوانين المحلية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
الوصول إلى المحاكم المحلية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
الإنفاذ الفعال للقوانين المحلية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
الوصول إلى المحاكم المحلية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
إعلان منظمة العمل الدولية لعام 1998 بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
حرية تكوين الجمعيات وحماية الحق في التنظيم والإضراب (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
الاعتراف الفعال بالحق في المفاوضة الجماعية (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 و 105)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
تحديد الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1

	1997 المغرب - غينيا	2001 المغرب - الامارات	2004 المغرب - تركيا	1999 المغرب - تونس	1990 المغرب – ليبيا	1994 المغرب – الاردن	1998 المغرب - مصر	1996 المغرب - الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة	1997 المغرب - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	2004 المغرب - الولايات المتحدة الأمريكية
شروط العمل / وقت العمل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
شروط العمل / الأجور	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
شروط العمل / الصحة والسلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
عدم التقييد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
الإنفاذ الفعال للقوانين المحلية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
الوصول إلى المحاكم المحلية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
حرية تكوين الجمعيات وحماية الحق في التنظيم والإضراب (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
الاعتراف الفعال بالحق في المفاوضة الجماعية (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 و 105)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
تحديد الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
شروط العمل / وقت العمل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
شروط العمل / الأجور	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1

		1997 المغرب - غينيا	2001 المغرب - الامارات	2004 المغرب - تركيا	1999 المغرب - تونس	1990 المغرب – ليبيا	1994 المغرب – الاردن	1998 المغرب - مصر	1996 المغرب - الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة	1997 المغرب - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	2004 المغرب - الولايات المتحدة الأمريكية
	شروط العمل / الصحة والسلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	الإنفاذ الفعال للقوانين المحلية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
العلاجات	بالتراضي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	تدابير مناسبة أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	التعويض النقدي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	العقوبات التجارية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
التعاون	إعلان منظمة العمل الدولية لعام 1998 بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	حرية تكوين الجمعيات وحماية الحق في التنظيم والإضراب (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	الاعتراف الفعال بالحق في المفاوضة الجماعية (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 و 105)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	تحديد الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1

	1997 المغرب - غينيا	2001 المغرب - الامارات	2004 المغرب - تركيا	1999 المغرب - تونس	1990 المغرب – ليبيا	1994 المغرب – الاردن	1998 المغرب - مصر	1996 المغرب - الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة	1997 المغرب - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	2004 المغرب - الولايات المتحدة الأمريكية
المساواة في الأجر بين الرجال والنساء عن العمل المتساوي القيمة (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة (بما في ذلك الإشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
شروط العمل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
شروط العمل / وقت العمل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
شروط العمل / الأجور	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
شروط العمل / الصحة والسلامة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
قوانين العمل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
العلاقات الصناعية والحوار الاجتماعي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
إدارة وتفتيش العمل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
لجنة منفصلة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
اجتماع خاص للجنة منفصلة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
لجنة منفصلة يعمل بها مسؤولون من ذوي الرتب المنخفضة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
الشركاء الاجتماعيين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
طرف ثالث آخر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
تبادل المعلومات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
تبادل الأشخاص ، بما في ذلك الزيارات الدراسية والأبحاث	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1

		1997 المغرب - غينيا	2001 المغرب - الامارات	2004 المغرب - تركيا	1999 المغرب - تونس	1990 المغرب – ليبيا	1994 المغرب – الاردن	1998 المغرب - مصر	1996 المغرب - الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة	1997 المغرب - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	2004 المغرب - الولايات المتحدة الأمريكية
	المشتركة والندوات وورش العمل										
	الدعم الفني وبناء القدرات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1

◄ اخلاء مسؤولية منظمة العمل الدولية

تم إصدار هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، ويتحمل المؤلفون دون غيرهم مسؤولية محتوى هذا التقرير والآراء التي يتضمنها والتي لا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي.

ولا تعكس الأسماء المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، والتي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، وعرض البيانات الواردة فيها، موقف مكتب العمل الدولي بشأن الوضع القانوني للبلدان، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والمنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو سلطاتها، أو حدودها.

ويتحمل مسؤولية الآراء الواردة في المقالات والدراسات والمساهمات الموقعة الأخرى مؤلفوها وحدهم، ولا يشكل نشرها موافقة مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

إن الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني موافقة مكتب العمل الدولي عليها، وعدم ذكر اسم شركة أو منتج أو عملية تجارية معينة لا يعني رفضها أو عدم الموافقة عليها.